الجماهيريّة العــربيّة اللّيبيّة الشعبيّة الاشتــراكيّة العظمى

جامعة الفاتح ــ الدراسات العليا

قسم اللّغة العــربيّة ــ شعــبة اللُّغــويات

التعليل في أصول ابن السراج

دراسة وصفية تحليلية

رسالة مقدّمة لاستكمال متطلبات الحصول على الشهادة العالية

(الماجستير)

إعداد الطالبة : نوريّة محمد الصلاّبي

المشرف : أ . د : سالم شليبك

العام الدراسي

2008 ــ 2009

ـــ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ـــ

﴿يَرْفَعِ اللهُ ٱلَّذِيْنَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَالَّذِينَ

أُوْتُواْ الْعِلْمَ دَرَجَتٍ ﴾

صَدَقَ اللهُ العَظِيْمُ

المجادلة : 11

شكر و تقدير

أقدُّم أسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان للأستاذ الدكتور : سالم شليبك

الذي حباني بسعة صدره ودقة اطلاعه.

وللأستاذ الدكتور : صالح سليم الفاخري ، الذي كان سنداً و معيناً لي في

جُلّ مراحل دراستي الجامعيّة وحتّى الآن .

والشكر موصولٌ أيضاً للأستاذ الدكتور الفاضل : علي أبو القاسم عون ، الذي

أشار عليَّ دراسة هذا الموضوع .

ولا أنسى أنْ أقدّم شكري إلى كل من رفع معنوياتي ولو بالكلمة الطيبة

في دراستي لهذا الموضوع .

إهـــداء

أهدي هذا العمل إلى روح أبي الطاهرة

تغمّده الله بواسع رحمته وأسكنه فسيح جنّاته .

***　　*　　***

وإلى والدتي الحنون ، التي أحاطتني بدعائها و حنانها .

***　　*　　***

وإلى كافة أفراد عائلتي الذين كانوا دعماً لي بالتشجيع و المساندة .

***　　*　　***

وإلى كل من وقف بجانبي لإنجاح هذا الجهد المتواضع .

بسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ

المُقَــدِّمــــة

الحمد لله الذي خلقنا وهدانا إلى دين الإسلام ، دين الحق و التمام ، وأكرمنا بالعقل ، وعلّمنـــا البيان ، والصلاة والسلام ، سلاما كثيراً على خير الأنام ، سيدنا محمد ــ صلّى الله عليه وسلّم ــ وعلى آله وصحبه أجمعين ...

وبعد ،،،

فأكرم الله ــ سبحانه وتعالى ــ العرب بالقرآن الكريم ، ورفع به منزلتهـــم ووحّد به شملهم ، ومنه استمدوا عظمتهم ومجدهم ، فارتفعتْ راية الإسلام عاليـــة وشملتْ كثيراً من البقاع بفضل الفتوحات ؛ لنشر الدين الجديد ، فاختلط المسلمون بغيرهم من الأجناس ، واختلطت الثقافـــات مع بعضها بعض ، وظهرت الترجمة وازدهرت ، خـــاصة في العصر العباسي ، فجمعت بين الإيجـــاب والسلب حيث أضافتْ إلى العلوم العربيّة ما لا يُنكر ولا يخفى ، إلا أنّها في المقابل أدخلت اللّحن إلى لسان الأعراب .

ويعلم الجميع كيف انتقل العلمـــاء إلى الأعراب الأقحاح في كثير من القبائل العربية ، وكيف استقوا اللّغة ، وقاسوا عليها ، حتّى وصلوا إلى ما وصلوا إليه من

قواعد لُغويّة حفظتْ القرآن ــ بعد حفظ الله له ــ لغرض سلامته وإلى يوم الساعة

ومــا أهدف إلى الوصول إليــه هــو مرحلة مــا بعد تقعيد القواعد اللّغويّة وترسُّخها ، حيث وجد العلمــاء الطريق مفتوحــاً أمامهم للاستزادة من ثمار اللّغة وعلومهــا ، فبدأتْ الأنظار تُشدُّ نحو تفسير تلك القواعد وتعليلها ، وهذا أمرٌ ليس غريب على الإنسان ، فهو دائماً يحاول أنْ يجد تعليلاً وتفسيراً لكلِّ ما يحدث حوله في مظاهر الطبيعة ، فنشأ التعليل ، وظهرت العلّة ، وتربعتْ في مجالس العلمــاء لا لأنّها تفسيراً للظاهرة اللُّغويّة لكونها لغة العرب ؛ اللغة التي شرفهــا الله بالقرآن كتاب الله المقدّس .

وكان هدفي من دراسته ، بيان أنّ التعليل لم يكن مظهراً من مظاهر الترف والتسلية عند العرب ، كما قيل عنه ؛ وإنّمــا كــان سببــاً من أسباب خدمة اللُّغة وإثرائها ، والكشف عن قدرات العرب و حكمهم و مقاصدهم .

ووجهتُ دراستي في هــذا الموضوع لبيان بعض أنواع العلّة و تقسيماتهــا حسب ما ورد في هذا الكتاب ، في الوقت الذي كــانت غالبية الدراســات السابقة للعلّة ــ فيما أعلم ــ متوجهة ألى بيان نشأتها ، وشروطها ، وقوادحها وتقسيماتها بالإجمال ، أو دراسة أوجه التأييد لهــا ، أو الاعتراض عليهــا من قِبل العلمــاء اللّهمّ إلاّ رسالــة دكتوراه ، قدّمها مؤخّراً ، د. شعبــان عوض محمد العبيدي في (الكتاب) ، عنْونها ب(التعليل اللّغوي في كتاب سيبويه).

وبداية التعليل تكاد تكون فطريّة ، وكانت مندمجة مـــع القياس ، ثمّ تطورتْ مع الترجمة و دخول المنطق ، حتّى أصبح لها مقوّماتهـــا ، فتنوعتْ بين التعليميّة والقياسيّة ، وفي وقتٍ متأخر جدليّة ، وأصبحتْ ركنـــاً أساسيّـــاً من أركان القياس خاصة بعد منتصف القرن الرابع الهجري .

وكـــان العلمـــاء من القرّاء ، والفقهـــاء ، والمتكلّمين كأبي عمرو بن العلاء والكسائي [1] ، وابن السراج من المعتزلة ، الأمر الذي دعـــاني إلى الاطّلاع على ما تيسّر لي من كتب الفقه والكلام ، وحاولتُ في هذا البحث الربط بين هذه العلوم وما الذي كانت العلّة فيه أكثر علاقة بالتعليل النحْوي .

عاش ابن السراج ما بين القرن الثالث والرابع الهجري ، فعاصر بواكير العلّة وشهد تطورها ، ولعلّ أهمَّ ما دعاني لاختيار هذا الموضوع ، هو التنبيه على أنّ كتاب (الأصول في النحو) لابن السراج ، لم يكن كتاب تقعيد فحسب ؛ بل كـــان كتاباً ظهرتْ فيه الأصول، من الاستحسان، واستصحاب الحال، والقياس...وغيرها وهو غني بالعلل ــ مما يفنّد رأي بعض العلماء القائلين بأنّه كتاب تقعيد نحوي ــ فقد تناول فيه ابن السراج العلّة في إطارها التعليمي ، والقياسي ، والمنطقي ، مثل مـــا يُسمّى علّة العلـــّة ، وقد قيل : مازال النحو مجنونـــاً حتّى عقله ابن السراج

---

(1) فقه اللّغة في الكتب العربيّة ــ عبدة الراجحي ــ دار النهضة العربية ، بيروت ــ الطبعة الأولى 1974م ص129

بأصوله[1] ، والقارئ لكتاب الأصول في النحو ، يجد أسلوبه سلِساً قريباً من الفهم عميقاً في الدلالة ، أبوابـــه مرتّبة ترتيباً يمكّن كل من يقرأه من التوصّل للمعلومة دون مشقة تُذكر .

وهيكلية هذه الدراسة تشتمل على مقدّمة ، وتمهيد ، وثلاثة فصول ، فأمّـــا **المقدِّمة** فتكلمتُ فيهـــا عن سبب اختياري لهـــذا الموضوع ، وأهميته ، وفـــائدته والهدف من دراستي له .

وأمّا **التمهيد** فضمنته دراسة تاريخية ، عرّفتُ من خلالهـــا بابن السراج ، حياتـــه وعلمه ، وأخلاقه ، وأشهر أساتذته ، وبعض من تتلمذ على يده ، وأهم ما ترك من آثار سواء ما وصل إلينا كالأصول ، أم لم يصل مما ذكرته كتب التراجم ، وكتاب الأصول شمل النحو والصرف والأصوات . وختمته بتاريخ وفاته ــ رحمه الله ــ

أمّا ***الفصل الأول*** : فمفهوم التعليل ومظاهره و تطوره :

ويحتوي على أربعة مباحث :

المبحث الأول : تحدثتُ فيه عن مـــاهية العلّة وتعريفها ومتعلقاتها ، وشروطها ومسالكها ، وأقسامها .

و**المبحث الثاني** : تحدثت فيه عن العلاقة بين الأصول ، وأثرها في تطور العلّة من الصلة بين أصول الفقه وأصول النحو، والصلة بين أصول علم الكلام وأصول

---

(1) معجم الأدباء ــ ياقوت الحموي ــ دار المستشرقين ، بيروت ــ دون طبعة ودون تاريخ ــ 198/18

النحو ، والصلة بين العلّة النحويّة وغيرها من العلل .

أمّـــا **المبحث الثـــالث** : فدرست فيـــه مظـــاهر التعليل وتطوره قبل ابن السراج فذكرتُ بدايات التعليل التعليمي اللغوي ، وأوردتُ نصوصاً تحوي تعليلات لبعض علماء هذه الفترة .

و**المبحث الرابع** : ضمنته تطور العلّـــة من منتصف القرن الثالث الهجري حتّى بداية القرن الرابع ، وقد أوردتُ فيه عدداً من تعليلات العلماء في هذه الفترة .

أمّا ***الفصل الثاني*** : أنواع التعليل في كتاب الأصول :

فهو أيضاً يشتمل على أربعة مباحث :

المبحث الأول : شرحت فيه مـــا ورد من العلـــل الاستعماليّة ، ممّـــا يراعى فيه استعمالات النـــاس ، كالثقل ، والخفة ، وكثرة الاستعمال ، والسماع ، والاستغناء والاختصار والاتّساع .

المبحث الثاني : خصصته للحديث عن العلل التحويليّة ، والتي تبنى فيهـــا الأحكام على أصل افتراضي لأصل مقدّر ، مثال ذلـــك مراعاة الأصل ، ومراعاة الأولى والعوض ، والحذف ، والتمكين .

أمّا **المبحث الثالث** : فكان عن العلل القياسيّة ، كعلّة الشبه مثلاً، والتوهم ، والنظير والمجاورة .

المبحث الرابع ، وهو آخر مباحث هذا الفصل عن العلل الدلاليّة ، وأساس التعليل فيـــه مراعاة المعني الدلالي للكلمـــات ، من أمن اللّبس أوالخوف منـــه ، والفرق

والرجوع إلى المعنى والحمل عليه ، والتوكيد.

الفصل الثالث : مستويات التعليل في أصول ابن السراج :

وهو يحتوي على أنواع التعليل لقواعد أخرى ، لو صنّفت على تقسيم الفصل السابق لتأتّى ذلك ؛ وإنّمـــا وجه الخصوصيّة لهذا الفصل عن سابقه ، أنّني تناولت العلل هنا من جوانب ثلاثة هي عماد الدرس اللّغوي في العربيّة :

المبحث الأول:الصوتي : من الإدغام ، والإمالة ، والتنوين ، والهمزة ، والحركات

المبحث الثاني:الصرفي:من التكسير ، والتحقير ، والمشتقات ،والحذف ، والإعلال والإبدال ، وغير ذلك .

المبحث الثالث:النّحوي : ومسائله تضم أبواب النحو ، ممّـــا يراعى من مسائل في سياق الجمل ، وتناسق التركيب الكلامي في الفعـــل والفـــاعل ، و إنّ وأخواتهـــا وكان وأخواتها ، والكنايات ، والمبنيات ، والاستفهام ، وما أكثر أبواب النحو التي علّل لها ابن السراج في أصوله.

ثمّ ذيّلتُ هذه الدراسة بخاتمة احتوت أهم النتائج التي توصلتُ إليها وأنهيتهـــا بفهرسين للمراجع والموضوعات راجية من الله العلي القدير العون والسداد ، والله ولي التوفيق .

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ

التَّمْهِيْد

كتاب الأصول في النحو ، هو الذي أنا بصدد دراسة العلة فيه ، وآثرتُ أنْ تكون هذه الدراسة في هذا الكتاب ؛ حتى أوصل للقارئ بعض ما ورد فيه من العلل ، مُعرِّفة بذلك أنّه لم يكن كتاب تقعيد للعلّة أو مجرد ترتيب لقواعد كتاب سيبويه ، كما ذكرت بعض المؤلفات المتأخرة [1].

ومؤلّفه أبو بكر بن سهل بن السري ابن السراج النحوي البغدادي ، لم تذكر كتب التراجم شيئاً عن عائلته ، وكان حسن الإنشاد للشعر في المواقف والمناسبات وشعره فيه دقة حس ورقة شعور [2] ، وذكروا أنّه أحبَّ امرأة من القيان ، وأنّ له طفلاً جاء يوماً وهو مع جلسائه ، فسأله أحدهم : أتحبه أيُّها الشيخ ؟ ، فردّ عليه ببيت من الشعر قائلاً :

أُحِبُّه حُبَّ الشَّحِيْح مَالَهُ * قَدْ كَانَ ذَاقَ الفَقْرَ ثُمَّ نَالَهُ

وتذكر الكتب أنّه كان خلوقاً ، ولم يكن يبخس حق أيٍ ممن أخذ عنهم علمه وكان يثني عليهم ، قال أبو الحسن الرماني : " جرى بحضرة ابن السراج ذكرُ

---

(1) منها كتاب الكوكب الدُّري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهيّة ــ جمال الدين الآسنوي ــ ت772 هـ ــ تح : محمد حسن عواد ــ دار عمّار للنشر والتوزيع ــ ط1 1985 م ــ ص60 ،61

(2) طبقات النحويين و اللغويين ــ أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي ــ تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ــ دار المعارف ، مصر ــ دون طبعة 1973 ص112 ــ وينظر: المدارس النحوية ــ د. شوقي ضيف ــ دار المعارف ،القاهرة ــ ط7 1992 ــ ص140

كتابه في الأصول ، الذي صنّفه ، فقـــال قائـــل: هو أحسن من كتـــاب المقتضب فقال أبوبكر : لا تقل هذا ، وأنشد :

ولكِنْ بَكَتْ قبْلِي فهيْجَ لِيَ البُكَا * بُكَاهَا فقُلْتُ الفَضْلُ للمُتَقدِّمِ [1]

وأجمع كثير من العلمـــاء على نبله و فضله و مقدرته النحوية و الأدبية فقد كـــان ثقة ، وذكر ياقوت الحموي أنّه قيل " مازال النحو مجنوناً حتى عقلـــه ابن السراج بأصوله " [2] .

وكان ذكيّاً ، فطناً، حتى مال أستاذه المبرد إليه ، وهو من أحدث تلامذته سنّاً فكان يُقرِّبه منه ، ويشرح له ، ويأنس به ، ويجتمع معه في الدعوات والخلوات [3] وفي بداياته قرأ كتاب سيبويه ، ثمّ انشغل عنه بالموسيقا ، وصادف أنْ حضر يوماً مجلساً للزجاج بعد موت المبرد ، و سأل رجلٌ الزجاجَ عن مسألةٍ في اللّغة فقال الزجاج : أجبه يا أبا بكرٍ ، فأجابه وأخطأ ، فانتهره الزجاج ، وقال: والله لو كنت في منزلي ضربتك ، ولكن المجلس لا يحتمل ذلك ، وقد كنّا نشهد بالذكاء والفطنة لأبي الحسن بن رجاء ، وأنت تخطئ في مثل هذا ، فقال: قد ضربتني يا أبا اسحق وأدّبتني ، وأنا تاركٌ مـــا درست منذ قرأت كتاب سيبويه وقد شغلتُ عنه بالمنطق والموسيقا [4]. وكان واسع الثقافة ، متعمقاً في القديم ومستفيداً من الحديث في زمنه

---

(1) الفهرست ــ أبـــو الفرج محمد اسحق المعروف بابن النديم ــ ت 380 ه ــ خطه و شرحه و علق عليـــه وقدم له د. يوسف علي طويل ــ وضع فهارســـه : أحمد شمس الدين ــ دار الكتب العلمية ، بيروت ــ دون طبعة 1996 ــ ص92

(2) معجم الأدباء ــ 198/18

(3) الفهرست ــ 92

(4) السابق و الصفحة ــ وينظر نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ــ محمد طنطاوي ــ دار المعارف ــ ط2 1995 ص173

فمزج بين القديم والحديث الداخل إلى الثقافة العربية بعد الترجمة.

وقد أثنى عليه كثير من العلمـــاء في عصره لِمَـــا كان لـــه من آراء نحوية وصرفية وفي القراءات واللّغة و الأدب والخط [1] ، كما اهتمّ بالمنطق ؛ لأنّه كان أساسياً في ذلك الوقت ، وكان العلماء يتعاملون به ، قال ابن أبي أُصَيْبَعَة : " وفي التاريخ أنّ الفارابي كان يجتمع بأبي بكر بن السراج فيقرأ عليه صناعة النحو وابن السراج يقرأ عليه المنطق " [2] .

وكـــان ابن السراج يعنى بالقياس والعلّة ، وهو لم يقم بشرح وترتيب كتاب سيبويه وحسب ؛ بـــل زاد عليه ، نحو زيادته من أبنية الأسمـــاء وصيغهـــا اثنين وعشرين بنـــاءً [3] ، ومع أنّـــه نشأ في نهايات طبقـــات البصريين ؛ إلا أنّ منهجه بصري ، فقد سار على نهج البصريين ، فلم يقس على الشاذ ولم يأخذ به ، وحين يتحدث عن البصريين في كتابـــه يقول : أصحابنـــا ، والبصريون ؛ ولكنه كـــان يخالفهم في بعض الآراء ، موافقـــاً الكوفيين في بعض المسائل ، متفرِّداً بالرأي في أخرى [4] .

اعتمد ابن السراج على نفسه في بعض العلوم على اختلاف فنونها ، فكـــان يبحث وينقّب عن المعلومة و يطّلع عليهـــا ، وكـــان يأخذ بعضها عن أساتذته كلٌّ

---

(1) معجم الأدباء ــ 18/ 198

(2) عيون الأنباء في طبقات الأطباء ــ تأليف ابن أبي أصيبعة ــ دار الثقافة ، بيروت ــ ط2 1987 ــ 227/3

(3) المزهر في علوم اللغة و أنواعها ــ عبد الرحمن جلال الدين السيوطـــي ــ ت911 ــ شرحه و ضبطـــه و عنون موضوعاته و علق على حواشيه : محمد جاد المولى ، وعلـــي محمد البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ــ دار الفكر ، دار الجيل ــ دون طبعة ودون تاريخ ــ 14/2

(4) معجم الأدباء ــ 198/18

حسب تخصصه ، فقد تأثر بالزجّاج الذي آلت إليـــه رئاسة المدرسة البصْريّة بعد المبرد [1] ، وتكـــاد المراجع التاريخية تجمع على أنّ لـــه أستـــاذاً واحداً فقط هو : أبـــو العباس المبرد ، أخذ عنـــه اللُّغة و الأدب [2] ، وآلت إليـــه ريـــاسة المجلس البصري بعـــده [3] ، وقرأ المسائل المشروحة من كتاب سيبويه على المبرد ، كما أنّه روى كتاب التصريف عن ابن السراج و المبرد [4] ، ومنهم أبو الحسن الرماني ذكرت كتب التراجم أنّـــه أخذ النحو عن ابن السراج وابن دريد والزجاج ، وشرح كتاب الموجز لابن السراج[5] ، وأبو علي القالي ، والأزهري اللّغوي ، وكان رأساً في اللّغة ، وأخذ عن الربيع بن سليمان و نفطويه وابن السراج [6] .

ومن تلامذته أيضـــاً الحسن بن بشير الآمدي ، انتقـــل مـــن موطنه الأصلي بالبصرة إلى بغداد لتلقي العلم ، وتلقّى النحو واللّغة عن الأخفش الصغير والزجاج وابن دريد و ابن السراج [7] .

وترك ابن السراج ــ رحمه الله ــ آثاراً و كتباً منها مـــا وصل إلينا و حُقِّقَ وطبع ، ومنها ما يزال مخطوطاً ، ومنها ما ذكرته كتب التراجم ؛ إلا أنّه لم يصل

---

(1) وفيات الأعيان ــ وأبناء الزمان ــ أبو العباس شمس الدين ابن خلكان ــ ت681 ه ــ تح : إحسان عباس ــ دار صادر ، بيروت ــ دون طبعة و دون تاريخ ــ 462/3

(2) السابق ــ 462/3 ، وأنباه الرواة على أنباه النحاة ــ جمـــال الدين أبي الحسن القفطي ــ تح : محمد أبـــو الفضل إبراهيم ــ مطبعة دار الكتب المصرية ــ ط1 1952 ــ 145/3 ، وينظر: نزهة الألبـــاء في طبقات الأدباء ــ أبو بكر الأنباري ــ تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ــ دار نهضة مصر ، القاهرة ــ دون طبعة ودون تاريخ ص313

(3) السابق ــ ص249

(4) المنصف ــ شرح الإمام ابن جنّي لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني ــ تح : إبراهيم مصطفى و عبد الله الأمين ــ وزارة المعارف العمومية ، لإدارة حياة التراث ــ ط1 1954 ــ 6/1

(5) أنباه الرواة ــ 295/2

(6) وفيات الأعيان ــ 79/1 ، و البغية ــ 19/2 ، ومعجم الأدباء ــ 165/17

(7) البغية ــ 20/1

إلينا ، فمن الكتب التي ذكرتهـــا كتب التـــاريخ والتراجم : كتـــاب جمل الأصول ومجمل الأصول ، ورُبّمـــا هو مختصر لكتاب الجمل الكبير [1] ، ومنهـــا كتـــاب الجمل وهو كتـــاب في النحو ، وابن السراج أشـــار إليه في أصولـــه [2] ، وكتاب الشكل والنقط ، والشعر والشعراء ، واحتجـــاج القراءات ، نجد صداه في كتـــاب الحجة لأبي علي الفارسي [3]، وكتاب المواصلات والمذاكرات في الأخبار، وكتاب الهدي والنار والرياح ، وكتاب الهمز، ويذكر القفطي أنّ لـــه كتاباً اسمه : علـــل النحو ، ولم يذكره غيره [4]

أمّا ما وُجد مخطوطاً من كتبه ، فكتاب الهجاء أو الخط ، وكتـــاب العروض وجدهما مُحقّق كتاب الأصول في الخزانة العـــامة في الرباط تحت رقم (**100** ق) و (**127**ق) ، وطبع الأول في مجلـــة المورد ، و الثـــاني نشر في مجلـــة كليـــة الآداب **1972** م [5] .

وله كتب مُحقّقة منهـــا ، كتـــاب الموجز في النحو والصرف ، وقد شرحه الرماني [6] ، وحققه د. مصطفي الشويمي ، وابن ســـالم دامرجي تحت اشراف : رجس بلاشير ، في جامعة باريس ، وقد وجد محقق كتـــاب الأصول مخطوطـــاً له في مكتبة الرباط [7] .

ومن الكتب المحققة كتـــاب الاشتقاق ، حققه د. محمد صالح ، ويقـــول عنه

---

(1) معجم الأدباء ــ 198/18 ــ وينظر : وفيات الأعيان ــ 462/3 ــ وأنباه الرواة ــ 145/3
(2) انظر : 219/2 ــ وأنباه الرواة ــ 195/1
(3) الحجة في علل القراءات السبع ــ أبو الحسن بن أحمد بن خالويه الفارسي ــ تح : علي النجدي نـــاصف د. عبد الحليم النجار ، د.عبد الفتاح الفتلي ــ مراجعة : محمد علي النجار ــ دون طبعة ودون تاريخ ــ 4/1
(4) أنباه الرواة ــ 145/3 ــ وينظر: وفيات الأعيان ــ 463/3 ــ ومعجم الأدباء، 198/18 ــ والفهرست، 92
(5) هامش الأصول في النحو ــ 19/1 ، 20
(6) بغية الوعاة ــ 173/1
(7) الأصول في النحو ــ 18/1

السيرافي : " هو أصح ما وضع في هذا الفن من علوم اللسان ، وكان يقول : من اشتقّ اللفظ الأعجمي المعرّب من العربي ، كمَن ادّعى أنّ الطير من الحوت " [1].

ومن أشهر كتبه المحققة كتاب الأصول ، وهو الذي بنيت هذه الدراسة عليه وهو في النحو ، قال عنه الزبيدي : " هو غاية في الشرف والفائدة " [2] ، فهو مصنّف مهمّ ضمن الكتب المهمّة التي ألّفت ، مثل كتاب سيبويه والمقتضب والتصريف ، وقد جعل تقاسيمه على طريقة المناطقة [3] ، وجمع فيه أصول اللغة كاستصحاب الحال و القياس وغيرهما يقول عنه الباحثون إنّه أول من وضع كتاباً في أصول العربية [4] .

وقد جمع ابن السراج فيه مسائل الكتاب ورتّبها أحسن ترتيب ، ولم يكتفِ فيه بآراء سيبويه ؛ بل أضاف إليها آراء غيره من النحاة كالأخفش الأوسط والكوفيين يزن ويقارن هذا بذاك [5] ، يقول ياقوت الحموي : " إليه المرجع عند اضطراب النقل واختلافه " [6]

توفي ــ رحمه الله ــ يوم الأحد في آخر ذي الحجة ، سنة **316** هـ ، عن عمرٍ يناهز **56** سنة تقريباً ، في خلافة المقتدر بالله [7] .

---

(1) المزهر ــ 287/1
(2) طبقات النحويين ــ 113
(3) السابق ــ ص222
(4) معجم الأدباء ــ 198/18 ــ وينظر : سر صناعة الإعراب ــ 6/1
(5) معجم الأدباء ــ 198/18
(6) السابق ــ 199/18
(7) نزهة الألباء ــ ص250 ــ وينظر:بغية الوعاة ــ ص44 ــ والأعلام ــ للزركلي ــ 6/7 ــ وتاريخ بغداد أول مدينة إسلامية منذ تأسيسها حتى سنة 463 هـ ــ الحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ــ ت463 هـ ــ دار الفكر ، بيروت ــ دون طبعة ودون تاريخ ــ 319/5

الـفصـل الأول

ـ مظـاهـر التـعـلـيـل ووتـطـ ره ـ

المبحث الأول : ماهية العلة ومتعلقاتها .

المبحث الثاني : العلاقة بين الأصول وأثرها في تطور العلة .

المبحث الثالث : مظاهر التعليل وتطوره قبل ابن السراج .

المبحث الرابع : مظاهر التعليل وتطوره حتى بداية القرن الرابع .

المبحـــث الأول

ـ مـــاهيـــة العلّـــة و متعلقـــاتهـــا ـ

تعريف العلّة :ــ

" هي عبارة عن معنى يحــلّ بالمحل فيتغير به حــال المحل ، ومنه يُسمّى المرض علّة ؛ لأنــه بحلوله يتغير حال الشخص من القوّة إلى الضعف "[1] مثــل الإسناد إلى الفاعل ، فإنــه عندما توفرت فيه أمارات تستوجب جعلــه فاعلاً وهي إسناده للفعل استحقّ حكمه وهو الرفع .

تحدثت بعض كتب تاريخ النحو عن العلّة ، وحظيت باهتماماتها ، فجعل لهــا النحويون شروطاً و مسالك و قوادح و أنواعاً أو أقساماً تطورت بتطور العصور التي مرت على اللغة حتى وقت متأخر .

شروطهــا :ــ

من العلماء من وضع شروطاً للعلّة فلا تصح إلاّ بها ، ولم يتفق النحاة على أغلب شروطهــا فنجد من يراهــا واجبة التوافر ، و آخر لا يرى الشرط واجبــاً لتخصيص العلّة ، ومن شروط العلّة :ــ

1) الظُّهور :ــ

وذلــك كاشتراط ظهور العلّة في إثبات الأحكــام ، كنصبهم زيداً على أنّه مفعول به ، ويجب هنــا تقدير فعل محذوف وإيقاعه على كل مفعول ؛ لأنّ العلّة ظاهرة ، و ذلــك في مثل قولــه تعالى :﴿ **فَقَالُواْ سَلَماً** ﴾[2] ، بتقدير قالوا

---

(1) كتاب التعريفات ــ علي بن محمد الشريف الجرجاني ــ ت 816 ــ مكتبة لبنان ، بيروت ــ ط1 1969ف ــ ص 159 ــ وينظر:الكليات معجم في المصطلحات و الفروق اللغوية ــ أبو البقاء الكفوي ــ ت 1094 هــ ــ راجعه د. عدنان درويش و محمد المصري ــ مؤسسة الرسالة ــ ط2 1993 ف ــ ص 599 .

(2) الذاريات : 25

سلمنا سلاماً ، وقوله :﴿ **مَاذا أنزَلَ رَبُّكُمْ قالُواْ خَيْراً** ﴾ [1] ، أي أنزل خيراً [2] .

2) التعــدّي :ــ

وهو ألاّ تقتصر العلّة على الحكم ؛ بل قد ترد في غير موضعه ؛ لذلك لم يكن شَبه (كم ، مَن ، ما ، إذ) ، بالحرف نحو: هل وبل وقد ، هو علّة بنائها لأنّه لم يتعدّاها إلى الأسماء فلم تُبنى الأسماء التي على حرفين مثل : يد وأب وفم وهناك مَنْ لا يرى التخصيص للعلّة صحيحــاً ، و يوجب وجود الحكم مع العلــّة ومنهم ابن الأنباري ، فهم يوجبون أن يكون الطرد شرطاً في العلّة فالعلّة النحْويّة مثلاً كالعلّة العقلية ــ في الغالب ــ لا تكون إلا مطّردة[3] .

مسالكها :ــ

وهو المنهج الذي سلكته العلّة لتبرير الحكــم الذي سيقتْ من أجل جعله سائغاً، ويقسمها العلماء إلى قسمين: ــ

1ــ مسالك نقليّة، **2)** مسالك عقليّة.

فالمسالك النقليّة ثلاثة أنواع: النص على العلّة ــ الإيماء إليها ــ الإجماع :

أ) ــ **فالنص على العلّة:**هو أنْ ينص المتكلم على العلّة ، وذلك كما ذكر ابن جني عن المبرّد أنّــهُ قــال : " سمعتُ عمــارة بن عقيــل بن بلال بن جرير يقــرأ:

---

(1) النحل : 30

(2) ظاهــرة الإعراب في النحــو و تطبيقها في القرآن ــ أحمد سليمان ياقوت ــ دار المعرفة الجامعيــة ــ ط1 1994 م ــ ص167 ، بتصرف .

(3) الخصائص : 157/1 وينظر:الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحوــ أبو البركات الأنباري ــ ت577 ــ تح: سعيد الأفغاني ــ مطبعة الجامعة السورية ــ دون طبعة 1957 ــ ص 112 بتصرف .

﴿ **وَلاَ اَلَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ** ﴾[1]، فقلتُ: ماذا تريد ؟، قال:أردتُ سابقٌ النهارَ، فقلتُ له:" فهلاّ قلته" ؟ قال: لو قلته لكان أوزن " [2] أي أثقل .

ب) ــ أمّا **الإيماء** فهو أنْ يشير المتكلم إلى العلّة، ويخفي التصريح بها، وذلك نحو ما يُروى أنّ الرسول ــ صلى الله عليه وسلم ــ قد أتاه قومٌ من العرب، فقال لهم: " من أنتم ؟ ، فقالوا: بنو غيّان ، فقال: بل أنتم بنو رشدان" ، فغيّان مشتق من الغيّ وهذه الصفة دليل على أنّ الألف والنون زائدتـــان ، فكانت هـــذه العلّة توحي أو تشير إلى زيادة الألف والنون في قوله(رشدان)، كما هو في (غيّان) [3]

ج) ــ و**الإجماع** أيضاً يُعد مسلكاً نقليّاً من مسالك العلّة . ويقصد به أنْ يُجمع أهلُ اللّغـــة { البصرة والكوفة } على الحكم فيطّرد ، ومثال ذلك: إجماعهم على أنّ علة تقدير الحركة في الاسم المقصور التعذر، وفي الاسم المنقوص الثقل[4] .

أمّا المسالك العقلية فهي تعتمد على ما يتقبله العقل بعد تحليله، فيختار منها ما صلح لها، ويترك ما عداها، وهي أنواع عدّة منها: ــ

أ ــ السبر والتقسيم: وهو كما يقول الجرجاني" كلاهمـــا واحـــد وهـــو إيراد أوصاف الأصل، وإبطال بعضهـــا ليتعين الباقي للعليّة "[5] ، كالسؤال عن وزن

---

(1) يس : 39

(2) علل النحـــو ــ أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق ــ ت 381 هـ ــ تح : محمود محمد نصّار ــ دار الكتب العلمية ، بيروت ــ ط1 2002 ف ــ ص 157 ــ وينظر :الخصائص ــ أبو الفتح عثمان ابن جني ــ ت392 ــ تح : عبد الحكيم بن محمد ــ المكتبة التوفيقية ــ دون طبعة ودون تاريخ ــ 1/ 326

(3) السابق ــ 1/ 250 ،251 .

(4) الإيضاح في علل النحو ــأبو القاسم الزجاجي ــ ت337 هـ ــ تح : د. مازن المبارك ــ دار النفائس ــ ط6 1996 ــ ص 119 ــ

(5) التعريفات ــ 126 . ــ و الأصول ــ تمّام حسّان ــ عالم الكتب ــ ط1 2000 ف ــ ص 177 ــ بتصرف .

(مروان) ، فــلا يخلوا الأمر من كونه على وزن فعلان ، أو مفعالٍ، أو فعوالٍ ثم ينتقض الأمــر عن مفعالٍ أو فعوالٍ ؛ لأنّهما وزنان غيــر واردين فلم يتبق إلاّ فعلان[1].

ب) ــ المناسبة أو الإخالــة : لأنّها يُظن أو يُخــال بهــا أنّ الوصف علّة، ومن ذلــك حمل ما لم يسمى فاعلــه على الفاعــل في الحكم وهــو الرفع بعلّة الإسناد فالإسناد علّة تحقق المناسبة التي يلحق فيهــا الفرع (ما لم يسمى فاعله) بالأصل (الفاعل) [2] .

ج) ــ الطــرد : ويعني أنّ الحكــم يكون موجوداً في جميع المواضع مــع فقدان الإخالة (أو المناسبة) [3] ، ومثال ذلك تسكين آخــر الفعل عنــد اتصالــه بضمائر الرفــع المتحركة، نحــو ضربْتُ، سكبْنا، وعلّة ذلك هو الفرار من توالي أربــع متحركــات لازمة ، ثم اضطّرد الحكم فشمل ما لم يتوالى فيه أربــع متحركــات نحــو: دحرجتُ أقلقتُ ، أدبرتُ [4] .

د) ــ الدّوران: وهو طرد الحكم مع العلّة ، ونقضه بانعدامــها ، وذلك في رفــع الفاعل بعلّة إسناد الفعل إليه، فحكم الرفع يدور مع هذه العلّة (إسناد الفعل للفاعل) فإذا لم يكن الاسم مسنداً إليه الفعل بطل حكم الرفع ، وغيرها كثير .[5]

---

(1) علل النحو ــ 158

(2) أسرار العربية ــ أبو البركــات عبد الرحمن الأنباري ــ ت 577 ه ــ دار الآفاق العربية ــ تح: محمــد بهجة البيطار ــ دون طبعة و دون تاريخ ــ ص 88 ــ بتصرف .

(3) لمع الأدلة ــ ص 110 ــ بتصرف .

(4) الأشباه و النظائر في النحــو ــ أبو الفضل جلال الدين السيوطي ــ ت911 هــ ــ تح : طه عبد الرؤوف سعد ــ مكتبة الكليات الأزهرية ــ طبعة جديدة 1975 ــ 228/1 ــ بتصرف .

(5) الخصائص ــ 183/1 ــ بتصرف ــ و أسرار العربية ــ 79 ــ بتصرف .

قوادحُها : ــ

وهى العيوب التي أصابتْ العلّة ونقضتها، وهى مِنْ قدحه إذا عابه ومنها: ــ

أ) ــ النقض: وهو أنْ توجد العلّة ولا يوجد الحكم ، هذا لمن يرى من العلماء أنّ العلّة لا تُخصّص ، ومثل ذلــك قولهم : إنّ علّة بناء حذام وقطام ورقاش ، هو اجتماع ثــلاث علل : التعريف، والتأنيث ، والعــدل ، ولكنْ هــذا لا ينطبق على أدربيجان، فإنّ بــه أكثر من ثلاثِ علل وليس بمبني[1] ، يقول ابن الأنبــاري : ــ " الجواب عند النقض أنْ تمنع مسألة النقض إنْ كــان فيها نقض أو ندفــع النقض باللّفظ أو بمعنى في اللّفظ فالمنع مثل أن نقول : إنما جاز النصب في نحو : يا زيد الظريف ، حملاً على الموضع ؛ لأنه وصف لمنادى مفرد مضموم فيقــال : هــذا ينتقض بقولهم : يأيها الرجل فإن الرجل وصف لمنــادى مفرد مضموم ولا يجوز فيه النصب ويمنع على مدهب من يرى جوازه ، والدفع باللفظ ، مثل أن نقول في حد المبتدأ : كل اسم عريته من العوامل اللفظية لفظاً أو تقديراً " [2] .

ب) ــ العكس : ــ وهــو أن ينتفي الحكم عند عــدم وجود العلّــة ، وهــو رأي الأكثرين ، كعلّة عدم رفــع الفاعل ؛ لعدم إسناد الفعل إليه لفظاً أو تقديراً ، وكذلك الحال في عدم نصب المفعول به لعدم وقوع الفعل عليه ، ومثاله نصب الظرف إذا وقع خبراً عن المبتدأ نحو : زيدٌ أمامك ، إنّــه نصب بفعل محذوف غير مطلوب

---

(1) علل النحو ــ 163 ــ بتصرف .
(2) الإغراب في جدل الإعراب ــ 60

ولا مقدّر ، واكتفي بالظرف وبقي منصوباً [1] .

ج) ــ عدم التأثير :وهو أنْ يكون الوصف لا مناسبة فيه ومثال ذلك :عدم صرف (حبلى) ؛ لأنّ في آخره ألف التأنيث المقصورة ، فذكر المقصورة حشو لا أثر له في العلّة فألف التأنيث لا تكون سبباً مانعاً من الصرف ؛ لكونها مقصورة ؛ لأنّ الممدودة أيضاً تمنع الاسم من الصرف ؛ وإنما لكونها للتأنيث فقط [2] .

د) ــ فساد الاعتبار : وهو أنْ يقابل نص العرب بالقياس للاستدلال على الحكم وعلّته ، ومثال ذلك : ترك صرف مالا ينصرف كأنْ يدلل البصريون على امتناع جعل الاسم المصروف ممنوعاً من الصرف حتى للضرورة الشعرية ، بأنّ الأصل في الاسم الصرف ، وقد اعترضوا عن قول حسان بن ثابت [3] :

نَصَرُوْا نَبِيَّهُم وَشَدُّوْا أزْرَه * بِحُنَيْنَ تَوَاكُلَ الأبْطَالِ

فقد اعترضوا عــن عدم صرف حُنَيْن وهي مصروفة في قولــه تعــالى:

﴿**وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إذْ أعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ** ﴾[4] ، فلو جاز ذلــك لأدّى إلى أنْ تردّه عن الأصل إلى غير الأصل[5] .

هـ) ــ فساد الوضــع : وهــو أنْ يعلق على العلّة ضد المقتضى ، وذلــك في

---

(1) علل النحو ــ 165 ــ بتصرف .
(2) لمع الأدلة ــ ص126
(3) ديوان حسّان ابن ثابت ــ شرحــه وكتب هوامشــه و قدّم له الأستاذ : عبدأ مهنا ــ دار الكتب العلميّــة بيروت ــ ط3 2002 م ــ ص196 .
(4) التوبة : 25
(5) علل النحو ــ 169 إلى171 ، بتصرف .

مثل مسألة التعجب من اللونين الأسود و الأبيض ، فيجوّز الكوفيون ذلك ؛ لأنَّهما أصلا الألوان .

والبصْريون يَعُدّون الحكم عُلِّق على العلّــة ضد مقتضاهــا ، فالتعجب امتنع عن سائر الألوان ؛ لأنهــا لزمت محالهــا فصارت كالعضو من الأعضاء ، وهذا المعنى في الأصل أبلغ منه في الفرع ، فإذا لم يجز مما كان فرعاً لملازمته المحل وهي الألوان المركبة من البياض والسواد على قول الكوفيين فلأنْ لا يجوز ممــا كان أصلاً ، وهو ملازم للمحل أولى أي البياض والسواد [1] .

و) ــ المعارضة أو الدور : وهي أسئلة يعارض بها السائل المستدل ، وهناك من قــال : بأنّ للسائل الحق في السؤال كيف يشاء دون ترتيبٍ ، و هناك من يعارض ذلك و يوجب ترتيبهــا ، وتكون بأنْ يعارض المستدل بعلّــة مبتدأة ، والأكثرون يقبلونها ؛ لأنها دفعت العلّة ، وقيل:لا تقبل ؛ لأنها تصدٍّ لمنصب الاستدلال ، وذلك رتبة المسئول لا السائل [2] ومثــال ذلك إعمال الأول في بــاب الاشتغــال أولــى لأنّه سابق نحو : زيداً ضربته و زيد ضربت غلامه .

أقسامها :ــ

ظهرت أنواع و أقسام كثيرة للعلّة بحسب مرور الزمن و تطــور العصور وكان النحاة بين مؤيدٍ و معارضٍ لهذه العلل ، فانقسمت إلى : ــ

---

(1) الإغــراب ــ ص55 ــ وينظر : الإنصــاف في مسائــل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين ــ أبــو البركــات الأنباري ــ ت577 ــ تأليف : محمد محيي الدين عبد الحميد ــ المكتبة العصرية، بيروت ــ دون طبعة 1993 ــ 155/1 بتصرف .

(2) السابق ــ ص52 ، 53 ، بتصرف .

1) علل تعليمية أو الأولى .
2) علل قيـــاسيـــــــــة .
3) علل جدلية أو نظرية .

والعلل التعليميـــة هي التي سار عليهـــا النحـــو العربي في بدايـــات عهد ابن أبي إسحق وحتى عصر سيبويه ، وهي التي يتوصل بها العرب إلى معرفة كلامهم ، وتبين للمتعلم أوجه الصواب والخطأ.

أمّـــا العلل القياسيـــة ، فهي التي ظهرت منذ عهـــد المبرد و حتى عصـــر أبن السراج وقد أطلق عليها (علّة العلّـــة) ، وهي أنْ يُحمل كلام على آخر بسبب القياس أو المشابهة له ، وهي تربط الظواهر اللُّغوية المختلفة فهي منبثقة من رغبة العلماء في طرد الأحكام[1] .

والعلّة الجدلية ظهرت في أواخر القرن الرابع في عهد ابن جني ، واستمرّت في التطور إلى وقتٍ متأخرٍ ، و يطالب فيها بتفسير الظواهر اللُّغويّـــة و تبريرها تبريراً منطقياً جدلياً ، قال الزجاجي :" وأي شيء أعتلّ به المسئول جواباً عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر"[2]

وبعد هـــذا التقسيم ظهر تقسيم آخرُ للعلّـــة ، فهي إمـــّا أنْ تكون مركبة أو بسيطة ، ولعلّ العلـــّة البسيطة هي العلـــّة التعليمية ، كتعليل الخفض بالجوار في (هذا جحر ضبٍّ خربٍ) ، فليس هناك من تعليـــل لذلك سوى المجاورة لكلمـــة

---

(1) الأصـــول ــ تمّام حسّان ــ 196 ــ بتصرف ــ وينظر : ابن الأنباري و جهوده في النحـــو ــ تـــأليف : جميل علّوش ــ الدار العربية للكتاب ، ليبيا ، تونس ــ دون طبعة 1981 ــ ص217
(2) الإيضاح ــ 65 .

ضبٍ المجرورة [1] ، أمّـــا المركّبة فهي العلة القياسية (علّة العلّة) ، حيث ركبت من عدة أمور ، فإذا سقط أحدها فسد التعليل [2] .

وفي وقت متأخر جداً عن القرن الرابـــع ، ظهرت أنواعٌ كثيرةٌ من الأقسام منها علّة التأثير في المعلول ، و التي انقسمتْ بدورها إلى علّـــة موجبة ، وعلـــّة مجوِّزة وعلّة مهملة ، وعلّة اعتباطية .

وقسم آخر هو الاطّراد ، وقد انقسم إلى : علل متعدية و علل قاصرة

وقسم ثالث هو اللفظ والمعنى ، وانقسم أيضاً إلى علل لفظية ، و علل معنوية وأخرى لفظية و معنوية . [3]

ولستُ هنا بصدد التعرض لدراسة و شرح هذه الأقسام ؛ لأنها ظهرتْ في وقتٍ يبعد عن زمن ابن السراج ، أمّا التقسيم الذي قسّمه الدينوري للعلّة ، فقد أفردتُ لأنواعه الفصل الثانـــي ، بمـــا ورد في أصول ابن السراج منهـــا حسب التقسيم الحديث للعلّـــة (استعماليّة ــ تحويلية ــ قياسية ــ دلالية) .

---

(1) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ــ أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري ــ ت 761 هـــ ــ تح : محمد محي الدين عبد الحميد ــ دار الشـــام للتراث ، بيروت ــ دون طبعـــة و دون تـــاريخ ــ 283/2 ــ و ينظر الخصائص ــ 22/2 ــ و الإنصاف ــ 92/1 ، بتصرف .

(2) الخصائص ــ 161/1 .

(3) نظرية التعليل في النحو العربي بين القدمـــاء و المحدثين ــ د. حسن خميس سعيد الملخ ــ دار الشروق الأردن ــ ط1 2000 م ــ ص108 إلى113 ــ بتصرف ــ و ينظر: البسيط في شرح الجمل ــ أبي الحسن ابن الربيع ــ ت688 هـــ ــ دار الغرب الإسلامي ، بيروت ــ ط1 1986 ــ 878/2

المبحـــث الثـــانـــي

ـ العلاقـــة بين الأصـــول وأثرهـــا في تطور العلّـــة

توطئة :

كانت العلوم العربية قبل دخول الترجمة بعد الفتوحات ممزوجة مع بعضها البعض ، فنجد العالم المُلم بعلوم التفسير و الحديث مُلمّاً أيضاً بأيام العرب والشعر و الفتاوى ، وهناك من العلماء المشتغلين بالنحو يتبعون الفرق الدينية كابن أبي إسحاق و أبي عمرو بن العلاء ، الذي كان من القُرّاء ، ثمّ تطورتْ الحياة العقلية وتشعبت العلوم ، وتحددت التخصصات ، فأصبح لكل عالم مجال يخصه فإنْ خاض في غير مجاله كان ذلك من سبيل المشاركة لا الاختصاص[1] .

ومع هذا التطور و التوسع وجد العرب معلوماتهم مبعثرة و الثقافة كتلة واحدة ، فظهرتْ الحاجة للتدوين و دونت العلوم على يد عُصبة من المدونين منهم ابن جريج بمكّة ، ومالك بن أنس في المدينة ، وحماد بن سلمة في البصْرة وأبو حنيفة النعمان في الكوفة ، والأوزاعي في الشأم ؛ لأنّهم قبل هذه المرحلة كانوا يتكلمون من حفظهم ، أو يروون العلم من صحفٍ صحيحةٍ غير مرتبةٍ[2] .

وكثيراً ما تذكر كتب التاريخ النحْوي و نشأة النحو ، أنّ الحفاظ على القرآن الكريم من اللّحن ، كان أحد الأسباب في تقعيد قواعده ، وقد اعتمد النحاة على النصوص المقروءة و المدوّنة بعد اعتمادهم على السماع و الترحال إلى مواطن أصول اللغة ، و استعانوا على ذلك بالمناهج الفقهية التي استخدمها بعض رجال

---

(1) المفصل في تاريخ النحو العربي قبل سيبويه ــ د.محمد خير الحلواني ــ مؤسسة الرسالة ، بيروت ــ ط1 1979 م ــ ا/137

(2) ضحى الإسلام ــ أحمد أمين ــ مكتبة النهضة المصرية ــ ط3 1964 ــ 11/2

الرأي ، وبعض منـــاهج المحدّثين الّذين يتتبعون الأثر ، ولا يستعينون بالقيـــاس إلاّ قليلاً .

وقد تبع هـــذا المنهج كثير من العلماء حتّى المتأخرين منهم مثل : السيوطي وكتابه الأشباه والنظائر يشبه كتـــاب الأشباه والنظائر الذي ألّفه تاج الدين السبْكي في الفقـــه ، وأنّـــهُ جـــامعٌ لأكثر أقسامه ، وأنّ صدر كتابـــه يشبه صدر كتـــاب الزركشي حيثُ إنّ قواعده مرتبة على المعجم[1] ، يقول سعيد الزبيدي:"ولا أظنني أغلو إذا ما قلتُ إنّ النحو قد اختلط اختلاطاً ظاهراً بالعلوم الإسلامية منذ أنْ استقام عوده ، فتأثر منها بخاصة الفقه و أصوله ، فكـــان إنْ اتّكأ عليهما يقترض منـــها مصطلحاً أو تعريفاً أو منهجاً ، أو عنواناً لمبحثٍ أو كتابٍ "[2] .

و من امتزاج العـــلوم بعضها ببعض وتأثر كـــلٍّ منـــها بالآخر ، و تشابـــه أصولها وعللِها ، ظهر الحثُّ على استخدام العقل ، و تمثل ذلك في القياس و العلة وهذه العلوم هي : علم الكلام ، وعلم الفقه ، وعلم النحو ، وهناك من يعتقـــد بتأثر الفقه بالنحو و العكس ، أو بتأثر كليهما بالمنطق اليوناني ، و مـــع اختلاف الآراء استعرض بعضَ الأمور على سبيل المثال لا الحصر ، لعلّي أتوصل بها إلى نتيجةٍ تقرّبُ من الصواب .

وقبل ذلك يتوجب عليّ ذكر ماهيّة الأصول لغة و اصطلاحاً :

---

(1) الأشباه و النظائر في النحو ــ 6/1 ــ بتصرف

(2) القيـــاس في النحو العربي نشأته و تطوره ــ د. سعيد جـــاسم الزبيدي ــ دار الشروق ــ ط1 1997ف ــ ص11

الأصول : جمع أصلٍ ، والأصلُ في اللُّغةِ : أسفل كُلِّ شيءٍ .... و رجلٌ أصيلٌ : له أصلٌ ، و رأيٌ أصيلٌ : لـــه أصلٌ ، وأخذ الشيءَ بأصـــلته و بأصـــيلتة ؛ أي بجميعه لم يدع منه شيئاً.[1]

والأصول اصطلاحـــاً تعني : " النظر في الأدلـــة الشرعية من حيثُ تؤخذ الأحكام منها والتآليف، و أصول الأدلّة الشرعية في الكتاب ، الذي هو القرآن ثـــم السنّة المبيّنة له " [2].

1) الصلة بين أصول الفقه وأصول النحو :

بدأ التقعيد لأصول الفقه قبل التدوين ، فقد كانت بدايات التقعيد الأصولي منذ عهد الرسول ــ صلّى الله عليه و سلم ــ عن موسى بن إسماعيل قـــال : حدثنـــا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عبّاس رضي الله عنهما أنّ امرأة من جهينة جاءت إلى بني ــ صلى الله عليه وسلم ــ فقـــالت : إنّ أمي نذرت أن تحج فلم تحج حتّى ماتت ، أفأحج عنها ؟ ، قال : " نعم حجّي عنها ، أرأيت لـــو كـــان على أمك دين أكنت قاضيته ؟ اقضوا الله فالله أحـــق بالوفاء [3] .

أوليس رد الرسول الكريم قياساً ؟ ، و القيـــاس أصلٌ من الأصول .

---

(1) لسان العرب ــ أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الإفريقي المصري ــ دار صـــادر ، بيـــروت ــ ط1 1968 ــ 11/ 16

(2) مقدمة ابن خلدون ــ دار الكتاب العربي ، بيروت ــ ط5 دون تاريخ ــ ص 452 ، 453

(3) الإحكام في أصول الأحكام ــ سيف الدين أبي الحسن الآمدي ــ مؤسسة الحلبي و شركاه ــ ط1 1968 ــ 4 / 29 ــ الحديث أخرجه بخاري ، ينظر صحيح بخاري ــ محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري ــ اعنى به أبو عبد الله محمود بن الجميل ــ مكتبة الصفا ــ ط1 2003 ــ 1/405 .

والصحابة لم يألوا جُهداً في تحديد الأحكام والمناهج وحدود القواعد لأصول الفقه فأبو بكر ــ رضي الله عنه ــ لما سُئِل عن الكلالة ، قال: " أقول في الكلالة برأيي فإنْ يكنْ صواباً فمن الله ، وإنْ يكنْ خطأً فمنّي ومن الشيطان" [1]

ويروى عن عمر بن الخطاب ــ رضي الله عنــه ــ أنّــه كتب إلى أبي موسى الأشعري: "اعرف الأشباه والأمثال ، ثمّ قس الأمور برأيك "[2] .

ومن ذلك قول عثمان بن عفّان ــ رضي الله عنــه ــ لعمر في واقعــة: " إنْ تتبع رأيك فرأيك أسدُّ ، وإنْ تتبع رأي من قبلك فنعم ذلك الرأي كان "[3] .

كذلك ما روي عن الخليفة علي بن أبي طالب ــ رضي الله عنــه ــ في قولــه عن عقوبة شارب الخمر : " إنــه إذا شرب سكر ، وإذا سكر هذى ، وإذا هذي افترى ، فحُدُّوه حدّ المفترين " ، قاس حدّ الشارب على القاذف[4] .

وقال عبد الله بن مسعود ــ رضوان الله عليه ــ في عدة الحامل المتوفى عنهــا زوجها :" إنّ عدتها بوضع الحمــل "، واستدلّ بقولــه تعالى :﴿**وأُوْلَتُ الأَحْمَــالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَّضَعْنَ حَمْلَهُنَّ** ﴾[5] ، ويقــول في ذلك : " أشهــد، أنّ سورة النساء الصغرى نزلتْ بعد سورة النساء الكبرى " يريد الطلاق نزلت بعــد البقرة

---

(1) الإحكام ــ 35/4
(2) السابق ، والصفحة .
(3) السابق ــ 36/4
(4) السابق والصفحة
(5) الطلاق : 3

وهذه قاعدة يتمثل فيها أصول الفقه ، وهي أنّ المتأخر ينسخ المتقدِّم أو يخصصه[1]

ورأى الفقهاء أنّه لابُدّ من تدوين تلك المعارف و القواعد والأحكـــام ، لمّـــا اختلطت البلاد العربية ، وجرتْ ألسنة الأعرابِ باللّحن ، وبدأوا في نهـــاية القرن الثاني الهجري تدوين أصول الفقه[2] .

وبدأت نشأة النحـــو في الوقت الـــذي اكتملت فيـــه صورة الأصول الفقهيـــة " إنّ أصول الفقه قـــد أصبحت علماً متكاملاً في أوائل القرن الثالث للهجرة ، في الوقت الذي ظلّت أبحاث علم أصول النحو متناثرة في كتبـــه "[3] .

واستمرَّ تطور النحـــو حتى عصر الخليل ، فقامتْ للنحو قواعد و أصول لها جزئياتها و مسائلها .

ومن الطبيعي أنْ يتلاءم النحو مع الفقه ويتبع نهجه ، وذلك لسببين :

1) إنّ كليهما أثاره الواعز الديني ، و حفظ القرآن الكريم من اللّحن .

2) إنّ كثيراً من النصوص دللت على أنّ علماء النحـــو في أغلبهم كانـــوا فقهاء والعكس ، فكمـــا أنّ اللّغوي ينقل النص كما هو ، والنحوي يتصرف فيما نقله اللُّغوي ، فالمحدِّث ينقل الحديث ، والفقيه يتصرف فيه ويقيس عليه ويعلله[4].

وأثّر النحـــو والفقه كلاهما في الآخر ، فاعتمد النُّحاة على أفكـــار الفقهـــاء

---

(1) أصول الفقه ــ محمد أبو زهرة ــ دار الفكر العربي ــ دون طبعة 2004 م ــ ص8،9 ــ وينظر :ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن ــ أحمد سليمان ياقوت ــ دار المعرفة الجامعيّة ــ ط1 1994

(2) أصول الفقه ــ ص10 ، 12

(3) القياس في النحو العربي ــ 15

(4) المزهر في علوم اللغة ــ 59/1

واستقرأوا أحكامه ، والعكس [1] ، وربطوا الأصول بعضها ببعض ، فابن الأنباري مثلاً ذكر أنَّ علم الجدل في النحو ، وعلم أصول النحو يعرف بهما القياس وتركيبه وأقسامه من قياس العلّة ، وقياس الشبه ، وقياس الطرد ، وكل ذلك على حدّ أصول الفقه .

هذا وقد اهتمّ الأمراء العباسيون في أغلبهم بترجمة الكتب والتراث اليوناني والهندي وغيرهما ، فظهر أثر المنطق واضحاً في نتاج علماء النحو وغيرهم ، وتمثل ذلك في القياس منذ عهد ابن أبي إسحاق وحتى التعمق الفكري الجدلي والشواهد التي وضعها تلامذتهم ؛ بل استخدموا الشواهد العقلية ، والأدلة الذهنية في الرد على خصومهم [2] ، ومن العلماء الذين قاموا بهذا الصنيع ــ من نحويين وفقهاء ــ علقمة بن قيس النخعي ، وشريح بن الحارث ، والكندي والزجّاجي ، والرُمّاني والسيرافي ، وغيرهم كُثُر .

ويتضح التلاحم الأصولي بين علمي الفقه والنحو من اقترانهما في العديد من الأمور أهمّها الأدلّة ، فأدلّة الفقه الشرعية أربعة : 1) القرآن ، 2) السنة 3) الإجماع ، 4) القياس ، مرتبة بهذا الترتيب [3].

وأدلة النحو ثلاثة مختلف فيها ، فهي عند ابن جني: السماع ، والإجماع والقياس ، وهي عند ابن الأنباري : نقل ، وقياس ، واستصحاب الحال ، فقد خالف

---

(1) الدراسات النحوية و اللغوية ومنهجها التعليمي في البصرة إلى القرن الثالث الهجري ــ جاسم السعدي ــ وزارة التربية ــ ط1 1973 م ــ ص99

(2) ضحى الإسلام ــ 16/2

(3) علم أصول الفقه ــ عبد الوهاب خلاف ــ ص73

ابنَ جنّي ، وذكر استصحاب الحال ولم يذكر السماع ، وعدّ الإجمـــاع دليلاً وجمع السيوطي بينهما في أربعة أدلة للنحو هي :ــ

السماع ، والقياس ، والإجماع ، واستصحاب الحـــال [1] ، فأخذ الدرس اللغوي من الأصوليين : الإجماع وفكرة استصحاب الحـــال .

وغير الأدلة السابقة ، فقد أثرت أصول الفقه في النحـــو في المصطلح أيضـــاً كالنسخ و التعليق ، والتعدية ، والابتداء ، والمندوب ، واللّغو ، والحال ، والعلّة... وغير ذلك . يقـــول ابن جني :" وكذلك كَتَبَ محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة ــ رحمه الله ــ إنَّمـــا ينتزع أصحابنـــا منهـــا العلل ؛ لأنهم يجدونهـــا منثورة في أثنـــاء كلامهم ، فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة و الرفق "[2] .

و التعاريف عند الأصوليين أيضاً لها هدف تمييز المعرّف مما قد يختلط بـــه أو يشترك معه ، كذلك الهدف نفسه كان عند النحـــاة ، ولـــم يهدف كلاهمـــا إلى تصوير ماهية الشيء ، أو المعرّف إلاّ بعد التأثير المنطقي عليهما .

كذلك فإنّ كلاً من الفقهاء والنحاة عنوا بالنصوص ، وحرصوا على سلامتها فوضعوا للأخذ بهـــا حدوداً زمانيّـــة ومكانيّـــة ، كما اهتموا بسندهـــا وتخريجها وتأويلها ، إلى غير ذلك .

---

(1) الاقتراح في علم أصول النحو ــ جلال الدين السيوطي ــ ت911 هـ ــ تح : محمد حسن الشافعي ــ دار الكتب العلمية ، بيروت ــ ط1 1998 م ــ ص13

(2) الخصائص ــ 152/1 ، 153 .

2) الصلة بين أصول علم الكلام وأصول النحو :

ماهية علم الكلام ، أنّه يستدلُّ على العقائد الإيمانية بأدلةٍ عقليةٍ ، وليس شرعية كالفقه ، ويردّون بها كــل من يخالــف السلــف وأهل السنّة ، و يبطلون اعتقاداتهم [1] .

وتذكر كتب التــأريخ ، أنّ علــم الكــلام ظهر قبــل الترجمــة ، وأنّ المتكلمين سبقوا علماء المنطق المتأثرين بالفلسفة اليونانية ، ولعلّ مسائلهم اختلفت عن الفلسفــة المنطقيــة ، وارتكزتْ أصولها في البدايــات على مسلّمات القرآن واجتهادات السنّة ، وكذلك انصبتْ مباحثهم على صميم اهتمامات أصحاب العقيدة الإسلامية ، وأول فيلسوف إسلامي عُرفَ هو الكِنْدي ، وقبل ذلك بعشرات السنين كان المتكلمون أمثــال واصل بن عطاء ، وعمرو بن عبيد ، وأبي الهذيل العلاّف والنظّام ، يبحثون في مسائل الكلام و يفسرون قواعده ، و يضعون مبادئه ، وقبل ذلك كان الحسن البصري في العهد الأموي ، وغيلان الدمشقي ، وجهم بن صفوان يتعرضون لمسائل كلامية [2].

ولعلم الكــلام صلة وثيقة بالنحــو، يعود أصلهــا إلى العقــل ، وتظهر التــأثيرات الكلامية في أقوال سيبويه ، منهــا قولــه: " واعلم أن الشيء يوصف بالشيء الذي هو هو ، وهو من اسمه ، وذلك قولك : هذا زيدٌ الطويل ..." [3] .

---

(1) مقدمة ابن خلدون ــ ص458

(2) ضحى الإسلام ــ 94/3 وما بعدها ، بتصرف .

(3) كتاب سيبويه ــ أبــو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ــ ت180 هــ ــ تح : عبد السلام هــارون ــ دار الجيل بيروت ــ ط1 دون تاريخ ــ 276/1

ومنـــه الحادثـــة التي تروى عـــن الخليـــل بن أحمـــد الفراهيدي . يقـــول النضر بن شميل تلميذ الخليل :" إنّ رجلاً من أصحاب يونس سأل الخليل بن أحمد فأطرق يفكر، وأطال حتى انصرف الرجل ، فعاتبناه ، فقال : ما كنتم قائلين فيها ؟ قلنا: كذا وكذا ، قـــال : فإنْ قـــال: كذا وكذا ؟ ، قلنا: نقول : كذا وكذا ، فلم يزل يغوص حتّى انقطعنا ، وجلسنا نفكر ، فقال: إنّ المجيب يفكر قبل الجواب ، وقبيح أنْ يفكر بعده ، قـــال : ما أجيب بجوابٍ حتى أعرف مـــا عليّ من الاعتراضات و المؤاخذات "[1].

ويظهر أثر علم الكلام أيضاً في أدلـــة النحو الأخرى منها ظاهرة قيـــاس الحمل والاستدلال ، فلمّا كانت ترجمة الفكر الفلسفي إلى العربية مبكرة ، كان من الطبيعي أنْ يستخدمه المسلمون في معالجة العلوم ، وأفـــاد منه الفقهاء في بنـــاء أحكامهم ، والمتكلمون في براهينهم ، و النحويون في تقسيماتهم و تعليلاتهم [2].

3) الصلة بين العلّة النحْوية وغيرها من العلل : ــ

نشأتْ العلّة وهي ركن القياس الرابع ، وسرعان ما ظهرتْ أهميتها في أواسط القرن الثالث ، فأصبحتْ ركناً أساسياً لا يمكن التغاضي عنه أو إهماله[3] وصار الدرس النحْوي خليطاً من العلل ، فيـــه علل نحْويـــة خالصة وفيـــه علل

---

(1) شذرات الذهب في أخبـــار من ذهب ــ أبـــو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلـــي ــ ت1089 ــ المكتب التجاري للطباعة و النشر و التوزيع ــ دون طبعة و دون تاريخ ــ 275/1 ، 276

(2) الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ــ مازن المبارك ــ دار الكتاب اللبناني ، بيروت ــ ط1 1974 م ص245

(3) الدراسات اللغويّة عند العرب إلى نهاية القرن الثالث ــ محمد حسين آل ياسين ــ دار مكتبة الحياة، لبنان ط1 1980 م ــ ص371

كلامية وعلل فقهية ؛ لأنّ المنطلقات الفكرية للنحاة مختلفة ، ففيهم الفقهاء ، وفيهم المتكلمون ، كما أخذ النحْو متأخراً من المنطق الأرسطي أقساماً للعلّة .

وكثيراً ما تجتمع العلّة النحْوية مع الفقهية ، ونجد لكلٍّ علة فقهية نظيرتهـــا في النحو ، فكلاهما مثلاً يقسم الأحكام والعلل إلى قسمين :

1) أحكـــام يمكن الوقوف على علّتها ، كتحريم الخمر والمسكرات وذلك لعلة الإسكار ، ومنع القاتل من الإرث لعلّة استعجال الحكـــم ، والبيع وقت الجمعة لعلّة إشغال الناس عن الصلاة ، فلكل حكـــم مما سلف علّة معروفة يمكن تبينهـــا وربمـــا الإفتـــاء فيهـــا .

ويقابل هذا في النحْو تعليلهم لرفع الفاعل ونصب المفعول بـــه ، أنّ الفعل لا يكون له أكثر من فاعل ، وقد يكون له أكثر من مفعول ، كذلك علّة قلب الواو في (موعاد) و(موزان) ياءً ؛ لأنّ الواو تستثقل بعد الكسرة .

2) وقسم لا يمكن الوقـــوف على علّته ، فهي أحكـــام توقيفية لا يمكن الولوج في علّتها ، ومثال ذلك في الفقه : عدد الركعـــات في الصلاة المفروضة واختلاف عددها من ركعتين إلى ثلاث وأربع ، وترتيب الآذان ، ومناسك الحج وغيرها[1] .

ويقابله في الأحكام النحْوية كلمة (فُعَـــل) المعدولة عن (فاعـــل) مثـــل : ثُعَل ، زُحَل ، غُدَر ، عُمَر ... [2] .

---

(1) أصول الفقه ــ عبد الوهاب خلاف ــ دار القلم ، الكويت ــ ط15 1983 م ــ ص62

(2) الخصائص ــ 60/1 ، بمعنى أنّ العلّة اللفظيّة غير موجودة على الحقيقة ، وأمّا العدل فهو في التقدير .

و نجـــد في الفقه علتين للحكم ، مثال ذلك لو أنّ بنتاً أرضعتها زوجة أخى زيدٍ و أخته ، حَرُمتْ تلك البنت على زيدٍ لعلّتين :

1) أنّه أصبح خالها بإرضاع أخته إياهـــا .

2) أنّه صار عمّها بإرضاع زوجة أخيه لهـــا[1] .

وفي النحو: هذه عُشريّ ، و هؤلاء مسلميّ ، أصلها (عشروي ، مسلموي) وقد اجتمع فيها علّتان توجبان القلب :

1) إنّ الواو و اليـــاء قد اجتمعتا و سبقت إحداهما بالسكون ، فقُلبت الواو ياء ، وأُدغمت في الياء ، فصارتْ (عُشْريّ ، مُسْلِميّ) بكسر ما قبل اليـــاء .

2) إنّ ياء المتكلم إذا اتّصلت بآخـــر الكلمـــة كُسِر ما قبلـــها إنْ كـــان حرفـــاً صحيحاً ، فقُلبت الضمة كسرة ، فصارت (عشرِي و مسلمِي) [2] .

ولا تخرج العلّة النحْوية من الأثر الكلامي ، خاصةً وأنّـــه أسبق منـــها في الظهور ، فكلاهما يشترك في الاعتماد على الحس والعقـــل أكثر من اعتمادهمـــا على التوقيف ، وهذا ما وضُح في زمن متأخر من القرن الرابع الهجري ، يقول: ابن جني : " اعلـــم أنّ علل النحويين ــ وأعني بذلك حذاقهم المتقنين ، لا ألفافهم المستضعفين ــ أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين ، وذلـــك أنهـــم يميلون إلى الحسّ ، ويحتجون منه بثقل الحال أو خفتها على النفس ، وليس كذلك

---

(1) أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنبـــاط الأحكام من آيـــات القرآن التشريعية ــ عبد القادر عبد الرحمن السعدي ــ مطبعة الخلود ــ ط1 1986 م ــ ص70 ، بتصرف .

(2) الخصائص ــ 161/1

حديث علـــل الفقه " [1]. ويبرر ابن جني قوله هذا بأنّ هناك بعض الأحكام الفقهية كالمتعلقة بمناسك الحج وفرائض الطهور و الصلاة والطلاق وغيرها ، لا تـــركن إلى علّة بعينها ، وإنّما لا يعلم أسبابها إلاّ الله ، ويذكر من المناظرات الجدليّة مـــا يؤكد صحة رأيه إلى أن يقول : " وليس كذلك علل النحْويين "[2].

ولنا في الإنصاف والأشباه والنظائر ، أنْ نرى جليّاً التعليل العقلي الجـــدلي الذي لا يؤمن بالقاعدة حتى يقنع بها .

ولا يُعنى بالأثر الكلامي في العلل النحوية أنّهـــا هي هي ، فنجد في العلل النحوية جواز التصحيح لبعض الأوزان ، والتغيير لبعض القواعد ؛ لتسهيل النطق ببعضها ، واستعمالـــها ، وهذا لا يتأتى في العلل الكلاميـــة ؛ لاستحالـــة اجتماع البياض والسواد ، والحركة والسكون في آن واحد ، وغيرها كثير[3] .

وتحتل العلّة في الاستدلال المنطقي القياسي مركزاً مهماً ، كمـــا احتلّته في أصول النحو ، فالعلّة عند أرسطو ليست مشكلة طبيعية أو مبدأ ؛ بل هي كما يقول الدكتور النشار :" عالج أرسطو العليّة لا على أنّها فقط مبـــدأ أو مشكلة طبيعية أو ميتفزيقية ، بل أيضاً على اعتبار أنّها قانون عقلي منطقي تستند إليه أبحاث المنطق جميعاً "[4] ، فقد عَدّ قانون العليّة من الأوليات ، ولا يمكن التشكيك في أنّها بديهة

---

(1)الخصائص ــ 57/1

(2) السابق والصفحة .

(3) السابق ــ 139/1

(4) مناهج البحث عند مفكري العرب ، و اكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي ــ د.على سامي النشار دار النهضة العربية ، بيروت ــ ط1 1984 م ــ ص155

ورسم للعلّة صورة ذهنيـــة واضحـــة ، وهـــذه الصورة لا يمكن الوصول إليهـــا مباشرةً ؛ بل لابـــدّ من " النظر العقلي التأملي الـــذي لا يُقَيَّد بالأشكال الخارجيـــة للظواهر "[1] .

ومن الطبيعي بعد تطور الترجمة ، أنْ تلتقي بعض المصطلحـــات العربيـــة بالمنطق كالخفة والفرق والتخفيف ؛ لتعليل الكثير من الظواهر في القواعد[2]، مثل ذلك ما ذكره الكيشي في بحث علّة المفعول لأجلـــه " المفعول ليس علّة فاعليّة ولا صوريّة ولا ماديّة فتعين كونها علّة غائية ، وهي المسمّى بالغرض "[3] .

ويدلّل أرسطو على أنّ العلّة عقلية بقوله : " ولمّـــا كانت الكلمـــات المنطوقة رموزاً للتجربة العقلية ، والكلمات رموز للكلمات المنطوقة ، ولمّـــا كـــان الناس جميعـــاً لا يكتبون كتابةً واحدةً، فإنهم أيضـــاً لا ينطقون أصواتـــاً واحدةً ؛ ولكن التجارب العقلية واحدة عندنا جميعاً ، ومن ثَمّ فهي مقصد المنطق ، والتعليل إنّمـــا يدور في مجالها"[4] ، فالكلمات إذن حسب مفهوم النص ،هي ترجمان للعقل ،وليس للإحساس حتى وإنْ اختلفتْ طرق التعبير بهـــا ؛ إلاّ أنّهـــا من الممكن أنْ تنسجم وتتقارب إذا نظرنا إليها نظرةً منطقية ، وهذا ما نجده في النحو العربي .

---

(1) تاريخ الفكر الفلسفي ــ أرسطو والمدارس المتأخرة ــ د.محمد على أبوريّان ــ دار المعرفة الجامعية ــ ط3 1972 م ــ 78/2 ،79

(2) تقويم الفكر النحوي ــ علي أبو المكارم ــ ص124

(3) الإرشاد إلى علم الإعراب ــ الكيشي ــ ت695 ــ تح : عبد الله الحسيني ومحسن العميري ــ جامعة أم القرى ، مكة ــ ط1 1989 م .

(4) النحـــو العربي و الدرس الحديث ، بحث في المنهج ــ د. عبده الراجحـــي ــ دار النهضـــة العربية ــ ط1/1979 ــ ص79

والعلّـــة عند أرسطو أربع علـــل :ــ ماديّة وصوريّة وفاعليّة وغائيّة فالعلّة الماديّة يُجابُ بها عن : ما الشيء ؟ ، و الصورية : عن كيف ؟ ، والفاعلية عن : من فعل الشيء ؟ ، والغائية عن : لمَ ؟[1] .

ويقسم النحويون العلّة إلى : تعليمية و قياسية و جدلية [2] ، فمن الواضح أنّ هناك تقارباً بين الماديّـــة و التعليميّة ، وبين الفاعليّة و الصوريّة و القياسيّة وبين الغائيّة و الجدليّة .

والذي أريد أنْ أصل إليه من هذا ، هو أنّ لكلِ علم تأثيراً في الآخر ، ولو بقدْرٍ .

---

(1) تاريخ الفلسفة اليونانية ــ يوسف كرم ــ مكتبة النهضة المصرية ــ ط5 1966 م ــ ص138

(2) الإيضاح في علل النحو ــ ص64 ، بتصرف .

المبحـــث الثـــالـــث

ــ مظـــاهر التعليل و تطوره قبل ابن السراج ــ

توطئة :

تخلق الظروف التي تمــر على أي بلدٍ ، وفي أي عصرٍ انقلابــاً طبيعيــاً وتغيُّراً يُماشي هذه الظروف على جميع الأصعدة ، في السياسة والاجتماع والدين و الثقافة ، فتتبلور هذه الأصعدة ، و يكون لكــلٍ منها بناؤه و شكله الخاص بــه بحسب نوع التطور الذي طرأ عليها، ومرّت الدولة العربية ــ كأي دولةٍ أخرى ــ بمثل هــذه التغيرات ، ابتداءً من العصر الإسلامي ، وحتى وقتنا الحاضر فدخول فكرة الإسلام أساساً تُعد نوعاً من التغير بمصطلحاتها الجديدة ، والمفاهيم والأفكار التي لم تكن موجودة في العصر الجاهلي ، كذلك العلوم الفقهية و اللّغوية التي بني صرحها الفتوحات ، فقد كانت للحفاظ على القرآن الكريم و اللّغــة العربيــة حين ظهر اللّحن ، فالفتوحات على هذا النحو شكّلتْ نوعاً من التغيير[1] .

وقيام الفرق الإسلامية في عصر الخلفاء الراشدين ، ثُمّ نشوء الدولة الأموية بظروفها ، أوجد دولةً أخرى لهــا ظروف تختلف عنها (الدولة العباسية) فقربها من الهند و اليونان ، وازدهــار الترجمة و الاختلاط الثقافي يُعَد من أهم الأسباب التي ساهمتْ في تطوّر وارتقاء العلوم العربية على اختلافها [2] .

ولــم تكن الترجمة في عهد الرسول الكريــم ــ صلى الله عليــه وسلــم ــ والخلفاء الراشدين ، إذ لم تكن ظروف العرب المسلمين مواتية لمثل هذه الحركــة

---

(1) ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربة بين علماء اللغة القدامى و المحدثين ــ د. عبد البجّة ــ دار الفكر ــ ط 1 1998 ــ ص 38 ــ بتصرف .

(2) ضحى الإسلام ــ 18/2

أمّا في العهد الأموي فقد ذُكِر عن خالد بن يزيد شيئاً من ذلك ، قالوا : إنّه أحضر جماعة من الفلاسفة اليونانيين ممن كان ينزل مصر و يعرفون اليونانية و القبطية والعربية ؛ لينقلوا له كتباً من الديوان إلى العربية في أيام الحجّاج[1] .

وفي العصر العباسي تولّى العلماء قضايا الفكر ، وتبنوا مشاكل الثقافة والعلوم دون تعصُّبٍ ضدّها أو لها ، فالعلماء كانوا مزيجاً من الأعاجم و العرب بل كان العلماء الأعاجم أكثر تعصُّباً للعربية من العرب أنفسهم ، وخير دليلٍ ماخلّفه لنا سيبويه و الفرّاء و الكسائي و غيرهم من ثروةٍ لغويةٍ رائعة[2].

وتعددتْ المناهج بتوسع حركة الترجمة ، فهي لم تعد ترجمات فردية مثلما كان الأمر في العصر الأموي ، فقد اهتمت الدولة العباسية بها ، فكانتْ تختار الكتب الفلسفية لا الأدبية ، ولعلّ أوّل علم ترجم إلى العربية هو المنطق الأرسطي فيما بعد .

وليس بيان أسباب وضع النحو و كيف تطور هو ما يعنيني ؛ بل يعنيني نهايات زمن التقعيد اللُّغوي واكتماله ، فحين اكتمل التقعيد للقواعد اللُّغوية ، صار العلماء يبحثون عن أسباب للظواهر اللُّغوية لكونها بهذا الوضع ، ولم تَعُد تكفيهم الملاحظة فقط ، متّخذين من القرآن الكريم مبدأً لهم في الحثِّ على التعلُّم

---

(1) الفهرست ــ ص 190.

(2) طبقات الأمم ــ تأليف : القاضي ابن صاعد الأندلسي ــ ت462 هـ ــ حققه و شرحه و ذيّله بالفهارس المستشرق : لويس شيخو ــ المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ــ ط1 1330 م ــ ص 75 وما بعدها .

والمعرفة والتدبُّر ، قال تعالى : ﴿ **قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ**﴾[1] وقوله :﴿**إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَؤُاْ** ﴾[2] ، قال الجاحظ : " ولمّا كان اقتراف المعاني واختلاف العلل قال رسول الله ــ صلّى الله عليه وسلّم ــ لبعضهم: " اعقلها وتوكل " ، وقال لبلال:" أنفق بلال ولا تخشَ من ذي العرش إقلالاً " فافهموا هذا التدبير وتعلَّموا هذه الحُكَم ، واعرفوا مداخلها ومخارجها ومفرقها ومجموعها ، فإنّ الله عز وجل لم يُردِّد في كتابه ذكر الاعتبار والحث على التفكر والترغيب في النظر وفي التثبُّت والتعرُّف و التوقُّف إلاّ وهو يريد أنْ تكونوا علماء في تلك الجهة ، حكماء من هذه التعبئة " [3] .

ومن هنا بدأتْ الحاجة إلى التعليل ــ بغض النظر عن تأثره بالفقه أو بعلم الكلام فالدوافع واحدة ــ ويمكن اعتبار النشأة الأولى للتعليل في القرن الثاني وانتشر بتوسع في البحث النّحْوي واللّغوي ، ممّا أسفر عن نتيجتين :ــ

1) تناول التعليل كل جزئيات البحث النَّحْوي .

2) نَشَأتْ محاولات لضم الظواهر الجزئية في إطارٍ كُلّي يشملها دون أن يهمل جزئياتها[4] .

---

(1) الزمر : 10

(2) فاطر : 28

(3) كتاب الحيوان ــ أبو عثمان الجاحظ ــ تح : عبد السلام هارون ــ دار الجيل ، بيروت ــ ط 1 1996 ف 115/2 .

(4) الظواهر اللغوية في التراث النحوي ، الظواهر التركيبيّة ــ علي أبو المكارم ــ القاهرة الحديثة للطباعة القاهرة ــ ط1 1968 م ــ ص63 .

وُجِــد التعليل تعويضــاً عن نقص الاستقراء من جهة ، وبرهنةً على صحة القاعدة من جهةٍ أخرى ؛ لأنّ بعض قواعد النحــو لها سمة القواعد الرياضية من حيث التلازم في الاحتياج، كاحتياج المبتدأ إلى الخبر،وحرف الجر إلى مجروره[1] إلا أن التعليل في بداياته كان بسيطاً لُغويــاً لا يربو النحويُّ به إلى أبعد من تثبيت القاعدة ،واختُلف في مُنشئِه فقيل إنّه الخليل ت175هـ ، فهو أول من بسط القول في العلل وتوسع فيها ، حتى سأله معاصروه عنها فأجابهم بقوله :" إنّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفتْ مواقع كلامها ، وقام في عقولها علله وإنْ لمْ ينقل ذلك عنها ، واعتللتُ أنا بما عندي ، أنّه علّة لما عللته منه ، فإنْ أكنْ أصبتُ العلّة فهو الذي التمستُ .....فإنْ سنح لغيري علّة لما علّلته من النحو هي أليق بالمعلول فليأت بها "[2].

وهناك من يرى أنّ نشأة التعليل ترجع لابن أبي إسحق الحضرمي ت117هـ وكتب التراجــم تتحدث كثيراً عن أنَّــه " أوّل من بعج النحو ومَدّ القيــاس وشرح العلل " [3] ، ومنهم من ردَّه لأبي عَمْرو بن العلاء ت154هـ ، فقد روى الأصمعي عنه أنه قال : " سمعتُ أعرابيــاً يقــول : فلان لغوب ــ أحمق ــ جاءته كتابي فاحتقرها قال : فقلتُ له أتقول جاءته كتابي ؟ ، فقال : أليست بصحيفة ؟ ، فحمله على المعنى"[4] .

---

(1) نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء و المحدثين ــ ص 99 ــ بتصرف .
(2) الإيضاح في علل النحو ــ ص 65 ، 66 .
(3) طبقات الشعراء ــ أبــو عبد الله محمد بن سلام الجمحي ــ تح : د.عمر فاروق الطبّاع ــ دار الأرقم بن أبي الأرقم ــ ط10 1997 ف ــ ص47 ــ و أنباه الرواة ــ 2/ 105 .
(4) نزهة الألباء في طبقات الأدباء ــ ص29

وربّما يكون التعليل قد وُجِد عند العرب قبل ابن إسحق ؛ إلاّ أنّه سليقي قد قرّبوا به المعنى للذهن ليقبله ، ويتم التقعيد عليه ، وذلك بالنظر لِما وصل إليه التعليل من تغير في زمنه على اعتبار أنّ بداية التعليل كانت به ، كما تذكر كتب تاريخ اللُّغة العربية ، و يُقال : " إنّه أوّل من علّل النحو"[1] ، ولعلّه برع في القياس أكثر من التعليل ، فالأمثلة عن قياساته كثيرةٍ في كتب النحو والتراجم .

ويُعَد التعليل ركناً من أركان القياس ، ولعلّ أبا عمرو بن العلاء هو أول من بدأ بتفسير الظواهر اللُّغوية تفسيراً ذهنيّاً ، و تحدّث عن كثرة الاستعمال وأثرها في اختصار العبارات[2] ، ونجد ذلك واضحاً في قول سيبويه : " كان أبو عمرو يقول هذه هندٌ بنتُ عبد الله فيمن صرف ، و يقول لمّا كثُر في كلامهم حذفوه كما حذفوا : لا أدر ، ولمْ يكُ ، ولم أُبَلْ ، وخُذْ ، وكُلْ ، وأشباه ذلك وهو كثير"[3] .

ظلّ التعليل تعليمياً معتمداً على القياس حتى في عهد الخليل ، فوصف الخليل اللُّغة بما يتلاءم وروحها من غير إغرابٍ ولا تمحُّل حتّى وُصِفَ بأنَّه الغاية في تصحيح القياس ، واستخراج مسائل النحو وتعليله يقول : " الأقطَعُ : المقطوعُ اليدِ ، والجمعُ قُطْعان ، والقياس أنْ نقول : قُطْع لأنّ جَمْع أفْعل فُعْلٌ إلاّ قليلاً

---

(1) نزهة الألباء ــ ص18

(2) معاني القرآن ــ أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ــ ت 207 هـ ــ تح : الأستاذ محمد علي النجار ــ الهيئة المصرية العامة للكتاب ــ ط1 2000 م ــ 289/2 ، بتصرف

(3) الكتاب ــ 3 / 506 .

ولكنّهم يقولون : قُطِعَ الرَّجُلُ لأنّه فُعِلَ به "[1] ، فهذا التفسير (لأنّ جمع أَفْعَلَ ....) إنّما هو تفسير وصفي معتمِد على القياس ، وبذلك حُصِر نشاط التعليـــل لديهم في الجزئية التي يدرسونهـــا ، ولا تتجه أنظارهم لأبعادهـــا الأخرى ، و بالتالي ليس هناك محاولةٌ لتوسيع دائرة التعليل وتنسيقها، فلم تنشأ نظريات تتمتع بالخصوصية بل تميزتْ بالنظرة الشاملـــة والسطحية ، ولا أقصد بالسطحية سذاجة هذه الأفكار واضطرابها و ضحالتها ؛ بل لم تكن بالعمق الذي وصلت إليه بعدَ تأثير الفتوحات كما أنّهم في هذه الحقبة الزمنيّة صاغوا قياساتهم وتعليلاتهم بما يتلاءم والنصوص اللُّغوية ؛ بل إنّهم يجعلون التعليـــل في خدمتها ومبرراً لخصائصها ، سواء أكانت مرويّة عن العرب أم موضوعة مِنْ قِبَل النحاة على مثالهـــا بلا تأثيرٍ فيها ، بحيثُ أستطيع القول إنَّ الاحترام للقاعدة النحْوية كان طابع التعليل في هذه المرحلة .

وتهدف التعليلات إلى خدمة القاعدة وتأكيد صحتها دون أن تتعارض معهـــا ــ خاصة في بداياتها ــ وربما اعتمدوا في تبريراتهم على أنواع لغويّة من العلل كالتخفيف على اللسان وكثرة الاستعمـــال ، والفرق بين الظواهر المتقاربة كتنوع الحركـــات ، ونظام المقطع [2] ، وكل هذه التعليلات تأتي موافقة للتقعيد دون إثارة للخيال والجدل بل كانت عللاً جازمة تميل إلى التقرير[3] .

---

(1)كتـــاب العين ــ أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي ــ ت 175 هـــ ــ تح: د. مهدي مخزومـــي ود. إبراهيم السامرائي ــ دار الرشيد ــ ط1 1980 ف ــ 135/1 .

(2) شرح التسهيل لابن مالك ــ جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الحيّاني الأندلسي ــ ت672 ــ تح : د. عبد الرحمن السيد ، د. محمد بدوي المختون ــ هجر للطباعة و النشر ــ ط1 1990 ــ ص38 ، 45 .

(3) النحو العربي ، العلة النحوية : نشأتها و تطوها ــ د. مازن المبارك ــ دار الفكر ــ ط3 1981ــ ص 58

ولا يخلو كتاب سيبويـــه من تعليلات للأخفش الأكبر (أبو الخطّاب)ت177هـ ففي تعليلـــه صرف (سبحان) يقول سيبويـــه : " زعم أبو الخطّاب أنّ قولـــك : (سبحانَ الله) كقولك : براءةَ اللهِ من السُّوءِ كأنه يقول : أبرئ براءة الله من السُّوء وزعم أنّ مثله قولُ الأعشى [1] :

أقولُ لمّا جاءَني فُخْرُهُ * سبحانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفاجِرِ

أيْ براءة منه ، وأمّا ترك التنوين في سبحان فإنّما تُرِك صرفُه ؛لأنه صار عندهم معرفـــة ، وانتصابه كنصب الحمد لله ، وزعم أبو الخطاب أنَّ مثله قولك للرجل : سلامـــاً ، تريد تسليماً منك ، كمـــا قلت : براءةً منك ، تريـــد لا أَلْتَبِسُ بشيءٍ من أمركَ ....." [2] ، والذي أراه أنّ الأخفش في تعليله معتمدٌ على القياس أكثـــر من إيضاح السبب ، فقوله : " لأنّه صار عندهم معرفة " ليس علّة كافية بما سار عليه التعليل فيما بعد ، وما يؤكد اعتماده على القياس قولـــه بعدها :" وانتصابه كنصب الحمدَ للهِ" .

وساق الخليل غالبـــاً علله لدفع الالتباس ، مثل : حذف (لا) من (لا أبـــرح) وكثرة الاستعمـــال ، وإيثـــار الخفة ، والتعويض ، والظواهر الصوتية ، والدلالة وغيرها. ، فقد كان تعليله مختلفاً عن بقية النحاة إذ استنبط من علل النحـــو ما لم يستنبطه أحدٌ قبلـــه [3] ، و ممّا نجـــده في الكتـــاب من علله ليس بالقليل ، كتعليله

---

(1) ديوان الأعشى ت629 ــ دار صادر ، بيروت ــ دون طبعة 1966 ــ ص94
(2) كتاب سيبويه ــ 1/ 324 .
(3) طبقات النحويين واللغويين ــ ص 47

ل(أنّ) يقول سيبويه : "سألته عن قوله : كما أنّـــه لا يعلم ذلك فتجاوز الله عنـــه وهذا حقٌ ، كما أنّك هاهنا ، فزعم أنّ العامل في (أنّ) الكاف ، و (ما) لغو ، إلاّ أنّ ما لا يُحذف من هاهنا كراهية أنْ يجيء لفظها ، و اللاّم قولهم : إنْ كان ليفعل كراهة أنْ يلتبس اللفظان "[1] ، فتعليل الخليل هنا علّة التباس ، أي لـــدفع اللّبس في الكلام ، وهي علـــة تعليمية .

ونجده في موضع آخر يعلل بعلّة الاستغناء ، يقول سيبويه : " وسألته ــ أي الخليل ــ عن (أيُّهم) لِمَ لمْ يقولوا : أيُّهم مررتُ بـــه ؟ ، فقـــال : لأنّ أيُّهم هـــو حرف استفهام لا يدخل عليه الألف ، وإنّما تركت الألف استغناءً ، فصارت بمنزلة الابتداء ....." [2]

كما يعلن الخليل استيحاءه للعلل من روح العربيّة في كل تعليلاته ، نجد هذا في معرض ربطـــه بين (فداء) و (أمس) ، يقـــول سيبويـــه : " سألتُ الخليل عن قوله: فداءٍ لك ، فقال : بمنزلة أمس ؛ لأنّها كثُرتْ في كلامهم ، والجر كـــان أخفَّ عليهم من الرفع إذ أكثروا استعمالهم إيّاه ، وشبهوه بأمس ، ونُوّن لأنّه نكرة فمن كلامهم أنْ شبَّهوا الشيءَ بالشيءِ ، وإنْ كـــان ليس مثله في جميع الأشياء "[3] وهـــذه علّـــة شبـــه .

ويمزج يونس بن حبيب الطائي ت182هـ ، التعليل بالقياس ، وقد تناولتْ كتب

---

(1) كتاب سيبويه ــ 140/3 .
(2) السابق ــ 64/4 .
(3) السابق ــ302/3

النحو الكثير من قياساته وتعليلاته ، ويذكر سيبويه أنّه كان لا يجيز جر الاسم بعد كيف في مثل: ما مررتُ برجلٍ مسلمٍ ، فكيف راغب في الصداقــة ، بمنزلة: فأين راغبٌ في الصداقة ، قال سيبويه :" زعم يونس أنّ الجر خطأ ؛ لأنّ (أين) ونحوها يبتدأ بهنَّ ، ولا يضمر بعدهنَّ شيءٌ كقولــك : فهلاّ ديناراً ، إلاّ أنّهــا ممّــا يكون بعدهما الفعل ، ألا ترى أنّك لو قلت : رأيتُ زيداً فأين عَمراً ، أو فهل بشراً ، لم يجز " [1] ، إلاّ أنّ نشاطه في التعليل قليل بالمقارنة مع قياساته ، يقــول سيبويه : "سألنــا العرب فوجدناهم يوافقونــه ــ أي الخليل ــ و يجعلونــه كقولــك : من يُمنةٍ و شَأمةٍ ، وكما جُعلتْ (ضحوة) نكرة ، و (بكرة) معرفــة ، وأمّا يونس فكــان يقول : من قــدّام ، و يجعلهــا معرفة ، وزعم أنَّ سبب منعه من الصرف أنَّها مؤنثة ، ولو كانت شأمة كــذا لمّــا صرفهــا ، وكانت تكون معرفة ، وهــذا مذهب ؛ إلاّ أنّه ليس بقول أحدٍ من العرب "[2] .

إلاّ أنّنا نجدْه يعلل لبعضِ المواضع دون قيــاس ، كتعليله عبــارة (مررت برجلٍ غيرك) ، فقولهم (غيرك) مضاف إلى معرفــة ، وكان يجب أن يكتسب منها التعريف ، فلا توصف بــه النكرات ، ومع ذلك نراه صفة للنكرة في العبارة المسوقة ، فهو يعلل ذلــك بأنّ غير و مثل و أمثالهــا يكُنَّ نكرات و لــو أضيفتْ إلى معرفة "[3] .

---

(1) الكتاب ــ 435/1 ، 436 .
(2) السابق ــ 290/3 ، 291
(3) السابق ــ 14/2

ولمْ يكنْ (الكتاب) نقلاً لأقوال العلمـــاء الذين تتلمذ سيبويه ت188هـ ، على أيديهم فحسب ؛ بل كان يزخر بتعليلاته ، ولاغرو أنْ يكون له تعليلات و قياسات كثيرة ما وجدتْ عند من سبقه ، وإنْ اختلف بعض الشيء عنهم لمّا بدأتْ تأثيرات الفلسفة اليونانية تلامس النحـــو العربي . فهو يعلل لعـــدم جزم الأسماء لتمكنهـــا بقوله :" ليس في الأسماء جـــزم لتمكنها ولإلحـــاق التنوين ، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه ، وذهاب الحركة "[1] .

ويفسر صحة دخول اللاّم وحتى ــ وهما مختصّان بالأسماء ــ على الفعل المضارع ، بأنّ هناك (أنْ) مضمرة وإلاّ كان دخولهما على المضارع مُحالاً كمثل القـــول : لتفعـــل و حتى تفعـــل ، فالتقدير : لأنْ تفعـــل وحتى أنْ تفعـــل فيقول : " وليس في الأفعال المضارعة جر، كما أنّه ليس في الأسماء جزم ؛لأنّ المجرور داخل في المضاف إليه ، معاقبٌ للتنوين ، وليس ذلك في هـــذه الأفعال وإنّما ضارعتْ أسماء الفاعلين أنك تقـــول : إنّ عبد الله ليفعـــل ، فيوافق قولك : لفاعل " [2]

ومن تعليلاته قوله في رفع المثنّى بالألف : " يكون في الرفـــع ألفاً ولم يكنْ واواً ؛ ليفصل بين التثنية والجمع الـــذي على حـــدِّ التثنية ، وتكون في الجرِّ يـــاء مفتوحاً ما قبلها ، ولمْ يكسر ليفصل بين التثنيـــة و الجمع الذي على حـــدّ التثنيـــة

---

(1) كتاب سيبويه ــ 14/1
(2) السابق ــ 14/1

وتكون في النصب كذلك ، ولم يجعلوا النصب ألفــاً ؛ ليكون مثله في الجمع وكان مع ذا تابعا لمـــا الجرِّ منه أولى ؛ لأنّ الجر للاسم لا يجاوزه الرفع ، قد ينتقل إلى الفعل ، فكـــان هـــذا أغلب وأقوى "[1] ، والعلّة التي أوردهـــا سيبويه علّـــة فرق وعلَّل للثقل والخفة بين النكرة والمعرفة قـــال : " لأنَّ النكرة أوّل ثم يدخل عليها ما تعرف به ، فمن ثَمَّ أكثرُ الكلام ينصرف في النكرة "[2] .

والحقيقة أنّ مـــا ذكره الدكتور شعبان عوض في كتابه (التعليل اللُّغوي في كتاب سيبويه) يُغني عن إيراد علل أكثر لهذا العالِم الجليل .

وللعلماء بعـــد سيبويه ــ على سبيل المثال لا الحصر ــ آراءٌ أوردَتْها كتبُ النحوِ لمحمد بن المستنير قطرب ت206هـ، منها تعليله لاختلاف حركات الإعراب وترادف الألفاظ في اللُّغة بالاتّســـاع ، فيقول : " إنّما أوقعت العرب اللفظين على المعنى الواحد ؛ ليدلوا على اتّســـاعهم في كلامهم ، كمـــا زحفوا في أجزاء الشعر ليدلوا على أنّ الكلام واسع عندهـــم ، وأنّ مذاهبه لا تضيق عليهـــم عند الخطاب والإطالة ، والإطناب " [3] .

ودخول الإعراب في الكلام يراه جُعِـــلَ لأنّ ؛ الأسم في حـــال الوقف يلزمه السكون ، ولو كان الوصل أيضاً بالسكون للزمه الإسكـــان عند الوقف ؛ ولذلـــك جعلوا الكلام سكوناً يعقبه تحرُّك ، وذلـــك رغبةً في الاتّســـاع في الحركة ، وقـــد

---

(1) الكتاب ــ 17/1
(2) السابق ــ 22/1
(3) المزهر ــ 400/1 ــ والمدارس النحوية ــ ص110

خالف بهذا رأي سيبويه وعدداً من النُّحاة ، من أنَّ الإعراب إنَّما دخل الكلام للفرق بين المعاني [1] .

ويعلّل الأخفش الأوسط ــ سعيد بن مسعدة ت210هـ ــ لسبب منع المضارع من الخفض :" لا يدخل الأفعال الجر ؛ لأنَّه لا يضاف إلى الفعل والخفض لا يكون إلاّ بالإضافة ، ولو أضيف إلى الفعل ، و الفعل لا يخلو من فاعــل وجب أن يقوم الفعل وفاعله مقام التنوين ؛ لأنَّ المضاف إليه يقوم مقام التنوين ، وهــو زيادة في المضاف ، كما أنّ التنوين زيادة ، فلم يجز أنْ تقيم الفعل والفاعــل مقام التنوين لأنّ الاسم لا يحتمل زيادتين ، ولم يبلغ من قلّة التنوين ــ وهــو واحد ــ أنْ يقوما مقامه ، كما لم يحتمل الاسم الألف واللاّم مع التنوين "[2] .

وكل النصوص التي نقلتها ، ما هي إلاّ توضيحٌ لصورة العلّــة في مرحلــة نشوئِها ، وكيفية اهتمام العلماء بها .

وخلاصة القــول ، أنّ التعليل ظلّ ــ رغم تطوره ــ محصوراً في إطــار التبرير الذهني الخالص في هــذه الحُقبــة الزمنية ، ولم يخرج عن العلــل الأولى في لغويِّتها ونمطِها الوصفي .

ويذكر بعض العلماء أنَّ التعليل النحوي للظواهر اللُّغوية وقواعدهــا لم يكن عنصراً أساسياً ؛ بل لأنّ النحــاة حينمــا فرغوا من التقعيد متعوا أنفسهم بطرائف

---

(1) الإيضاح ــ ص70
(2) السابق ــ 110 ، 111

تعليلية ، واعتبروا ذلك نوعاً من المتعة الذهنية والنفسية ، وأرى أنّ العلماء العرب لم يكونوا بتلك الضحالة الذهنيـــة ليمضوا الوقت في المُتع ، و أنّ ما أعتُبر متعـــاً كـــان على درجةٍ كبيرةٍ من الأهمية التي أدت فيما بعد إلى الثراء اللُّغوي الموجود الآنْ .

المبحـــث الـــرابـــع

ـ مظـــاهر التعـــليـــل و تطوره حتى بداية القرن الرابـــع ـ

توطئة :

تكمل هذه الفترة وخاصة في بدايتها ، الفترة السابقة ، إلاّ أنَّهـــا أكثر تطوراً فالانقلاب الاجتماعي الذي نتـــج عن الدولة العباسية كانت له آثاره الواضحة ، إذ تغيرت موازين العلاقـــات في المجتمع العباسي إلى أبعـــد حدود التغيير وأقصـــاه وتقدمت الدولة العباسية عن الدولة الأموية ، حيث تفتحت الأولى علـــى دول أخر ساندتها ، و جعلتها تتطلع إلى الحكم ، في حين كانت الدولة الأموية تعيش ظروفاً سياسية مضطربة ، وحتى العلم في هذا العصر ، كان رواية العلماء من حفظهم أو من صحف جمعت كيفما اتفق[1] .

وعلى الرغم من اضطراب الحياة السياسية العباسية ، فقد كان لهـــا أثر في النشاط العقلي ، فالعوامل التي أدتْ إلى اضطراب الحياة الفكرية ، هي السبب في رقي الحياة الفكرية ، فحشدوا من حولهم العلماء والأدباء ، وتنافسوا بهم ،مما أدّى إلى الثراء اللُّغوي ، فأبو حنيفة مثلاً وضع الفقه ، وثارتْ حماسة الخليل بن أحمد فوضع العَروض ، ورسم منهجـــاً لمعجم اللُّغة (العين) ؛ بل كان يريد أنْ يضع نوعـــاً من الحساب تمضي به الجارية إلى البائـــع فلا يمكنه ظلمهـــا[2] ، فمُيِّزتْ العلوم ، وجمعت مسائل كل علمٍ على حـــدة ؛ بل وضعت المسائل المتشابهة تحت بابٍ واحدٍ [3] ، ولم يقعوا في أوهـــام أو أخطـــاء ؛ لأنّ أغلبهم كـــان متمكنـــاً في

---

(1) العقد الفريد ــ أحمد بن محمد بن عبـــد ربه الأندلسي ــ تح : محمد سعيد العريان ــ دار الفكر ــ دون طبعة ودون تاريخ ــ 204/5

(2) وفيات الأعيان ــ 248/2 .

(3) ضحى الإسلام ــ 11/2 ــ بتصرف .

مجاله مخلصاً للعلم أيَّما إخلاص .

وللترجمة في العصر العباسي أثرٌ لا بـــأس بـــه ، مثل نقل الكتب ، كإرسال المأمون أفراداً إلى القسطنطينية لإحصاء الكتب اليونانية ، و علوم الفرس و الهند و اليونان بها ، وبذلـــك تنوعت العلـــوم من طب ، ومنطق ، وطبيعة ، وكيميـــاء ونجوم ورياضة[1] ، ونشأ الجدل في الديانات بالعقل والمنطق . يقول ابن خلدون : " العلوم صنفان: صنف طبيعي ، الإنسان يهتدي إليه بفكره ، وصنف نقلي ، يأخذه عمن وضعـــه ، والأول هي العلوم الحُكمية و الفلسفية ، وهي التي يمكن أنْ يقف عليها الإنسان بطبيعة فكره ، و يهتدي بمداركه البشرية إلى موضوعاتها و مسائلها و أنحاء براهينها ووجوه تعليمها ، حتى يَقِفَهُ نظره و بحثه عن الصواب من الخطأ فيها ، من حيث هـــو إنسانٌ ذو فكرٍ ، والثاني هي العلوم النقلية الوضعية ، وهي كلها مستندة إلى الخبر عن الواضع الشرعي ، ولا مجال فيها للعقل إلاّ في إلحاق الفروع من مسائلها بالأصول "[2].

ولمْ يشهد للدارس بالتمكن في العلم إلاّ إذا جمع إتقان اللُّغة بإتقان الفقه أو غير ذلك ، يقول الجـــاحظ : " لا يكون المتكلم جامعـــاً لأقطـــار الكلام ، متمكنـــاً في الصناعة ، يصلح للرياسة ، حتى يكون الذي يحسن من كلام الدين في وزن الذي يحسن من كلام الفلسفة "[3] .

---

(1) الرماني النحوي ــ 19 ــ بتصرف .
(2) مقدمة ابن خلدون ــ 363 .
(3) الحيوان ــ 134/2

ولا يخلو اللّسان العربي من توقيف الله عز وجل ، فهو " لا يختار لـــه من الأحـــوال إلاّ الأشرف الأفضل ، أو اصطلاح من الحكمـــاء ، لا يجتمعون مـــن أوضاعـــه إلاّ على الأحسن الأجمل "[1] . ولم تعد مهمة العلمـــاء تبرير مـــا يوجد بعلل لغويّة وحسب ؛ وإنَّما امتدّ ليشمل ما يتسق مع القياس و التعليل ؛ لأنّ العرب حين تحدثت لم تكن مدفوعة لوزنٍ معينٍ أو وضعٍ لُغويّ ، فعلى النحويّ في هذه الحال أنْ ينظر في علّة أحاديثهم ويقيس ، فما وافق قياســـه أخذه ، وإلاّ رواه على أنَّه شاذ عن القياس [2] ، وأصبح تفسير الظواهر مهمة العالِم ، ولم يعودوا يكتفون بوصفها ، وهذه هي النقلـــة المنهجيـــة التي أحدثهـــا القرآن حين حثَّ على التدبر لاستئناس القاعـــدة " النفوس تأنس بثبوت الحكم لعلَّة ، فـــلا ينبغي أنْ يزول ذلك الأنس " [3] .

وأخـــذ العلمـــاء بعد نقل العلوم و ترجمتهـــا يحلّلون النصوص و ينقدونهـــا ويقارنون بين القديم والمؤلّف الجديد ، وكانت هذه الفترة ــ بعد الخليل ــ ميداناً رحباً لذلك .

ومع أواسط القرن الثالث نجد التفسير للظواهر اللُّغويـــة قـــد توسع نطاقـــه وانتقل العلماء من القياس إلى التعليل ، وصارت العنايـــة بأمر العلّـــة تأخذ اهتمام

---

(1) المستوفي في النحو ــ كمال الدين أبي سعد الفرخان ــ تح : محمد بدوي المختون ــ دار الثقافة العربية ط1 1987 ف ــ 6،5/1 .

(2) الانتصار لسيبويه على المبرد ــ أبـــو العباس أحمد بن ولاّد التميمي النحوي ــ ت 332 ه ــ تح : زهير عبد المحسن سلطان ــ مؤسسة الرسالة ، بيروت ــ ط 1 1996 ف ــ ص 55 .

(3) التبيين عـــن مذاهب النحويين البصريين و الكوفيين ــ أبـــو البقاء العكبري ــ ت616هـ ــ تح : د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ــ دار العرب الإسلامي ، بيروت ــ ط1 1987 ف ــ ص 189

العلماء ، فشمل المنهج التعليلي كل فروع الدراسة الفقهيّة والكلاميّة واللُّغويّة وأصبحت المفاضلة بين العلماء تكمن في مقدار ما يحسنه اللُّغوي من صنعة العلل إذ يروي أبو الطيب اللُّغوي عن أبي حاتم السجستاني أنّه كان لا يعجبه حفظ البغداديين للمسائل دون علل ولا تفسير [1] .

ولعلّ الغرض من التعليل وشرح العلل عندهم ،الوقوف على الحكمة من القاعدة وتثبيتها يقول ابن جني ت392هـ:" اعلم أنّ هذا موضع تثبيته وتمكينه، متعة ظاهرة ، وللنفس به مسكة وعِصْمة ؛ لأنّ فيه تصحيح ما ندّعيه على العرب من أنّها أرادتْ كذا و كذا وفعلت كذا وكذا ، وهو أحزم لها ، وأجمل بها ، وأدلَّ على الحكمة المنسوبة إليها" [2] ، ولم يخرج التعليل ــ مع تطوره ــ عمّا قال به العلماء الأوائل خاصة في فترة تدوين العلوم.

وتطوّرت العلّة ، وكثُر استخدامها من قبل العلماء ، ودارتْ على ألسنتهم قال ثعلب ت291هـ : " كان سلمة حافظاً لتأدية ما في الكتب ، وكان ابن قادم حسن النظر في العلل وكان الطوّال حاذقاً بإلقاء العربية " [3] ، وبالتّالي اعتمد العلماء ــ البصري منهم و الكوفي ــ التعليل ، وسأورد تقسيمات العلّة عند السيوطي في موضعه .

وبوادر تطور العلّة ظهرت منذ فترةٍ قريبةٍ جداً من سيبويه نجد ذلك

---

(1) مراتب النحويين ــ أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي ــ تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ــ دار النهضة المصرية ــ ط 2 1974 ف ــ ص160 .

(2) الخصائص ــ 210/1

(3) أنباه الرواة ــ 56/2

واضحاً عند المبرد بنظرتـــه العقلية للُّغة ، حين يعتـــد (بكلية) قسمة الكلام عند اللُّغويين " الكلام كلـــه اسم ، وفعل ، وحرف ، جاء لمعنى لا يخلو منه الكلام ــ عربياً كان أو أعجمياً ــ من هذه الثلاثة " [1] ، وعَدّ العلّـــة متممة للحكم النحوي لا تنفصل عنه ، وقد شَغَفَ بالتعليل واستخدمه كسلاح في مناقشاته مع العلماء أمثال: الزجاج و ثعلب [2] ، ومنها احتجاجه على رد الخليل على مسألةٍ من مسائل النحو دون تعليل وقبـــول سيبويه هذا الرد ، فقد سأل سيبويه الخليل عن جواز القـــول : كما إنك هاهنا ،على كما أنت هنا ، فقال : لا ؛ لأنّ (إنّ) لا تبتدأ في كل المواضع قال المبـــرد :" وهذا كلام لا وجـــه له ، إذْ لمْ يوضح الموضع الذي لا تبتدأ فيـــه بعلّته "[3]،فاعتراض المبرد ليس على القاعدة أو الحكم ؛وإنّما هو على عدم التعليل.

ويذكر الدمشقـــي أنّ الحوادث في علم الكائنات سواء كـــانت من الذوات أو من الأفعال لابدَّ لها من علل وأسباب ، وكلٌّ واحدٍ منـــها حادثٌ أيضاً ، لـــه علل وأسباب أخـــرى ، حتّـــى تنتهي إلى مُسبب الأسبـــاب و موجـــدها و خالقـــها[4]

وانتحت العلّـــة منحىً آخر غير التعليميـــة ، وكثرتْ تقاسيمها و تسمياتها بعد انتصاف القرن الرابع ، كتقسيم الزجاجي ، وصارت أكثر عمقاً وكما كان لبدايات التعليل علماء اشتهروا في مجاله ، فإنّ لهذه الفترة المتطورة علمـــاء اشتهروا في

---

(1) المقتضب ــ أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ــ ت 285 هـ ــ تح : حسن حمد ــ مراجعة : د. راميل يعقوب ــ دار الكتب العلمية ، بيروت ــ ط1 1999 ف ــ 51/1

(2) مجالس العلمـــاء ــ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق الزجاجي ــ ت340 ــ تح : عبد السلام هارون ــ دار التراث العربي ، الكويت ــ دون طبعة 1962 م ــ ص107 .

(3) الانتصار ــ ص192 ، 193

(4) أصـــول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللُّغة الحديث ــ د. محمد عيد ــ عالم الكتب ــ دون طبعة و دون تاريخ ــ ص116

التعليل ، وبرعوا فيه ، ومن هؤلاء المازني ، فقد علل بالثقل في قولـــه : " آءة [1] لم يجعلوا منها فعلاً ؛لأنّ الفاء همزة ،واللاّم همزة ، والعين معتلّة إمّا من ياء وإمّا من واو،والهمزة تستثقل ،والواو والياء تستثقلان والأسماء أخفُّ من الأفعال "[2].

و يعلّل للفرق بين الأبنيـــة التي يخاف فيـــها اللَّبس أنّك تبني مصدراً على (فَعَلان) كالنفيان والغثيان و النزوان و الكروان بالتحريـــك ، ولـــو سكّنوا لالتبس بصيغة من صيغ الاسم ، وهي صيغة (فَعْلان) ، وكذلك الحال في (رميا و غزوا) فقد كرهوا الياء أو الواو منها (مخافة أنْ يلتبس بالواحد) [3] .

وكـــذا تعليله للاستغناء فيقول : ويلٌ و ويحٌ و ويسٌ ، هنَّ مصادر ليس لهُنَّ فِعْل كراهة أنْ يكثُر في كلامهم ما يستثقلون ،ولاستغنائهم بالشيء عن الشيء حتى يكون المستغنى عنه مسقطـــاً " [4] ، وعلّـــل أيضاً قول العرب (ترك ودع) بأنَّهم استغنوا بهما عن (ودع و واذر) .

ونجد في تعاليله من أنواع العلل ، علّـــة حمل الأصل على الفـــرع ، حيث يمنع أن يضاف اسم الفاعـــل إلى فاعله ؛ لأنّه لا يضاف إليه مضمرا ، فلا يجوز إضافته إليه وهو ظاهر ، ويذكر ابن جني أنّه قال :" وجازت إضافة المصدر إلى

---

(1) آءة : (أوأ) ، آء على وزن عاع ، و واحدته آءة ، وهو شجر معروف له ثمر يأكله النعام ، و ليس في الكلام اسم وقعت فيه ألف بين همزتين إلا هذا .
لسان العرب ــ 24/1 ، 25
(2) المنصف ــ 200/2 .
(3) السابق ــ 135/2 ، 136
(4) السابق ــ 286/2

الفاعل لمّا جازت إضافته إليه مضمراً " [1] .

ولا يفوتني أنْ أورد بعض الأمثلة عن تعليل العالم الجليل المبرد (أبي العباس) ت285هـ، وكثيراً ما تذكر له كتب النحو ذلك ، ومنها أنّ علّة رفع المبتدأ الابتداء إذا تقدم المبتدأ ، فإذا تأخر رفعه خبره [2].

كما علّل تسكين الفعل في مثل : (ضربْن ، و يضربْن) ، بأنّه لو لم يسكن لاجتمع أربع متحركات ؛ إذ الفعل و الفاعل كالشيء الواحد ، و لعلّ هذه العلّة علّة ثقل ، فيثقل نطق ثلاث متحركات في الفعل الواحد مع ضمير الرفع وهو متحرك أيضاً ، ومن ذلك قوله : " وكان حق كُلِّ مبني أنْ يُسكَّنَ آخره فحُرِّك آخر هذا ــ يعني الفعل الماضي ــ ؛ لمضارعته المعربة ــ يعني الأفعال المضارعة ــ ، وذلك أنّه ينعت به كما ينعت بها " [3] ، بعد ذكر وجه المضارعة بين المضارع و الماضي .

و يعلّل لإعراب الفعل المضارع لمضارعته الاسم " اعلم أنّ الأفعال إنّما دخلها الإعراب لمضارعتها الأسماء ، ولولا ذلك لم يجب أنْ يعرب منها شيء وذلك أنّ الأسماء هي المعربة وما كان غير الأسماء فمآله لها [4] ، وهي الأفعال والحروف "[5] ، وذلك إذا سُمِّيَ بها .

---

(1) الخصائص ــ 240/2
(2) الانتصار ــ ص172 ، وما بعدها ــ وهو مخالف لقول جمهور البصريين .
(3) المقتضب ــ 302/2
(4) السابق ــ 301/2 .
(5) السابق و الصفحة

ولعلّــة المضارعة والمشابهة يمثل بالممنوع من الصرف ، حيث الصرف أصل في الأسمــاء ، وما امتنــع صرفــها علّته مشابهــة الأفعال ، وما امتنــع إعرابه فعلّته مضارعة الحروف[1] .

ومن تعليله قوله: " أمّا ما كان من (فَعَل) من بنات اليــاء والواو ، فإنّه إذا أريد به أدنى العد وجمع على (أفعال) كراهية للضم مع الواو و اليــاء لو قلت (أفْعُل) ، وذلــك قولك : ثــوب ، و أثواب ، وسوط ، وأسواط .....أي بدلاً من قولهم : أثْوُب و أسْوُط فهو ثقيل مستكره "[2] .

وللمبرّد بــاع طويل في العلّــة ، حتى إنّــه جمع علتين لمعلولٍ واحدٍ عند بيانه لتصغير ما كان على ثلاثة أحرف " فأمّا ما كان في أوله ألف الوصل من هذا الباب ، فإنــها تسقط منه لعلّتين : إحداهما لتحريك ما بعدها ؛ لأنّــها إنّما دخلت لسكونه ، والعلّة الأخرى أنّها زائدة "[3] .

وعلّل أيضاً لعلّــة حاضرة و أخرى سابقة ، وذلك في تعليله رفــع الفاعــل ونصب المفعول بــه ؛ ليعرف الفاعــل من المفعول به ، ويقول :" مع العلّة التي ذكرت لك "[4] ، فالعلّــة الحاضرة علّــة فرق والعلّــة السابقة دلل عليها بقوله : " ذكرت لك " .

---

(1) المقتضب ــ 262/2 ، بتصرف
(2) السابق ــ 198/2
(3) السابق ــ 269/2
(4) السابق ــ 55/1

ويعلل أبو الحسن ابن كيسان ت299هـ للمبني بقوله : " والذي أذهب إليه أنّ البناء إنّما هو الأصل الذي يعمّ المعرب وغيره ، وأن المعرب مخرج منه ، فخرج عنه إلى الإعراب الأسماء المتمكنة ؛ لحاجتهم إلى أعرابها للمعاني التي صرفوها فيهـا وضارعتها الأفعال فأُدْنِيَتْ منها ولم تلحق بها ، وقصرت عنها ، وتباعدت الحروف التي للمعاني فلزمت الأصل الذي بُنِيَتْ عليه "[1] وهي علّة مراعاة الأصل وهذا مخالف لما عليه جمهور النحاة ، فإنّ الإعراب أصل في الأسماء والبناء فرع فيها ، كما أنّ البناء أصل في الأفعال ، والإعراب فرع فيها.

وكلّما اقتربنا من منتصف القرن الرابـع ، نجد التعليل أكثر عمقاً و اتساعاً فالزجاج ت310هـ ، يعلـل تعليلاً منطقيـاً ، ويرى أنّ اختلاف الإعراب في رفع الفـاعل ونصب المفعول به ، جاء لبيان الفرق بينهما ــ وهـو تعليل الأوائل ــ ويضيف أنّـه اختص الفـاعل بالرفع لثقل علامته وهي الضمة ، وإنّمـا تعددت المفعولات لخفة علامـة النصب التي هي الفتح ، ولعلّ هـذا التعليل لعلّة العلـة فالعلّة الأولى علّة فرق والثانية الثقل ، قال: " إنّما فُعل ذلك للفرق بينهما "، ثمّ سأل نفسه فقال : " فإنْ قيل فهلاّ عكست الحال فكانت فرقاً أيضاً ؟ ، قيل : الذي فعلوه أحزم ، وذلك أنّ الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحـد ، وقد يكون له مفعولات كثيرة ، فرفع الفاعل لقلّته ، ونصب المفعول لكثرته ، وذلـك ليقلّ في كلامهم ما

---

(1) مجالس العلماء ــ ص226

يستثقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون "[1]

ومن تعليلاته ذكره أنّ المصدر هــو الأصل ، والفعل مشتق منـــه " لو كان المصدر بعد الفعــل ، وكان مأخوذاً منه لوجب أنْ يكون لكل مصدر فعل قد أُخِذَ منه ..... فلما رأينا في كلام العرب مصادر كثيرة لا أفعال لها ألبتّة مثل :العبوديّة والرجوليّــة ، والبنــوّة ، و الأموّة (من الأمّة) ..... ورأينــا في كلامهم أيضاً مصادر جارية على غير ألفاظ أفعالهــا نحو : الكرامة ، والعطاء ، وما أشبه ذلك علمنا أنّــه ليست الأفعال أصولا للمصدر ، إذ كانت المصادر توجد بغير أفعــال وعلمنا أنّ المصادر هي الأصول ..... "[2]

ويذكر ابن السراج أن العلــة ضربان : ضرب يؤدي إلــى كلام العــرب وآخر يسمى علّة العلّة ، مع أنه لم يستعمل الأخير ، ربما لاختصار كتابه كما ذكَرَ " وغرضي في هذا الكتاب ذكر العلّة التي إذا اطَّردتْ وصل بها إلى كلامهم فقط لأنَّه كتابُ إيجازٍ " [3] .

ومن تعليلاتــه لعمل الأفعــال " اعلــم أن كل فعــل لا يخلو من أن يكون عاملا وأول عملــه أن يرفع الفاعــل أو المفعول الذي هو حديث عنــه نحو: قام زيدٌ وضُربَ عَمْروٌ ، وكل اسم تذكره يزيد في الفائــدة بعــد أن يستغني الفعــل

---

(1) الخصائص ــ 58/1
(2) الإيضاح ــ 58 ، 59
(3) الأصول في النحو ــ 36/1

بالاسم المرفوع الذي يكون ذلــك الفعل حديثــًا عنه ، فهو منصوب ، ونصبه لأنَّ الكلام قد تم قبل مجيئه ، وفيه دليل عليه ، وهذه العلل التي ذكرناها ههنا هي العلل الأوَل "[1] وسيأتي الحديث مفصلاً عن علله في كتابه الأصول في النحو بإذن الله .

ولا أزال أُقدِّمُ الأمثلة للعلّة في أواسط القرن الرابــع لعلماء ذكرتْ لهم كتبُ النحو بعض التعاليل التي من خلالها تصل إلينــا صورها فيه ، منــه أنّ الإعراب أصلٌ في الأسمــاء والبناء أصلٌ في الحروف ، وحين تعرض علّة تدعو لمخالفة هذه القاعدة تُبنى بعض الأسمــاء لمشابهتهــا الحروف ، وبعض الأفعــال تُعْرَبُ لمشابهتها الأسماء وبقية الحروف على أصولها حين لم يعرض ما يخرجهــا عن أصولها وهو رأي جميع البصريين [2] .

وتظهر آثــار النظرة الفلسفيــة بوضوح عنــد وصولهــا لزمــن الزجاجي ــ منتصف القرن الرابــع ــ ورأيه في العلل أنّهــا لم تكنْ سبباً في وجود كلام العرب على تلك الصورة ؛ لأنّها وجدت بعده ، فمنهج النحويين في استنباط العلل يقوم على جعل الدليل أمارة على المدلول عليه ، و يُعبِّر عن هــذه الأمارة بالعلّة وهي في حقيقتها دليل تابع لما هــو مقرر موجود في كلام العرب [3] ، و يذكــر أنّ رفع الفاعل بعد كل فعل دليلٌ على أنّ الفعل كأنّه أحدث فيه الرفع .

ويعلل لترتيب مراتب الكلمة : الاسم ثم الفعل ثم الحرف بقولــه :" يقال لهم

---

(1) الأصول في النحو ــ 54/1
(2) الإيضاح ــ ص77
(3) السابق ــ 64

قــد أجمعتم على أنّ العامــل قبل المعمول فيــه ، كمــا أنّ الفاعــل قبل فعلــه ــ في الوجود و الدلالــة لا في موقعه في الجملة ــ وكما أنّ المحدِّث سابق لحَدثِهِ وأنتم جميعاً مقرون أنّ الحروف عواملٌ في الأسماء والأفعال ؛ فقد وجب أنْ تكون الحروف قبلها حقا ، سابقة لهــا ، وهــذا لازم لكم على أوضاعكم و مقاييسكم "[1] وهــو يغالط هــذا الرأي ؛ لأنّ الحروف جاءت لمعاني تحملها الأسماء والأفعال فهي روابط ولا يقمن بأنفسهنّ ، ويعلــل لرفضه بــالأمثلة ، وأسلوب منطقي يعبّر عن الزمن الذي عاش فيه [2] .

واستمرّ البحث في العلّــة و التعليل على هــذه الصورة ، ثم تطورت حتى بلغت الدور و التناظر ، و بيان البراعة وجودة النظر ، كمناظرة الزجاج و المبرد حين حاول الزجاج إعناته ، فلما فاتحه ألجَمَه و طالبه بالحُجّة ، وألزمه إلزامات لم يهتد إليهــا[3] ، و مثلها مناظرة متَّى بن يونس ، وأبي سعيد السيرافي ، التي أبان فيها السيرافي عن مطالبات و إلزامات لمتَّى ، فبُهت الأخيرُ بها ، وهذه المناظرة موجودة في الإمتاع و المؤانسة [4].

أصل بهذا إلى أنّ هذه الفترة كانت زاخرة بالعلوم العربية و الأعجمية حيث أسفر اختلاط هذه العلوم عن نضج فكريٍّ ، وثروةٍ لغويــةٍ تتلاءم و اتساع اللغــة العربية .

---

(1) الإيضاح ــ 83
(2) السابق ــ 84
(3) نزهة الألباء ــ 225
(4) 107/1 ــ وينظر: صون منطوق الكلام عن فنون المنطق والكلام ــ جلال الدين السيوطي ــ تح : علي سامي النشار ــ دون طبعة ودون تاريخ ــ 190 إلى 200

وكتب التراجم تورد العديد من الأسماء لكتُبٍ أُلّفت قبل ابن السراج ، منهـــا كتـــاب لأبي سعيد معمر بن المثنّى ، بعنوان : كتـــاب العلّة [1] ، وكتـــاب العلل النحْويّة لمحمّد بن المستنير قطرب ، وقد وردت له العديد من الآراء والعلـــل في كتب النحو[2]، ومنهـــا كتاب علل النحو وكتاب نقض العلل وهمـــا للحسن بن عبد الله المعروف ب(لغدة) أو لكذة الأصبهاني ، وكتـــاب العلل في النحو لهارون بن الحائك الضرير النحوي ، وهما من معاصري أبي إسحق الزجاج [3] ،وكتابان لابن كيسان : علل النحو ، والمختار في علل النحو [4] ، ومن علماء البصرة محمد بن علي المبرمان من أهل العسكر ، وقد ذكر لـــه ابن النديم كتاب : النحو المجموع على العلل [5] ، كمـــا ذكرتْ للأخفش الأوسط ــ سعيد بن مسعدة ــ كتاب القياس اسمه (المقاييس) ، و قيل أنّ يونس بن حبيب صنّف كتـــاب القيـــاس في النحو والكتاب مفقود ، وهناك اختلاف في نسبته إليه [6].

وكل هذه المؤلفات لم تصل إلينـــا ، ضاعت فيما ضاع من جواهر المؤلفات العربية القديمة ، وهنـــاك علمـــاء وردت لهم آراء في القياس أو العلة ، ولم يُذكر كتـــاب مؤلّف لهـــم ، فابن أبي اسحق قـــد عُني بالتعليـــل ، واكتفى بالمحاضرات لتلامذتـــه [7] ، و للخليـــل بن أحمد الفراهيدي الكثير مـــن الآراء والتعليلات التي

---

(1) الفهرست ــ 80
(2) نزهة الألباء ــ 91 ــ وينظر : معجم الأدباء ــ 52/19
(3) بغية الوعاة ــ 490/1 ، و308/2 ــ وينظر : معجم الأدباء ــ 142/8 ، و261/19 ،262
(4) بغية الوعاة ــ 19/1
(5) الفهرست ــ 89
(6) بغية الوعاة ــ 591/1
(7) نزهة الألباء ــ 18 ــ وينظر : أنباه الرواة ــ 104/2

يستشفّهـــا القـــارئ من كتـــاب سيبويه[1] ، ومن الكوفيين علي بن مبارك الأحمر الكوفي ، وكان يُقدَّم على الفرّاء بسبب تقدُّمه في علل النحو ، ومحمد بن قادم كان يصفه بأنّه " حسن النظر في علل النحو " [2] .

---

(1) الإيضاح ــ 77
(2) نزهة الألباء ــ 80 ، و118

الفصـــل الثـانـــي

ـ أنـواع الـتعـلـيـل في كتاب الأصـول ـ

المبحث الأول : التعليل الاستعمالي .

المبحث الثاني : التعليل التحويلي .

المبحث الثالث : التعليل القياسي .

المبحث الرابع : التعليل الدلالي .

توطئـــة : ــ

تحدث العلماء عن نشوء العلّة و تطورها واهتمامهم بها ، كما أوضحت في الفصل الأول من هــذا البحث ، وذكروا بعض تقسيماتها وشروطها و مسالكهــا ومن أقسامها التقسيم الذي قسّمه الحسين بن هبة الله الدينوري ، فقد قسم العلّة إلى أربعةٍ وعشرين قسماً منها: علّة إشعار ، علّة معادلة ، علّة اختصار ، علّة توكيد علّة مشاكلة [1] ، ثم يأتي الزجاجي فيمــا بعد بتقسيمٍ آخر وهي: العلــل التعليمية والعلل القياسية ، العلل الجدلية ، فالعلل التعليمية هي التي يتوصل بها إلى تعلُّــم كلام العرب ، كيف تسنّى لهم سماعه ، وجمعه ، وتقعيده وربط أحكامه بهذه العلل

والعلل القياسية يقول الزجاجي عنها : " فأمّا العلل القياسية فأنْ يقال لمن قال: نَصَبتُ زيداً بإنَّ في قولــه إنَّ زيداً قائمٌ : ولــمَ وَجَبَ أنْ تنصب (إنّ) الاسم ؟ فالجواب في ذلك أنْ يقول : لأنّهــا و أخواتها ضارعتْ الفعل المتعدّي إلى مفعولٍ فحملتْ عليه ، فأعملتْ إعماله لمّا ضارعتْه ، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً والمرفوع بها مشّبه بالفاعل لفظاً ، فهي تشبه من الأفعال ما قُدِّم مفعوله على فاعله نحو : ضرب أخاك محمدٌ ، وما أشبه ذلك " [2] ، ويذكر ابن مضاء أنّها العلل التي جعلت العرب يوسمون بالحكمة [3] .

---

(1) بغية الوعاة ــ 541/1 .
(2) الإيضاح ــ 64
(3) الرد على النحاة ــ أبو العباس ابن مضاء القرطبي ــ ت092 هـ ــ تح : شوقي ضيف ــ دار المعارف مصر ــ ط2 1982 م ــ 131 ، بتصرف .

والعلل الجدلية : هي التي انتشرت في أواخر القرن الرابع ، فتطور النقاش الجدلي فيها عن العلّة القياسية ، ويطالب فيها بتفسيرٍ و تبريرٍ منطقي للظاهرة التي لحقت بها العلّة ، وذلك بأنْ يقال : وفيما أشبهت الحروف الأفعال ؟ ، و بأي أفعال شبهتموهـــا أبالماضية أم المستقبلة أم الحادثة في الحـــال أم المنقطعة بـــلا مهلة ؟ وحين شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها ، إلى ما قُدم مفعوله على فاعله .... إلى غير ذلك من الأسئلة ، ويقول الزجاجي :" وأي شيء اعتل به المسؤول جوابا عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل و النظر "[1] .

و يتبع بعض النحاة المتأخرين تصنيفاً آخر في تقسيم العلّة ، وهو تقسيمها إلى استعمالية ، و قياسية ، وتحويلية ، و دلالية ، وغيرها ، و إنّما ذكرْتُ هذه الأنواع فقط من التصنيف ؛ لأنّني آنستُ في التعليلات التي وردت في كتاب (الأصول) لابن السراج هذه الأنواع فقط حسب العصر الذي عاش فيه .

و يندرج تحت هـــذه التصنيفات أو الأنـــواع مـــا علل بـــه ابن السراج من تقسيمات الدينوري ، كل نوع وما يلائمه من الأقسام ، ولا أدّعي الحصر الكامـــل لكل العلل التي وردتْ في هذا الكتاب ــ كتاب الأصول ــ لابن السراج .

---

(1) الإيضاح ــ ص65 ، بتصرف .

المبحـــث الأول

ـــ التعليـــل الاستعمـــالـــي ـــ

العلل الاستعمالية و تتناول ما يخص استعمالات العرب في اللُّغــة من طلب الخفة ، والابتعاد عن كل ما يثقل ، والأخذ بما سمعوه عن العرب ، وابتعادهم عن الطول ، وبحثهم عن سهولة الاستعمال في النطق ، وقد استوحيتُ هذا التقسيم من تقسيم د. شعبان عوض في كتــابه (التعليل اللغوي في كتــاب سيبويه) ويندرج تحت هذا المبحث : ــ

1 ــ الثقــل : ــ

ومنه بنــاء (حيثُ) ، فإنها كانت ساكنة الآخــر ، ولمّا التقى ساكنــان ــ اليــاء و الثــاء ــ فتح بعضهم طلباً للخفة ؛ لثقل الكسرة بعد الياء ، و بعضهم ضمَّها تشبيهاً لها بالغايات ــ وهذا ما عليه ابن السراج ــ[1] ، كقبل وبَعْد و وجــه الشبه بينهما أنّ حيثُ تُعــد ظرفاً ، ومن حقها أنْ تضاف إلى مفرد ، كغيرها من ظروف المكان نحو: أمامك ، و قدامك ؛ ولكنّها لمّا أُضيفت إلى جملة كانت أشبه بقبلُ و بَعْــدُ قي قطعهما عن الإضافة ، و بالتالي بنيتْ حيثُ على الضمِّ لالتقــاء الساكنين و قبلُ وبعدُ لبنائِهما ولحذف المضاف إليه وفيه معناه .

وقــد حكى الكسائي أنّ بعض العــرب يبنيهــا على الكسر فيقــول حيثِ والقراءة ﴿ **مِّنْ حَيْثِ لاَ يَعْلَمُونَ** ﴾[2] ، وعلى الرغم من إضافتها للجملة ، وذلك لأنّهم أجروه مجرى ظرف الزمان في إضافتها إلى الجمل ، كان فيهــا وجهــان

---

(1) الأصول في االنحو ــ 144/2 ، بتصرف .
(2) القلم : 44

الإعــراب أو البنــاء[1] .

تُركّبُ بعض الكلمات تركيباً تمزَج فيه مــع بعضها البعض ، فتكون اسمــاً واحــداً، يأخــذ إعراباً واحــداً ، وهذه الأسماء تُسمّى (المركبة تركيباً مزجياً) نحــو : معــد يكــرب ، وحضرموت ، و بعلبك ، وهي بمنزلة مالا ينصرف في المعرفة ، وهناك من العرب من أضافها و صرفها ، وقد كان القياس فتح الياء في معدي يكرب مثلها مثل : حضرموت ، و بعلبك ، إلا أنّهم تركوا الفتــح و أسكنوه رفعاً و نصباً و جراً ، وجميع ما جاء من ذلك بالياء نحــو : أيادي سبأ ، و ثماني عشرة ، و العلّة في ذلك أنّهما عندما رُكّبا صارا كالكلمة الواحدة ، و الياء وقعت حشواً ، وكذلك أنّ الاسمين إذا جُعِلا اسمــاً واحــداً ، وكــان آخــر الأول منهما صحيحــاً ، بُنِي على الفتح ، والمهم في هذه المسألة أنّهم إنّمــا أسكنوا اليــاء في معد يكرب و ألزموها إياه استثقالاً للحركة فيها [2] .

و يذكر ابن السراج بعض المسائل للتصريف في احتيــاج بعض الكلمــات للبحث عن أصولها و تقديراتها ، وما قاســه العلمــاء على كلام العرب ، من ذلك (أكــرم) الملحقة بالربــاعي (دحــرج) و مثيلاتها ، بواسطة همزة التعديــة فتقول : يؤكرم في المضارع كما تقول : يدحــرج ، وعند اتّباعنا القيــاس يصير الأمر أنْ نقول : أدحــرج فنقيس عليهــا ، و نقول : أُأكْرِمُ ، يقول ابن السراج :

---

(1) شرح المفصل ــ موفق الدين بن يعيش النحوي ــ ت643 هــ ــ عالــم الكتب ، بيروت ــ دون طبعــة ودون تاريخ ــ 91/4

(2) الأصول ــ 93/2 ــ وشرح المفصل ــ 124/4 ، بتصرف .

" فاستثقلوا ذلك لأنّه كان يلزم منه أنْ يقول : أنا أُكْرِمُ مثل أُدَحْرِجُ ، أأكرم، فحذفوا الهمزة استثقالاً لاجتماع الهمزتين "[1] .

وما كان من الأسماء على أربعة أحرف ثالثها حرف مد و لين ، مؤنثاً بالتاء منها (ذؤابة) فهي تجمع على ذوائب مثل : حمامة ــ حمائم ، رسالة ــ رسائل مما زيدت ألف التكسير فيها ، وحق لألفها أنْ تبدل همزة في الجمع وهي الأقرب لها ــ أي للألف ــ من حيث كان الأصل في ذوائب ــ ذآئب ؛ لكنّها أُبدِلت حين استثقلوا وقوع الألف وهي حاجز غير حصين بين همزتين ، و التي أبدلوها هي الأولى ، وهي الأصل " وتنكبوا[2] إبدال الثانية التي هي بدل من حرف زائد و هذه الزوائد أصلها السكون "[3] .

ويلازم التغيير بعض الكلمات لنفس العلّة ، من ذلك عند النسب للاسم الثلاثي مكسور العين نحو : دُئِل ، و شَقِرة ، ونَمِر ــ أسماء لقبائل عربية ــ وهي أسماء يطرد فيها التغيير إذا نُسِبَ إليها ، فتفتح عينها استثقالاً لتوالي الكسرتين و اليائين في اسمٍ اجتمعت فيه الكسرات عدا حرفٍ واحدٍ ، فقالوا في نَمِر: نَمَرِيّ و دُئِل : دُؤَلي ، وشقيرة : شقريّ[4] .

2) الخفـــة : ــ

من الطبيعي عند استثقال العرب لبعض المنطوق في كلامهم ، أن يلجأوا إلى

---

(1) الأصول ــ 333/3 ــ وينظر :المتّبع في شرح اللّمع ــ أبو بقاء العكبري ــ ت616 ــ تح : د.عبد الحميد محمد الزويّ ــ منشورات جامعة قار يونس ــ ط1 1994 م ــ 213/1

(2) تنكبوا : أي فرّوا من أنْ يصيروا إلى الثقل ، فألزموها التخفيف .

(3) الأصول ــ 340/3 ــ وينظر : شرح المفصل ــ 44/5

(4) الأصول ــ 64/3 ــ و ينظر : شرح المفصل ــ 145/5

التخفيف ؛ لذلك نجدهم يحذفون و يخففون بعض الكلمات طلباً للخفة في استعمالهم لها ، ومن ذلك ما يتضمنه بـــاب الإضافة غير المحضة وهي الإضافـــة اللفظيـــة و يختلف المعنى فيها ، ومن ذلك أسماء الفاعلين ، فهي تجري مجرى الفعل ، فإذا أضفناها ونحن نريد التنوين نحو: هذا ضارب زيـــد غـــداً ، فيحذف التنوين هنـــا لضربٍ من التخفيف ، فعندمـــا حذف التنوين والنون عاقبتهـــا الإضافـــة ، ويظل المعنى على إثبات النون[1] . قال ابن يعيش : " ولك أن تحذف التنوين لضربٍ من التخفيف ، وتخفض ما بعـــده وأنت تريـــد معنى التنوين كأنك تشبهـــه بالإضافـــة المحضـــة "[2] .

وإذا استمرّ الحديث عن بـــاب الإضافـــة ، و تحديداً (المعنويـــة) ، فإنهم يحذفون (مِنْ) في قولهم : ثوبٌ خـــزٍ ، وبـــابٌ حديدٍ ، و المراد : ثوبٌ مِنْ خزٍّ و بابٌ مِنْ حديدٍ ، و(مِنْ) هنا لبيـــان النـــوع .

وقد يكون حرف الجر المحذوف (اللاّم) ، فيدلُّ على التخصيص و الملْكية نحو: مال زيدٍ وأرضه ، أي : مالٌ له و أرضٌ له ، ومن المعروف كون الإضافة بابٌ للتعريف فالاسمان عُرِّف أحدهما بالآخـــر حين أضيفا لبعضهما فكان حذف (مِنْ و اللاّم) أخفُّ من ذكرهما[3] ، ومنه حذف ألف التنوين والنون من المضاف مثل : هذان الضاربـــا زيدٍ ، وصاحب عمرو ، و كاتبوا الجلسة ، وقوله تعالى :

---

(1) الأصول ــ 126/1 ــ و المتبع ــ 126/1

(2) شرح المفصل ــ 119/2

(3) الأصول ــ 53/1 ، و54 ، ــ و ينظر : شرح المفصل ــ 119/2 و122 ــ و المتبع ــ 392/1

﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَوةِ﴾ [1] ، فقد حذفا من المضاف لضربٍ من الخفّة عند الإضافة

يقول أبو حيّان الأندلسي : " ومـــا فيه من تنوين أو نون تشبهه تُزال عند الإضافة نحو:غُلامٌ ، تقول: غُلامُ زيدٍ ، واثنان وعشرون ، تقول: اقبض اثنيك وعشريك "[2]

ومن ذلك حذفها من جملة كم الاستفهامية لنفس العلة ، نحو: كم درهما لديك؟ والأصل : كم لك من الدراهم . وتحذف مِنَ الجواب أيضاً فنقول : عشرون درهماً أي غشرون من الدراهم[3] .

ويجوز في الكلام في باب الاستثناء حذف المستثنى أو المستثنى منـــه تخفيفاً فيقولون : ليس إلاّ ، وليس غير على معنى ليس إلاّ ذاك ، و ليس غير ذاك فدلالة الكلام واضحة ، و إنّما كان الحذف طلباً للخفّة [4] .

وتأتي (لا) ناهية ، وللدعاء ، و حرفاً نافياً للمستقبل نحو : لا يقوم زيـــد فالمعنى بالتأكيد لا يدل على مضي القيام ، و إنّما يدلُّ على عدم قيام زيد مستقبلاً وربما نفت الماضي ، ومنه قوله تعالى : ﴿فَلاَ صَدَّقَ وَلاَ صَلَّى...﴾ [5] ، وقوله : ﴿فَلاَ اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ...﴾ [6]، كما أنَّهـــا قـــد تحذف استخفافـــاً في بعض الأساليب

---

(1) الحج : 33
(2) ارتشـــاف الضرب من لســـان العرب ــ أبو حيّان الأندلسي ــ ت745 هـــ ــ تح : د. مصطفى أحمد النماس ــ مطبعة المدني ــ ط1 1987 ــ 502/2
(3)الأصول ــ 315/1
(4) السابق و الصفحة .
(5) القيامة : 30
(6) البلد : 11

نحو القول : والله أفعل ذلك ، فمعناه : لا أفعل[1] ، يقول ابن السراج :" فلو قلت: والله أقوم ، تريد : لأقومَنَّ كان خطـــأ ؛ لأنَّها حُذفت استخفافـــاً "[2] . ولا يجوز إظهارها لضياع معنى النفي بما دلّتْ عليه اللاّم و النون من الإيجاب .

3) كثرة الاستعمال : ــ

يكون فيما يجري على لسان العرب فيدخل في أحكام اللغة لهذه العلـــة فقط فحين كان الكلام لا يمكن النطق به ساكن البداية ، كـــان لابُدّ من كونه متحركـــاً من ذلك جعـــل ألف الوصل أول بعض الكلمات ، كالأسماء العشرة : اسم ، امرؤ امرأة ، اثنـــان ، اثنتان ، ابنم ، ابن ، ابنة ، است ، ايمن (القسم) ، وعند جمع هذه الأسمـــاء تثبت الألف فيها فنقول : أبنـــاء ، أستاه ، أيمان ، غير أنّ العرب جمعوا (ابن) جمع تكسير مرة فقالوا : أبنـــاء ، و ألحقـــوه بجمع المذكر ؛ ولكن بحذف ألف الوصل فيه ، فقالوا: (بنون) ، وقد كثُر استعمالهم لها على هذا النحو[3]

أسماء الأفعال هي إحدى الأسماء التي عوملت معاملة الفعل و الاسم في آنٍ واحدٍ في استعمال العلمـــاء لها ، مثلها مثل اسم الفاعل و اسم المفعول ، و الصفة المشبهة باسم الفاعل ، و المصدر ، و صيغ المبالغة . و أسمـــاء الأفعال دالّة على معاني الأفعال ، وغير قابلة لعلاماتها ــ بحسب دلالة معناهاــ ماتعدّى من الأفعال وما لزم ، وهي لا تكـــون إلاّ اسماً مفرداً ، أو مضافاً ، ومنها ما كان في الأصل

---

(1) المتبع ــ 629/2 ــ و شرح المفصل ــ 108/8

(2) الأصول ــ 401/1

(3) السابق ــ 421/2 ــ و ينظر : شرح المفصل ــ 132/9 ــ والمتبع ــ 693/2 ، بتصرف.

حرف جر ، كإليك و عليك و من ذلــك (هلُمّ) ، فهي تعني الفعلية بدلالتها على الطلب فهي (أمر) ، و يذكر ابن السراج أن أصل هذه الكلمة (لُمّ) ؛ أي اقرب وادْنُو ، و الهاء فيها جاءت للتنبيه ، وحذفت منــها ألف (ها التنبيه) ، فالأصل (ها لُمّ) و ذلــك لكثرة استعمالهم لهــا محذوفة [1] ، و هذا قول الخليل و سيبويه أيضــاً [2] ، و قد أرجعها بنو تميم على أنّها مركبة ، بتوكيدهــا بالنون ، فقالوا: هلممنَ كألممن ، وهلمّا ، وهلمّي .....الخ .

و (رُبَّ) حرف الجر ، فقد جعلوا لــه الصدارة في الكلام لدلالتــه على التقليل ــ على القول الراجح ــ ، وهي لا تعمل إلاّ في نكرة ، و الفعل العاملُ فيها أكثر ما يستعمله العربُ محذوفاً ؛ لأنّــه جواب ، وقــد عُلِــمَ فَحُذِفَ ، فإن أظهره بعضهم نحو : رُبَّ رجلٍ عالمٍ قد أتيت ؛ فإنَّما جيء به للتوكيد و زيادة البيان [3].

4) السمــاع : ــ

بعض القواعد العربية نسمعها عن العــرب ولا نجد لها علّــة غير السماع فالمعارف معروفة ، منها ما هــو معرّف (بأل) ، ومنهــا ماعُرِّف بالإضافة أو بدلالته على شخص بعينه ، و كــان علامة عليه ؛ ولكن سُمِع عــن العرب أنَّهــم يجعلون بعض الأسماء النكرة معارف وليس كالمعارف ، كأبي الحارث ، و أسامة فجعلوهما للأسد ، و أبي الحصين ، و سمسم ، للذئب ، و أم عريط للعقرب ، وما

---

(1) الأصول ــ 146/1

(2) الكتاب ــ 158/2 ــ و ينظر : شرح المفصل ــ 42/4 .

(3)الأصول ــ 417/1 ــ وينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ــ جلال الدين السيوطي ــ ت119 هــ ــ تح : د.عبد العال سالم مكرم ــ عالم الكتب ــ ط1 2001 م ــ 175/4 حتى 182

إلى ذلــك [1] وهذا في أعلام الجنس . قــال سيبويه : " فإذا قلت هذا أبو الحارث فأنت تريد : هذا الأسد أي هذا الذي سمعت باسمه ، أو هو عرفت أشباهــه ، ولا تريد أن تشير إلى شيء قد عرفه بعينه قبل ذلك ، كمعرفته زيداً أو عمراً ؛ و لكنّه أراد هذا الذي كل واحد من أمته له هذا الاسم " [2] .

ينقسم المفعول فيــه إلى زمان و مكان ، ومنه مــا يلازم الظرفية ومنه ما يخرج عنها إلى إعرابات أخر لتمكنه ف(سحر) مثلاً ظرف زمان لــزم الظرفية لخروجه عن التمكن ، و لتضمنه مــا ليس لــه في الأصل ، كما أنّــه ممنوع من الصرف لعدولــه عن الألف و اللاَّم ، فإذا قصد التحدث عن سحر اليوم الذي هو فيه أدخل عليه الألف واللاَّم للتعريف ، يقول: السحر ، ولا يكون إلا ظرفاً ، كذلك ضحى و عشاء إذا قصد بهما وقت بعينه ، نقــول : الضحى و العشاء . يقول ابن السراج : " فكل اسم من أسماء الزمان لــك أنْ تجعله اسماً و ظرفاً ، وذلك ما لم تستعمله العرب مجروراً و لا مرفوعاً ، و هذا إنَّما يؤخذ سماعاً عنهم " [3] .

5) الاستغناء : ــ

يتوخَّى العرب دائمــاً التسهيل ؛ لذلــك قد يستغنون عن أشيــاء بأُخر يصح إحلالها بدلاً عنهــا ، فمثلاً الظرف ، و الجار و المجرور ، لابُدَّ لهمــا من متعلق

---

(1) الأصول ــ 155/1 ــ و ينظر : شرح المفصل ــ 35/1

(2) الكتاب ــ 263/1 ، 264 .

(3) الأصول ــ 192/1 ــ وينظر : الكتاب ــ 115/1 ــ والمقتضب ــ 333/2 ،334 ــ وشرح المفصل ــ 41/2

يتعلقان به ــ إذا كان حرف الجر أصلياً ــ والأصل تعلقهما بالفعل ويتعلقان بالاسم إذا كان في معنى الفعل ، و يفضل بعضهم تقدير الفعل متعلقاً لهمـــا ويرى البعض الآخر أنّ تقدير الاسم أولى ؛ إلاّ أنّ ابن السراج يذكر أنّ المقدَّر هو الخبر ، وأنَّه اُستُغنِي عنـــه بالظرف الدال عليـــه بدليل قولهم : عمروٌ في الدار ، أو زيدٌ خلفك فالخبر هـــو الاستقرار والوجود والأصل: زيدٌ موجود خلفك أو عمروٌ مستقرٌّ في الدار فاستعملوه بإحلال الظرف محلَّه ، وصار الظرف هو الخبر[1] .

وقد يستغنى عن اللفظ الظاهر بالمضمر ، وذلك كما في باب التقديم والتأخير نحو ما ذكره ابن السراج في القول : ضرب زيداً غلامُه ، فالأصل : ضرب غلامُ زيدٍ زيداً ، ولمّا تقدّم المفعول به عن الفاعـــل ، أوضح معنى المضمر ، فاستغنى عن إظهار لفظ زيدٍ بالضمير في غلامه لتقدم لفظ (زيد) المفعول به دالاً عليه[2].

و ذكر ابن السراج أنّ (أفْعَـــلَ) إنْ كانت بمعنى التفضيل فهي بمنزلـــة الفعـــل ولذلك لا تُجمع ولا تُثنّى ، ولا يدخلها حرف التعريف ــ أل ــ ؛ لأنّ أفعـــل التي للتفضيل بمعنى الفعـــل و الفعـــل لا يُثنّى ولا يجمع ، ولا يُعرّف ، فإذا قلنا : هندٌ أفضل منك ، فهي بمعنى أنّ فضلها يزيد على فضلك ، فاستغنى بقليل اللّفظ بدلالته على الكثير من المعاني ، فلفظ (أفعل) يدل على الزمن و المعنى بلفظ واحد [3].

وكذلك إذا تقدّم في أسلوب الجزاء ما يفسر جوابه و يوضحه نحو القول :

---

(1) الأصول ــ 63/1 ــ و شرح المفصل ــ 90/1
(2) الأصول ــ 238/2
(3) الأصول ــ 7/2 ــ وينظر : المقتضب ــ 128/1 ــ وشرح المفصل ــ 96/6

آتيك إنْ تــأتني ، فالأصل : إنْ تــأتني آتك ، ولمّــا تقدّم لفظ الفعل ، اُسْتُغْنِيَ عن الجواب، ومن ذلــك الاستغناء عن حرف الجزاء و عامله ، إذا دلّ عليه في الكلام يقــول ابن السراج : " وذلــك إذا كان الفعل جواباً للأمر أو النهي أو الاستفهام أو التمني أو العرض ، تقول : ائتني آتك ، فالتأويل : ائتني ، فإنّك إنْ تأتني آتك " [1] فقد استغني عن كثير الكلام بقليله لدلالته عليه .

ومثل ذلــك في باب نعم وبئس ، ففي بابهما نقول : نعم رجلاً أنت ، و بئس جنديّاً هو ، وفاعل نعم وبئس هنــا مضمر هو ــ الرجل ــ وقد استغني عنه لبيانه بالنكرة المنصوبة بعده ، يقول ابن السراج : " ففي نعم و بئس مضمر يفسره مــا بعده ، و المضمر (الرجل) ، استغني عنه بالنكرة المنصوبة التي فسرته " [2].

وإذا اجتمع شرط و قسم ، فيُسْتَغْنَى عن جواب أحدهما إذا تقدّم الآخر عليــه كأن يقول : والله إنْ تجتهد لتنجحنّ أو إنْ تقُم يعلم الله أزرك ، فالجواب للقسم في الأولى بإدخال اللاّم عليه وللجزاء في الثانية ، فيُسْتَغْنَى به عن ذكر جواب الشرط تقــول : يعلم الله إنْ تقم لأزورنّك [3] .

وكذلــك في مثل : لولا زيدٌ لأتيتك ، فالخبر محذوف بعد لولا استغناءً عنه بجواب لولا والتقدير : لولا زيــد موجود كــان كذا [4] ، فعند وضوح الكلام فــي

---

(1) الأصول ــ 161/2 ، 162 ــ وينظر : الكتاب ــ 451/1

(2) الأصول ــ 114/1 ــ وينظر : المقتضب ــ 142/2

(3) الأصول ــ 198/2 ، بتصرف ــ وينظر: شرح التصريح على التوضيح ــ خالد عبد الله الأزهري على ألفيّة ابن مالك ــ ابن هشام الأنصاري ــ دار الفكر ، بيروت ــ دون طبعة ودون تاريخ ــ ص253

(4) الأصول ــ 63/1 ، 68

المعنى يكثر حذف بعض الألفاظ استغناء عنها ببعض التركيبات .

ولمّا كان النداء بتخصيصه للمنادى (تعريفاً) فإنـــه لا ينادى الاسم المعرّف (بأل) نداءً مباشراً ، فلا نقول : يا المنطلق أو يا الرجل ، و إنما ينادى المعرّف بوجود فاصل أيٌّ أو هذا و مثيلاتهمـــا نحو : يا هذا الرجل ، و يأيُّها الرجلُ وفي المثنى نقول : يا زيدان أقبلا ، أو يا رجلان لا تهملا ، فقد أغنت (يا) النداء عن التعريف ، وبدونها ، تقول : الزيدان ، و الرجلان [1] .

6) الاختصار و الاتساع :

عقد ابن السراج بابـــاً في الأصول للاتساع ، وذكر أنّ الاتساع ضربٌ من الحذف ، و الفرق بينهما أنَّـــك لا تقيم المتوسع فيـــه مقـــام المحذوف ، و تعربه إعرابه ، وفي الحذف تحذف العامل فيه ،ومن الاتساع ما يكون في إقامة المضاف إليه مقام المضاف، ومثال ذلك في نحو قوله تعالى:﴿**وَسْلِ الْقَرْيَةَ**﴾[2]، والغرض أهل القرية ، ومثل ذلك القول : بنو فلان يطؤهم الطريق ، و المراد أهل الطريق.

ومن اتساعهم في الظروف نحو قوله جلّ وعلا: ﴿**بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ**﴾ [3] أي وقت اللّيـــل ، و قولهم : نهارك صائم ، و ليلك قائـــم ، أي صائـــمٌ في النهار و قائمٌ في اللّيل [4].

---

(1) الأصول ــ 331/1 ــ وينظر: الكتاب ــ 309/1
(2) يوسف : 82
(3) سبأ : 33
(4) الأصول ــ 255/2 ــ ينظر : الكتاب ــ 108/1

ومنه ما ذهب إليه ابن السراج في إقامة المصدر مقام اسم الزمان ، و ذلــك لغرض الاتساع ، نحو : جئتُك مقدم الحاج ، وخفوق النجم ، وصلاة العصر، فكل ذلــك حذف فيه اسم الزمان ، فقد كان الأصل : جئتُك وقت مقدم الحاج ، ووقت خفوق النجم ، ووقت صلاة العصر[1].

وكذلك تعدية مالا يتعدّى من الأفعال ــ الأفعال اللازمة ــ فالأصل في بعضها وجود حرف الجر ، نحو : ذهبتُ إلى الشام ، و دخلتُ في البيت ، فنقول : ذهبتُ الشــامَ و دخلتُ البيتَ ، وما كــان حذف حرف الجر هنــا إلا لغرض الاتســاع و الاختصار[2].

كمــا نجد العرب يلجأون إليه في حديثهم عــن العدد المركب (أحدَ عشرَ) حتى (تسعة عشرَ) ، فإنَّــها أسماءٌ ركبت مع أسماءٍ مثلها تضمَّنت في معنــاها واو العطف ، قال العلماء : وكان الأصل فيها أحدَ وعشرَ ــ ماعدا (اثني عشر) فالجزء الأول منهــا معرب ؛ لأنَّه ملحق بالمثنّى ، و الثــاني مبني لأنَّه حلَّ محل التنوين وحُذفت الواو مــن العدد المركب ، وجُعــل جزآه كالاسم الواحد اختصاراً واتساعاً[3].

---

(1) الأصول ــ 193/1 ــ وينظر: الكتاب ــ 114/1 ــ و شرح المفصل ــ 45/2
(2) الأصول ــ 171/1 ــ وينظر : الكتاب ــ 15/1 ، 16
(3) الأصول ــ 140/2 ــ وينظر : الكتاب ــ 51/2 ــ وشرح المفصل ــ 25/6

المبحـــث الثـــانـــي

ـ التعـــليـــل التحـــويلـــي ـ

العلل التحويلية تنطلق من فكرة الأصل ، فيتم التعليل بهـــا بافتراض خطوات لغويّة تحويليّة ، كافتراض أصلٍ مقدرٍّ ، وهي تشمل ما يلي :

1) مراعاة الأصل أو الرجوع إليه : ــ

أضرُب الفعـــل المتعدي بنفسه ثلاثـــة : أفعـــال متعدية لمفعول به واحدٍ وأفعال متعدية لمفعولين ، وأفعال متعدية لثلاثة مفاعيل .

والأفعال المتعدية لمفعولين نوعـــان : متعدية لمفعولين أصلهما مبتدأ وخبر و يكون الثاني منهما هو الأول في المعنى ، فعندما نقول ظننتُ زيداً أخاك ، فالأخ هو الذي تتم به فائدة الكلام ، فالظن حسب المعنى قد وقع بالأخ و ليس بزيدٍ نفسه ومثلُهُ : ظننتُ عمراً منطلقـــاً ، فهو على معنى الفاعلية ، و الذي يعود إليه المعنى حتى بعد دخول هذه الأفعال عليه ، وذلك مراعاةً لأصله[1] .

والنوع الثاني أفعالٌ متعدِّية لمفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبرا مثال ذلـــك : كسا الغنُّي الفقيرَ جُبَّةً ، و معناهما يتعلق بالفعل كســـا، فيكمِّلان معناه ، ولا علاقة بينهما في المعنى ، فإذا قلنا : الفقيرُ ثوبٌ ، ما استفدنا من هذا القول شيئاً .

كذلك يعلّل بهذه العلّـــة في باب الموصولات ، و يتحدث عن (ذو) ، مثل : هاتان ذواتا مالٍ ، فذو هنا معناها(صاحب) ، وقد قـــال العرب : ذات ، وذوات وذوو[2] ، وذكر ابن السراج : أنّ ذو (الموصولة) التي بمعنى الذي ، قد أشبهتها

---

(1) الأصول ــ 181/1 ــ وينظر : شرح المفصل ــ 64/7

(2) الكتاب ــ 33/2 ، بتصرف .

ذو التي بمعنى صاحب " و إنّما أشبهتها لتعاقبها في اللّفظ ، و إنْ كانت الموصولة فيها مقتضياً للبناء و هو الافتقار للتأصّل [1] ؛ أي غير متمكنة تحتاج دائماً لما يكمل معناها وهي صلة الموصول ، مثل : الفضل ذو فضَّلكُــم الله به الكرامة ذاتُ أكرمكم الله بها ، قــال ابن السراج : " فلمّا علمتَ الأصل رددتَه إلى أصله كما تكلموا به "[2] .

و ذكر في جمع الصفات ما كان ثلاثيــاً و لم يُحرَّك وسطه ؛ ولكن بعض العرب أجمــع على تحريك وسط رَبْعَة [3] ، ولُجبة [4] ، فقالــوا : رَبَعَات و لُجَبَات كمــا أنّ الأصل في ربعة ثبوت تاء التأنيث فيها سواء أُطلِقت على مذكر أو مؤنث تقول : رجلٌ ربعةٌ و امرأةٌ ربعةٌ ، وفي جمعها : رجال ربعــات و نساء ربعــات و ذلك لمراعات أصلها ــ المؤنث ــ[5] فخرجت عن الوصفيــة و جمعت جمــع الأسمــاء .

2) مراعاة الأولى : ــ

هذه العلّة تكون فيما يحذف من الحروف في بعض مواضع اللُّغة ، إمّا للثقل أو للاختصار و الخفــة ؛ ولكن يفضل حذف بعض الحروف عن الأخرى ؛ لأنَّ

---

(1) الأشباه و النظائر ــ 287/1 ، بتصرف .
(2) الأصول ــ 108/2 ــ وينظر : شرح المفصل ــ 147/3 ومابعدها .
(3) أي مربوع الخَلْق لا بالطويل ولا بالقصير وصف المذكر بهذا الاسم المؤنث كمــا وصف المذكر بخمسة ونحوها ، وربعة كالمذكر وأصل لــه ، وجمعها جميعاً : رَبَعَات ، حرّكوا الثاني وإن كــان صفة ؛ لأنّ أصل ربعة اسم مؤنث وقع على المذكر و المؤنث فوصف به ، وقد يقال : ربْعات بسكون الباء . لسان العرب ــ 107/8 ، بتصرف .
(4) اللُّجبة : الشاة مولّية اللبن ، قال الأصمعي : إذا أتى على الشاة بعد نتاجها أربعة أشهر ، فجفَّ لبنها وقلّ فهي لُجاب ويقال : لجُبَتْ لُجُوبة ... ــ لسان العرب 735/1 .
(5) الأصول ــ 13/3 ــ وينظر : شرح المفصل ــ 31/5

ذلك من باب أولى ، وأقرب مثال لذلك في باب التحقير ، فالأسماء في العربية تكون ثلاثية و رباعية وخماسية أو سداسية ، إلاّ أنّها عند التصغير لا يجوز أنْ تبقى الأحرف المزيدة ، فالتصغير يرد الأشياء إلى أصولها ؛ لذلك في مزيد الثلاثي تحذف ألف الوصل والسين ، و يحرك الحرف الموالي لها ، و لم تحذف التاء ؛ لأنَّ ليس في كلام العرب (سفعال) ، فكان حذف السين أولى مثال ذلك : استضراب تقول : تضيريب ، و مثال الحذف أيضاً في مثل افتقار : فتيقير ؛ بحذف ألف الوصل ، وهو رأي سيبويه أيضاً[1] . يقول ابن السراج :" فأمّا استفعال ، فلم يجز أنْ تثبت السين والتاء فيه ؛ لأنّه ستة أحرف ، فكان حذف السين أولى ؛ لأنّها ساكنة ، ولأنّها إذا حذفت بقي من الاسم مثال ما تكون عليه الأسماء "[2] ، وهذا ما يسميه اللُّغويون تصغير الترخيم ، حيثُ تُحذف زوائد الكلمة وتبقى الأصول ، قال ابن مالك : " ثاني المثلين أولى بالزيادة في نحو(اقعنسس)[3] لوقوعه موقع ألف احرنبى " [4] ، وقال أبو حيان : " جهة الأولوية أنّه لمّا ألْحِقَ احرنبي من باب الثلاثة لم يأتوا بالزائد الذي للإلحاق إلاّ أخيراً ، وهي الألف ،وما جيء به للإلحاق في هذا النوع هو مقابل لهذه الألف ، المقابل لها في اقعنسس إنّما

---

(1) الكتاب ــ 114/2

(2) الأصول ــ 46/3

(3)اقعنسس :الثبات ولم يطأطئ رأسه فاقعنسس ؛ أي فثبت معه ... وقعس وتقاعس تأخر ورجع إلى الخلف ... وكل مدخل رأسه في عنقه كالممتنع من الشيء مقعنسس ، قال الأصمعي المقعنسس الشديد وهو المتأخر أيضاً ، وقال ابن دريد : رجلٌ مقعنسس إذا امتنع أن يضام . ــ لسان العرب ــ 177/1 ، 178 ، 179 .

(4) الأحرنبى : الرجل الرباعي ، أي تهيأ للغضب والشر، والأحرنبى الذي استلقى على ظهره ورفع رجليه نحو السماء ، وأحرنبى المكان إذا اتسع ، والمحرنبي المضمر على داهية في ذات نفسه ــ لسان العرب ــ 307/1 ، 308 وينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ــ تح : محمد كامل بركات ــ دار الكتاب العربي ــ دون طبعة 1967 ص297 .

هي السين الثانية " [1] ، ولا يذكر ابن السراج حذف السين وإنّما ذكر حذف النون والألف من اقعنساس فتصبح قعسس ، يقــول : " فحذف مــا يستغنى بحذفه وحده أولى من أنّ تخلّ بالاسم" [2].

ومن ذلك ما اجتمعت فيه أربــع ياءات ، وهو رديء في اللُّغة مثل : حيّوي من حييتُ ، وهي مثيل جحمرش المجرّد ، فــالأصل في حيّــوي : حيّيي ، فقلبت الياء الثالثة إلى واو منعاً من اجتماع الياءات ولم يقلبوا الياء الأولى والثانية ؛لأنّهم بقلبهما وهما مشدّدان يُقلب حرفان،فكان قلب الثالثة أولى؛لأنّك تقلب حرفاً واحداً[3].

3) علــة العوض :ــ

وما يدل على نفسه هنا هــو تنوين العوض ، و هــو علّة لدخوله في بعض الكلمات عوضاً عن محذوفٍ منها إمّا مضاف إليه أو حرف ، كالتعويض بالتنوين عن الحرف فــي جوارٍ ، وغواشٍ ، وقــاضٍ ، وداع ، فالأصل فيهــا : جواري وغواشي ، وقاضي ، وداعي ، ومثــال التعويض عن المضاف إليــه ، بعد كــل وبعض ، فيقــال : كلٌّ حاضرٌ ، وبعضٌ غائبٌ ، فالتنوين في كلمتي كــل وبعض عوض عن المضاف إليه المحذوف ، والأصل: كلُّ الطلبة حاضر ، وبعضُ الطلبة غائب ، ويقال ذلك عن أوانٍ ، نحو قول أبو زبيد الطائي [4] :

---

(1) ارتشاف االضرب ــ 190/1
(2) الأصول ــ 48/3 .
(3) الأصول ــ 364/3
(4) هو المنذر بن حرملة الطائي القحطاني ، شاعر نديم معمر من نصارى طيئ ، أدرك الإسلام ولم يسلم . الخصائص ــ 256/2

طَلَبُواْ صُلْحَنَا وَلاتَ أوَانٍ * فَأجَبْنَا أنْ لَيْسَ حِيْنَ بَقَــاءِ

فأوان لا تستعمل إلا مضافة ، و عندما حذف منها المضاف إليه (أوان الصلح) عوض بالتنوين ، و التنوين مستحقٌ في الاسم قبل الإضافة ، ولمّــا أضيف كانت الإضافة مانعة من دخول التنوين ، و عندما حذفتْ عــاد الاسم لِمَا كان عليه قبلها وهــذا رأي ابن النحاس و به قال الزمخشري أيضاً ، وقــد يعوّض عن المحذوف بالألف واللام لا بالتنوين ، فيقال : الأوان ، و الغواش ، و القاض .....وهكذا [1] .

ويفْرُق العربُ بين جمع العاقل ، وغير العاقل في المركبات ــ جمع المذكر السالــم و جمع المؤنث السالــم ، جمع التكسير ــ فالعاقــل المذكر جمعوه بالواو والنون ، والعاقل المؤنث جمعوه بالألف و التــاء ، وكذلــك ما كان على حرفين والأصل فيه هاء التأنيث نحو: ثبّة و قلّة ، فالأصل في ثُبة ثبوة وفي قُلة قلوة ، ثمّ حذفت لامه ؛ لأنّ الواو إذا وقعت رابعة طرفاً قلبت ياء والتــاء للتأنيث ، فجمعت على ثبّات و قلاّت ، وجمعوها بالواو والنون فقالوا : ثبون و قلون ؛ لأنّها منتقص منها في مفردها[2] .

ويكثر في العربية التعويض بحرفٍ زائدٍ عن حرف ، من ذلك ما عُرف عن تاء التأنيث بأنّهــا تقلب إلى هاء عند الوقف نحــو : فرازنة و زنادقة و جحاجحة فألحقت بها هذه التــاء المنقلبة عوضا عن يــاء المد ، فالأصل فرازين و زناديق

---

(1) الأصول ــ 143/2 ــ و ينظر : الأشباه و النظائر ــ 120/1

(2) الأصول ــ 446/2 ــ وينظر : شرح المفصل ــ 3/5،4،5 و37

وجحاجيح[1] .

وقــد يكون العوض عوضَ حرفٍ عن حركة ــ أي حرف مدغم غير ظاهر ــ من ذلك تخفيف العرب لها ــ أي للحركة ــ في وزن (فَعّلَ) ، التي مصدرها التفعيل نحــو :ــ قتّل تقتيلاً ، ورتّب ترتيباً ، و نظّم تنظيماً ، فالتــاء الزائدة هي عوضٌ عن الحرف المشدّد على العين في فعّل[2] .

4) علّــة الحذف :ــ

ومن ذلك مــا نجده في باب النسب من حذف بعض الحروف من الكلمــات التي تكــون على خمسة أحرف نحــو : حبارى ، وقرقرى ، ومسامى ، ومرامى فالألف الأخيرة أصلية ساكنــة ، وعند إضافــة ياء النسب فالياء الأولى من يــاء النسب المشدّدة أيضا ساكنة ، فيلتقي ساكنان كما أنّ الكلمة صارت كثيرة الأحرف قبح حُباريٌّ وقراقيٌّ ومَراميٌّ ، فحذفت الألف لتوالي السواكن ، يقول ابن السراج : " وحذفت تلك لأنّها ساكنة ميتة "[3] ، يقصد بتلك الألفات ، أما الممدودة فلا تحذف لأنها متحركة نحو : خنفساء خنفساويٌّ ، وحرملاء حرملاويٌّ.

ويُعِل الصرفيون اسم المفعول من الفعــل معتل العين بالواو أو الياء كقال وبــاع ، وعند بناء اسم المفعول منهــا يكون الأصل فيه مقوول و مبيوع ، فنقلوا حركة الواو والياء إلى الساكن الصحيح قبلها ، فالتقى ساكنان : عين الكلمة وواو

---

(1) الأصول ــ 409/2 ــ وينظر : الأشباه والنظائر ــ 117/1 ــ والإيضاح في شرح المفصل ــ أبو عمر عثمان بن الحاجب النحوي ــ ت570 ــ تح: د. موسى بناي العليلي ــ مطبعة العاني، بغداد ــ دون طبعة 1982 م ــ 2/1.

(2) الأصول ــ 116/3 ــ وينظر : الكتاب ــ 243/2 ــ والمقتضب ــ 74/2

(3) الأصول ــ 75/3 ــ وينظر : شرح المفصل ــ 150/5

مفعول ، فقـــال الخليل وسيبويه بحذف واو مفعول ؛ لأنَّهـــا زائدة ، و لقربها من الطرف . وقال الأخفش بحذف الساكن الأول تطبيقاً للقاعدة الصرفية أنّه إذا التقى ساكنان حُذف الأول[1] .

5) علّـــة التمكين :ــ

هذه العلّة يُعلل بها ما خرج عن قاعدته التي سببت تعريفه ، فظلّ على تمكنه ومن ذلـــك بنـــاء الغايـــات على الحركة مثل : قبلُ و بعدُ وغيرُ، وحسبُ ، وفوقُ فهذه الأظرف تكون مضافة إلى مـــا بعدها ، تقول : قبلَ الغذاءِ وبعدَ الفجرِ وفوقَ البيتِ ... وغير ذلـــك ، فإذا ما فُصِلَتْ عـــن الإضافة بقيتْ على الحركـــة ؛ لأنّ الأصل فيها التمكن ، والمتمكن لا يدخله الجزم المقابل للسكون في البناء [2] .

ومن ذلك قوله تعالى :﴿ **لِلَّهِ الأمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ** ﴾[3]، قال السيوطي : "أمّا البناء على الحركة فلأحد أربعة أشياء: إمّا لأنّ له أصلا في التمكُّن ، كالمنادى والظروف المنقطعة عـــن الإضافـــة ، ولا رجـــل ، خمسة عشر ، وهـــذا أقرب للمبنيات من المعرب ....." [4] .

ومن الأسماء المتمكنة ، أسماء الاستفهام ؛ لأنّها يخبر عنها ، كأنْ نقول : مَنْ في الدار ؟ ، أو مـــا في الحقيبة ؟ ، ويكون الجواب عنهـــا معرفة أو نكرة ، وكُلٌّ

---

(1) الأصـــول ــ 283/3 ــ وينظر : شرح المفصـــل ــ 66/10 ، 67 ــ الكتـــاب ــ 363/1 ــ والتصريف ــ 288/1

(2) الأصول ــ 142/2 ، بتصرف .

(3) الروم : 3

(4) الأشباه و النظائر ــ 23/2

أسماء الاستفهام تُستعمل في الجزاء ــ مع العلم أنّ الجزاء لا يدخل على الاستفهام ولا العكس ــ غير أنّ هذه القاعدة تخرج منهــا (كيف) الاستفهامية ، فلا يُجازى بها ، ولا يخبر عنها ، فلا نقول : كيف في الدار ؟ فهي بهذا ضعيفة ؛ لأنّها حال والحال نكرة ، فلا يصح في: كيف زيدٌ ؟ أنْ يُجاب : الصالح أو الفاسد ؛ بل يجب التنكير ، فيكون الجواب: صالحٌ أو فاسدٌ [1] .

---

(1) الأصول ــ 197/2 ــ وينظر : شرح المفصل ــ 110/4 ، بتصرف .

المبحـــث الثـــالـــث

ـــ التعـــليـــل القيـــاسي ـــ

العلل القياسية ،هي العلل التي يمكن فيها قياس كلمة على كلمة أخرى ، لعلّة الشبه مثلاً ، أو التلاؤم بيـــن جزئيـــات بعض الكلمات ، و الأنـــواع الواردة في الأصول وهي :

1) علّة الشبه :ــ

و يمثّل لهـــا بمنع الاسم من الصرف فالاســـم يمنع من الصرف لمضارعته الفعـــل ، و الفعـــل لا ينون ولا يجر ، بينما اختص الاسم بهاتين الصفتين ؛ ولكنه ترك الجزم في الأفعـــال نظير الجر في الأسمـــاء ، ف(أحمر) مثلا ممنوع من الصرف ؛ لأنّه على وزن (أفْعَـــل) ، وعندما لم يُجر ولم ينون أخذ حكم الفعـــل لمضارعته إيّاه [1] .

المبنيات من الأسماء ستة : الضمائر ، و أسماء الإشارة ، و أسماء الأفعـــال والأسمـــاء الموصولة ، و أسمـــاء الاستفهام ، و أسمـــاء الشرط ، ومنها ما بني على السكون ، ومنها ما بني على حركة ، وذلك لمضارعتها الحروف و وقوعها موقعها أو تضمنها معنـــاها ، فأسمـــاء الاستفهام مثلاً بنيت لتضمنها معنى الهمزة وأسماء الأفعال نحو: تراك وحذار بنيت لتضمنها معنى فعل الأمر ، والموصولات أشبهتْ الحرف لعدم أدائها معنى بمفردها و احتياجها لصلة بعدها تتمم معناها[2] .

---

(1) الأصول ــ 79/2 ، بتصرف .
(2) الأصول ــ 50/1 ــ وينظر : شرح المفصل ــ 80/3

وفي بـــاب النسب يلحق ما زيدت فيه الألف للإلحاق بما فيـــه الألف للتأنيث نحـــو: بشرى ، وصحراء ، فقد شبهـــوا حبنطى و دلنظى[1] بهـــا ، فعند النسب اليها تقول : حبنطيّ و دلنظيّ ، و حذفت الألف من آخرها ؛ لأنّها زائدة مثل تاء التأنيث ، كما أنّها في معناها[2] .

وكان و أخواتها ضربٌ آخـــر من الأفعال ، وهي أفعـــال ناقصة تدخل على الجملة الاسمية ، فترفع المبتدأ على أنّه اسمها ، و تنصب الخبر على أنّه خبرهـــا فلما تصرّفتْ تصرُّف الأفعال كانت (كان ، يكون ، كائن) مثل ضرب ، يضرب ضارب[3] .

وكما شبّهوا كان و أخواتها بالأفعال التامّة لتصرفها مثلها ، كذلك شبهوا إنّ و أخواتها بالأفعـــال الماضية لبنائها على الفتح ، وكونِها على ثلاثة أحرف فأكثر ولأنّها بمعناها ، فعومل اسمها معاملة المفعول به المتقدم ، وخبرها على أنّه فاعل مؤخَّر[4] .

وما بنـــاء الاسم المنادى المفرد على الضم نحو : يا زيدُ ، و يا عمروُ ، إلاّ لشبهه بالغايـــات نحو : قبلُ و بعدُ ، ووجه الشبه بينهما أنّ الغايـــات كانت مـــع إضافتهـــا تعرب بالخفض و النصب ، فلمّا جُرِّدت منهـــا لزمت البناء على الضم

---

(1) الحبنطى : الكبير البطن ــ و الدلنظى : الصلب الشديد .
(2) الأصول ــ 84/2 إلى 86 ــ وينظر : شرح المفصل ــ 150/5 ــ والمتّبع ــ 614/2
(3) الأصول ــ 82/1 ــ وينظر : شرح المفصل ــ 89/7 ، بتصرف .
(4) الأصول ــ 230/1 ــ وينظر : الكتاب ــ 21/1 ، ــ وشرح المفصل ــ 101/1

وكذلــك المنادى المفرد قبل ندائه يعرب بالنصب و الخفض و الرفع ، فلمّا نُوديَ بُنِي على الضم ، قال ابن السراج :" ألا ترى أنّك تقول : يا عبدَ اللهِ فتنصب ، فإنْ لم تُضِف قُلْتَ : يا عبدُ ، ويا غلامُ ، فضممت ، فكذلك التقدير في كل مفرد ، وإنْ كنت لمْ تفرد عن إضافة فهذا تقديره "[1] .

ومثال ذلك أيضاً ما يكون في لهجات العــرب مثل مضارعة الصــاد للزاي إذا كان بعدها دال في مثل القول : مَصْدَر من أصْدَرَ ، يقولون : مزدر ، فالصاد ساكنة وأتت بعدها دال ضارعوها – نطقاً – بالزاي ؛ لأنّ الزاي أقرب الحروف شبهاً بالدال ، إلاّ أنّها لا تنطق زايا خالصة [2] .

2) علّة التوهــم :ــ

تستوجب بعض القواعد في اللغــة أن تبدل وتُعَل بعض الكلمات مثل : مُقام و مُباع و قبائل و مقول و مكيل ، و يذكر ابن السراج ــ كما قال بذلك العلماء ــ أنَّهم جمعوا (مصيبة) على (مصائب) ــ بالهمز ــ وهي مُفعِلــة ، فتوهموهــا (فعيلة) فجمعوهــا على فعائل ، كمــا جمعوا سفينة على سفائن ، ورسالة على رسائل[3] .

ويذكر في باب الإضافة ممّا مُنــع إضافته إلى الواحد ، وأضيف إلى الجملة مثل : حيثُ ، وإذْ ، وإذا ، ومن هذه الكلمات (لدن) ، فهي تكون مضافة ، قــال

---

(1) الأصول ــ 333/1

(2) الأصول ــ 429/3 ــ وينظر الكتاب ــ 608/4

(3) الأصــول ــ 283/3، 288 ــ وينظر : الكتــاب ــ 367/2 ــ المقتضب ــ 159/1 ــ وشرح المفصــل ــ 97/10

تعالى : ﴿**مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ**﴾ [1] ، ومِنَ العربِ مَنْ يقول : (لدُ) بحذف النون وآخرون يوردون النون ولكنْ على أنَّهـــا زائدة ، فيقولـــون : لدُن غدوةً ، فنصبهم لغدوة إنّمـــا هو دليلٌ على توهمهم بأنّ النون تقوم مقام التنوين[2] ، قال ابن يعيش: " دلالة على أنّها منتقصة من غيرها و ليست أصلاً قائماً بنفسه " [3] .

وفيما يكسّر من الكلمات الثلاثية أو الرباعية بالزيادة ، يذكر ابن السراج أنَّها ستّة أسمـــاء مكسّرة أوزانهـــا : (فِعَال ، فَعَال ، فُعَال ، فَعيلٌ ، فَعُولٌ ، و فاعِلٌ) وأنّ العرب قد كسّروا (فعيلٌ) نحو : فصيلٍ على فِصَالٌ و فِصْلان ، ومن العرب من قال : فصيلة ، " وتوهموه الصفة فشبهوه بظريفة و ظرافٍ ، حيث أنثـــوا "[4] أي جعلوا لها علامة تأنيثٍ مثلها .

و في باب النداء أسلوبٌ مضارعٌ للنداء هـــو (النُّدبة) ، فالعلمـــاء أجازوا القول : يا زيداً ، ويا زيدُ و يا زيداه ، ونحو : يا هناهُ ، بـــالرفع والخفض ، فمن رفع توهم أنّه طَرَفُ الاسم ونهايته ، وقعت عليه علامة الإعراب، ومَنْ كسر قال: يا هناهِ ، فلأنّ الهاء وقعتْ بعد الألف لكون أصل الكلمة: ياهناي ، فالهـــاء عوض عن الياء المحذوفة ، وأخذت حركتها [5] .

---

(1) النمل :6
(2) الأصول ــ 144/2 ، بتصرف .
(3) شرح المفصل ــ 127/2
(4) الأصول ــ 449/2 ــ وينظر : الكتاب ــ 193/2
(5) الأصول ــ 374/1 ــ وينظر : الكتاب ــ 317/1 ، بتصرف .

3) علّــة النظيــر :ــ

ومن ذلك تمييز العــدد ، فالأعداد يختلف تمييزها من جمــع مضاف إليــه أو مفرد منصوب ، أو مفرد مضاف إليــه ، من إضافة العدد إلى تمييزه نحــو : خمسة رجالٍ ، مائة كتابٍ ، أحد عشر كوكباً .....وغير ذلك ، و الأعداد المفردة من ثلاثــة إلى عشرة تمييزها جمع مجرور يدلُّ على القلّة ، فجاء على أوزانهــا (أفْعَل ــ أفْعَال ــ فِعْلة ــ أفْعِلة) ، " ومن ذلك مئــة و ألف ؛ لأنّ المئــة نظير عشرة ؛ لأنّها عشر عشرات ، و الألف نظير المئة ؛ لأنّه عشر مئات "[1] .

ول(أي) استعمالات كثيرة ، فهي تكون استفهامية ، أو شرطية(جزائية)،أو تفسيرية ، أو صفة مثل مررتُ برجلٍ أي رجلٍ...إلخ ، وهي في هذه الاستعمالات لا تحتاج إلى صلة لتَمَكُّنها من الاسمية ، وبعدها عن الحرفية ، و ذلك بملازمتهــا للإضافة ، ووقوعها على ما يعقل ، وما لا يعقل ، أمّا إذا احتاجتْ إلى صلة ،فهي (موصولة) بمعنى الذي ، وقد تكون صلتها ابتدائية (مبتدأ و خبر) ، و يكــون المبتدأ فيها محذوفاً نحو : أيُّهم أفضل ، على تقدير : أيهم هو أفضل ، ومنه قوله جلَّ وعلا :﴿**ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً**﴾[2] ، أي أيُّهم هو أشدُّ وهنا تبنى على الضم لحذف صدر صلتها (هو) ، وقد انفردت بهذا عن بقية أخواتها " وخروج الشيء عن نظائره إحدى علل البناء "[3] ، ويقرأ الكوفيون

---

(1) الأصول ــ 311/1 ــ وينظر : المتبع ــ 595/2 ــ وشرح المفصل ــ 19/6 ، بتصرف .
(2) مريم : 68
(3) الأصول ــ 324/2 ــ و وينظر : الكتاب ــ 397/1 ، بتصرف .

(أيهم) في ثمّ لننزعنّ ــ بالنصب ــ مع عدم تقدير محذوف ، ولم يرفعوها إلاّ على أوجه مُعَيّنة ، وهو رأي الكسائي و الفراء [1] .

ويدرج ابن السراج تحت هذه العلّة الفعــل المضارع ، وهو الفعــل الوحيد المعرب ، فيكون مرفوعــاً و منصوبــاً و مجــزوماً ، و إنّما اكتسب الإعــراب لمضارعته أسماء الفاعلين في الحركات و السكنات ، غير أنَّــه لا يجــر ، وإنّما جُرّت الأسماء لتمكنها و لزوم الحركة والتنوين لها ، و الجزم يزيل هــذا التمكن بمنعها الحركة و التنوين ممّا يضعفها ، و اختصَّ الفعــل بالجزم ، فكان الجزم في الفعل نظيراً للخفض في الأسماء[2] .

الهمزة في العربية تكون ساكنة نحو : رأس ، فأس ، بأس ، ذئب ، و رأفة وغيرها ، و تكون متحركة نحو: حطيئَة ، امرأة ، قراءَة ، سئِم وغيرها ، وللهمزة المتحركة أضرب ، منهــا إذا كان ما قبلها حرف مد ، فإنّها تُقلب حسب حركة ما قبله إنْ ضمة (واو) ، وإنْ كسرة يــاء نحو : مقروٌّ ، فالأصل : مقروءٌ ، فَخُفِّفَتْ نطقاً ، ثمّ قُلبت إلى واو وأُدغمت مع واو مفعول الزائدة المضموم ما قبلها ،ومثلها خُطَيْئَة نقــول : خطيّة ، غير أنّها في تصغير أفأس نقول : أُفيّس وسائل ، سُويِّل تقلب إلى ياء ، رغم أنّ ما قبل ياء التصغير مفتوح ، وعلّة ذلك أنّ يــاء التصغير والألف التي تجيء في جمع التكسير نحو : دراهم و قوائم ، تقول : دريهم و قويّم

---

(1) شرح المفصل ــ 146/3

(2) الأصول ــ 146/2 ــ وينظر : شرح المفصل ــ 73/1

فقد وقعت الألف ثالثة ، وياء التصغير ثالثة ، وكلاهما كسر ما بعده ، فالألف التي جاءت في التكسير نظيرة يـــاء التصغير ، فأجريت مجراها عند التخفيف [1] .

4) علّـــة المجاورة :ــ

عثرتُ على علّة واحدة ذكرها ابن السراج في باب (الإبدال) ، حيثُ تبدل التـــاء طـــاء في اصطبر و مثيلاتها ، و نحو قول الشاعر : ــ

وكُلُّ قومٍ قد خَبَطَ بنعمةٍ * فحُقّ لِشَأسٍ من نَدَاك ذَنوبُ [2]

حيثُ كان الأصلُ في (خَبَطٌ) (خبطتَ) ، قلبت التاء طاء ؛ لمجاورتها لهـــا ، ثمّ أُدغمتْ فيها لمجاورتها و مناسبتها لها في الجهر و الإطباق [3].

---

(1) الأصول ــ 399/2

(2) خَبَطَ : أي أسديت و أنعمت ــ ذَنُوبُ : الدلو ملأى ماءً

(3) الأصول ــ 272/3 ــ وينظر : الكتاب ــ 424/2 ــ و المنصف ــ 332/2 ، بتصرف

المبحـــث الـــرابـــع

ـ التعـــليـــل الـــدلالـــي ـ

التعليل الدلالي يخص كُلَّ ما يدل على معنى بما يحافظ على دقته و سلامته ومنه :

1) علّة أمن اللّبس أو الخوف منه :ــ

الإعراب هــو المسبب لبيان المعاني ، وتختلف علامات الإعراب باختلاف أواخر الكلم و أنواعه ، فإذا قلنا نصر أباك أخوك ، فإنَّه من الواضح أنّ أخاك هو الفاعل لرفعه بالواو، وأباك هو المفعول لنصبه بالألف ، فإذا تعذر إظهار الإعراب على أواخر الكلِم ، كمــا في اسم الإشارة ، والاسم المنقوص مرفوعــاً ومجروراً والمقصور نحــو: هذا ، عيسى ، القاضي ، ففي هذه الحالة لا نعلم الفــاعل مــن المفعول إذا جــاءا في جملة ، مثل قولنــا : نَهَرَ عيسى موسى ، أو أكرم هذا هذا فليس هنــاك سعة في تقديم المفعول ، بــل يجب تأخيره و تقديم الفاعل عنه خوفاً من اللّبس [1] .

و يُقال مثل هــذا في نداء الندبة ، فالاسم المندوب إذا كان مضافاً إلى مذكر نحــو: وا غلامك يا هذا ، وإنْ الحقت به ألف الندبة يصبح : وا غلامكــاه ، فإذا كان المخاطب مؤنثــاً يجب أنْ يُقــال: وا غلامكيه ، لِئلاّ يلتبس بالمذكر إذا قلنا: (وا غلامكاه) ، ومثل ذلك في جمع الغائب ، فيجب أنْ يُقال : وا غلامهوه ؛ لأنّنا لو قلنا : وا غلامهاه لالتبس بالمؤنث [2] .

---

(1) الأصول ــ 246/2 ــ وينظر : شرح المفصل ــ 73/1
(2) الأصول ــ 357/1 ــ وينظر : شرح المفصل ــ 14/2

ويورد ابن السراج عللاً متنوعـــة في باب الإعلال و الإبدال ، ومنهـــا في علّة أمن اللّبس في سبب قلب الهمزة ياءً ، والياء ألفاً عندما يلتقيان ، وذلـــك نحو: حبالى فهي غير ألف التأنيث ، وأداوى فهي غير الواو في إداوةٍ فالأصل أداء ثـــم قلبت همزتها واو فهي مثل رسالة ــ رسائل إذا جمعت ، فالواو ظاهرة في الواحد فلم يستطيعوا القول : إدائوا مثلاً [1] ، يقول :" ولم يفعلوا هذا في جاءٍ ؛ لِئَلاّ يلتبس بفـــاعل " [2] ، وكذا في شُواء و حيـــاء ، ولا يقال : حيايا و شوايا ؛ وذلك كي لا يلتبس بحبارى [3] .

2) علّـــة الفـــرق :ــ

و الفرق يعني إيراد العلامة التي تفصل بين أنواع الكلِم ، ومنه ما شرحه ابن السراج ــ اقتداءً بمنهج أبي العباس المبرد ــ في أقسام الكلمة (الاسم والفعل و الحرف) ، فلكل قسم علامة يتميز بهـــا عن الآخر ، فالفعـــل مثلاً يتميز بدلالته على الحدث ومعنى الزمان ، باختلاف أوقاته ، فاقتران كلمة (الزمن) بالفعل هي للفرق بينه وبين الاسم لتجرده منه[4] .

والحال صفة من حيثُ المعنى ، وهي حالة تبين هيئة الفاعل ، ولا تكون إلاّ نكرة ، وإذا عُرِّفت صارتْ صفة ، فإنَّمـــا جُعِلتْ الألف واللـــام في الصفة للفرق

---

(1) تصريف المازني ــ 63/2 .
(2) الأصول ــ 301/3
(3) السابق ــ 302/3 ، بتصرف .
(4) الأصول ــ 38/1 ــ وينظر : شرح المفصل ــ 22/1

بينهـــا وبين الحال ، يقـــول :" ولا تكون الحال إلاّ نكرة ؛ لأنَّهـــا زيادة في الخير والفائـــدة ، وإنَّما تفيد السائل والمحدِّث غير ما يعرف ، فإنْ أدخلت الألف واللاّم صارت صفة للاسم المعرفة " [1] .

تتنوع الأسماء بين معرب و مبني ، ويذكر ابن السراج في حديثه عن النوع الأول ، أنَّ له أربعة أضربٍ ، منها اسم الجنس الذي تعليله من جنس آخر ، فاسم الجنس كإنسان و جماد و فضة و أرض .... ونحوها ، إنَّما يُراد بتنكيرها عموم الجنس ، فإذا عُرِّف باقترانه باللاّم ، قُصِد به معنى الجنس فيه ، مثال ذلك : فضة الفضة ، أرض ، الأرض ، فقد قرنوا أحدهمـــا ب(أل) و جرّدوا الآخر منهـــا ليفرقوا بين بعضها البعض[2] .

ويعلّل بهذه العلّة في التفريق بين الأسمـــاء المتمكنة و غيرها من الأسمـــاء المبهمة ، من ذلك حذفهم الياء من الاسم الموصول (الذي) ، و الألف من (ذا) في التثنية ، فتقول : اللّذان و اللّذون ــ على لغـــة بعض العرب ــ ، و ذان و تان وذلك للفرق بينها و بين الأسماء المتمكنة غير المبهمة[3] .

وفي جمع هَنَة و شِيَة و فِئَة و ثُبَة ومثيلاتها ، تجمع بالتـــاء ، نقول : هنات شيات ، فئات ، ثُبات ، وجمعوا كلمات أخرى بالتاء نحـــو : سنوات ، عضوات من سنة و عضة ، وقد جمعوها بالواو والنون بكسر الحرف الأول نحـــو : سِنون

---

(1) الأصول ــ 214/1 ــ وينظر : شرح المفصل ــ 57/2
(2) الأصول ــ 111/2 ، 112 ــ وينظر : شرح المفصل ــ 26/1 ، بتصرف .
(3) الأصول ــ 424/2 ــ وينظر : الكتاب ــ 103/2

و ثِبون و عِضون ، يقــول ابن السراج :" فإذا جمعوا بالــواو و النــون كسروا الحرف الأول وذلك نحــو: سِنون ، و قِلون ، و ثِبون ، و مِئون ، فرقوا بين هذا و بين ما الواو له في الأصل نحو قوله: هَنون و مَنون و بَنون "[1] .

3) علّة الرجوع إلى المعنى و الحمل عليه :ــ

ومن ذلك عمل الأسماء العاملة عمل الفعل ــ المشتقات ــ فلمّا كان لا يجوز عطف الظاهر على المضمر المجرور نحو : هــذا ضاربُك و زيداً غداً ، و نحو قوله تعالى : ﴿ **إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ**﴾[2] ، فقد عطفت أهلك على معنى الفعل حمــلاً عليــه ، ولم تعطف على الضمير المجرور ، إذ لا يجــوز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار معه ــ عند أكثر البصريين ــ ، وفي نحو القول : هذا ضاربُ زيدٍ و عمروٍ ، جاز القول عمراً بنصبه ، حملاً له على معنى المفعول به لبعده من الجار[3] ، فكأنك قلت : وأعطي عمراً .

وقــرأ بعض القراء ﴿**زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ**﴾[4] برفع شركاء على أساس : زيَّنه شركاؤُهم ، قال ابن السراج :" لمّا استغنى الكلام

---

(1) الأصول ــ 446/2 ــ وينظر : الكتاب ــ 190/2 ، بتصرف .
(2) العنكبوت :33
(3) الأصول ــ 128/1 ــ وينظر : الكتاب ــ 87/1
(4) الأنعام :138 ، وهي قراءة جميع القراء مــاعدا عبد الله بن عــامر قرأهــا بالكسر ــ البدور الزاهــرة في القراءات العشر المتواترة مــن طريقي الشاطبيــة و الدُّرّة ــ تأليف : عبد الفتــاح عبد الغني القاضي ــ دار السلام ، القاهرة ــ ط1 2004

بقوله :" قتل أولادهم " حُمِل الثاني على المعنى ، أي (زيَّنَـــه شركاؤُهم)"[1]، وممّا حُمِلَ على المعنى قول الفرزدق [2]:

تَعَشَّ فَإنْ واثَقْتَنِي لاَ تَخُوْنَنِي * نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ

فقوله : يصطحبان كان دالاً على مثنّى ؛ لأنَّ (مَنْ) في البيت موضوعة للتثنية وهو قليل ، و الضمير في يصطحبان يعود عليه و على الذئب معاً[3] .

و يفسِّر ابن السراج قولـــه تعالى :﴿**كِتَبَ اللهِ عَلَيْكُمْ**﴾[4]، بأنَّـــه ليس على القـــول : عليكـــم كتاب اللهِ ؛ ولكنْ المصدر هنـــا (كتاب) حُمِلَ على ما قبله في قولِهِ تعالى : ﴿**حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَتُكُمْ**﴾[5] ؛ ليوصل لهم بأنّ هذا الأمر مفروضٌ عليهم ، فنصب (كتاب اللهِ) ، وجعل عليكم تبييناً لذلك [6] .

و يكثُر الحملُ على المعنى في الضرورات الشعريّة ، منها قول الشاعر :

وَجَدْنَا الصَّالِحِيْنَ لَهُمْ جَزَاءٌ * وَجَنَّاتٍ وَعَيْناً سَلْسَبِيْلاَ

فقد حَمَلَ جناتٍ و عيناً على معنى وجدنا ، فنصبهما على ذلك المعنى[7] .

4) علّـــة التوكيد :ــ

و يعلل ابن السراج بهذه العلّة في حديثه عن أحرف الجر ، فالبـــاء مثلاً تَرِدُ

---

(1) الأصول ــ 473/3 ــ وينظر : الكتاب ــ 146/1 ــ والمقتضب ــ 281/2 ، بتصرف .
(2) ديوان الفرزدق ــ قدّم لـــه وشرحه : مجيد طراد ــ دار الكتاب العربي ، بيروت ــ ط2 1994 ــ 400/2
(3) الأصول ــ 397/2 ــ وينظر : الكتاب ــ 404/1 ــ والخصائص ــ 422/2
(4) النساء :24
(5) النساء :23
(6) الأصول ــ 142/1
(7) الأصول ــ 474/3 ــ ينظر : الكتاب ــ 146/1

في الكـــلام للاستعانة ولغير الاستعانة ، ومثال كونهـــا للاستعانة : كتبتُ بالقلـــم ومثالُها في غير الاستعانة : مررتُ بزيدٍ ، وقـــد تأتي زائـــدة في الكـــلام لغرض التوكيد ، من ذلك قوله تعالى : ﴿**وَكَفَى بِاللهِ شَهِيداً**﴾[1] ، وقوله :﴿**كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَومَ عَلَيْكَ حَسِيباً**﴾[2] ، و نقول : ليس زيدٍ بقائمٍ ، و حسبك بزيدٍ ، و الأصل: كفى اللهُ ، وكفى نفسُك ، وليس زيدٌ قائماً ، وحسبك زيداً ....و هكذا [3].

وقـــد تُزادُ (ما) في بعض الكـــلام لمجرد التوكيد ، كما في قولـــه تعالى : ﴿**فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ**﴾[4] ، و دليل زيادتهـــا ، أنّ الباء الجارة أثرتْ في نقضهم وأحدثت الجر به[5] .

ومن ذلك زيادة (لا) بعـــد واو العطف ، في نحو قوله تعالى :﴿**فَمَا لَهُ مِن قُوَّةٍ وَلاَ نَاصِرٍ**﴾[6] ، وقولـــه : ﴿ **فَمَا لَنَـــا مِن شَفِعِينَ * وَلاَ صَدِيقٍ حَمِيمٍ** ﴾ [7] ومثلها قوله :﴿**مَآ أَشْرَكْنَا وَلاَ ءَابَآؤُنَا**﴾ [8] ، فلا هنا ملغاة من العطف ؛لاجتماعها

---

(1) النساء : 78
(2) الإسراء : 14
(3) الأصول ــ 413/1 ــ وينظر : الكتاب ــ 304/2 ــ والمتبع ــ 380/1 ــ والمقتضب ــ 142/4 ، بتصرف
(4) النساء : 155
(5) الأصول ــ 258/2
(6) الطارق : 10
(7) الشعراء : 100 ، 101
(8) الأنعام : 149

مع الواو العاطفة ، يقول ابن السراج :" فمن ذلــك قولــك : ما قام زيدٌ ولا عمروٌ والواو عاطفة و (لا) لغو ، و (لا) إنَّما دخلتْ تأكيداً للنفي "[1] .

(1) الأصول ــ 259/2 ــ وينظر : المتبع ــ 441/2 ــ وشرح المفصل ــ 104/8 ، 105

الفصـل الثـالـث

مستوات التعليل في أصول ابن السراج

المبحث الأول : المستوى الصوتي .

المبحث الثاني : المستوى الصرفي .

المبحث الثالث : المستوى النحْوي .

توطئـــة :ـــ

علل النحاة بوسائل التعليل المختلفة التي أفردتُ لها الفصل الثاني ، فهي كما أسلفتُ تنوعتْ بين مـــا يكون في استعمالات العـــرب ، ومـــا يتماشى وأصولهـــم وقياساتهم ، ومن الطبيعي أنْ تكون هذه الأنواع منها ما يهتم بالمعاني و وضوحها وهي العلل الدلالية ، وما يندرج تحت هذه الأنواع من أصناف .

كل هذه الأنواع من التعليل هي مزيج بين دروس اللُّغة و مكوناتها الأساسية التي امتزجت في الدراسة اللُّغوية بعضها ببعض ، حتى لا يقوم درس فيهـــا دون الآخر ، فالتعليل الصوتي يتناول مسائل الصوت من تغيرات الأحرف في الإمالـــة و الإدغـــام و تغيرات الحركات و غير ذلك ، و المسائل الصرفية وما يتعلق ببنية الكلمات و أوزانها من الإعلال و الإبدال و القلب و النقـــل و الزيـــادة و الحـــذف وغيرهـــا ، أمّا المسائل النحوية ، فمبنية على الترابط المعنوي بين العبارات ، في علاقة كل كلمة بقرينتها ، وعند قراءتي لكتاب (الأصول في النحو) لابن السراج استطعت أنْ أميّز العلل الخاصة بكل مسألـــة عن الأخـــرى ، على سبيل المثـــال لا الحصر ، لعلّي ألمُّ بما يوفي جوانب هذه الدراسة المتواضعة .

المبحـــث الأول

ـ المستوى الصوتـــي ـ

أولى العلماء الدرس الصوتي عنايةً كبيرةً ، وقد ظهر هــذا الدرس مواكبــاً للدرس الصرفي و النحوي ، و تناول العلماء اللُّغويون فيه دراسة اللُّغة ؛ لأنّ هذا الدرس مبنيٌّ على القراءات القرآنية ، وقد كان بعض علماء النحو أئمَّة في القراءة كما هو معلومٌ عن أبي عمرو بن العلاء ، والكسائي ، وغيرهما[1] ، ونتيجة لتناسق الثقافة العربية ، كان العــرب من أسبق الأمم التي أصَّلتْ المباحث الصوتية ، وقد سار الدرس الصوتي مع النحوي و الصرفي و المعجمي حثيثاً نحو التطور[2] .

و يعلل ابن السراج لبعض الظواهر الصوتية ، على النحو التالي :ــ

1) مسألة الإدغــام :ــ

ويرى فيه قوة للحرف حتى يصبح بمرتبة الصحيح ، فيذكر أنّ (حييتُ) يقول فيها العرب : حيٌّ، فقد ذهب المدُّ حين أُدغم الحرفان ، و بالتالي أعربتْ الكلمة ، يقول :" لأنّه حين أُدغم ذهب المدُّ ، ألا ترى أن مالا يعرب من الواو والياء إذا كانتا لامين متى وقع فيهما إدغــام وجب الإعراب ؛ لأنّ الحرف إذا شُدَّد قوي وصار بمنزلة الصحيح "[3] .

وكذلك افتعل من اذكر ، وهــو قولك : ادّكر ادّكاراً ، وهــو مدّكر ، و هذه أكثر في كلام العرب يقول قوم : اذكر ، يذكر ، ادِّكاراً فهو مدَّكر ، بإدغام الذال

---

(1) فقه اللغة في الكتب العربية ــ ص129
(2) الفكر اللغوي ــ محمد فتيح ــ دار الفكر العربي ــ ط1 1989 ــ ص135
(3) الأصول ــ 260/3 ــ وينظر : الكتاب ــ 391/2 ، بتصرف .

الساكنة في الدال المتحركة ، وهذا أصل الإدغام و هو كثير في كلام العرب[1] .

كذلك يدغمون الظاء في الطاء في اظّلم ، فأصلها : اظطلم ومنه : مضطجع واضطلب ، يقولون : مضّجع ، و مطّلب ، وكل هذه الإدغامات بين هذه الحروف لمجاورتها بعضها البعض و تقارب مخارجها[2] .

ويُكْثِر العرب من إدغام حروف الفم ؛ لأنّها أكثر الحروف ، فلمّا كان لهـا مخرج غير الفم – الخياشيم – حيثُ لا يستعملون ألسنتهم إلاّ مرّةً واحدةً ، ومن ذلك القول : مَنْ كان ، ومَنْ قال [3] .

وتتميز الميم والنون عن بقية الحروف المجهورة السبعة عشر ، ويعلّـل ابن السراج هذا التمييز بأنّ مخرجها يعتمد فيه على الفـم والخياشيم فتصير فيها غُنّة يقول : " والدليل على ذلك أنّك لو أمسكت بأنفك ، ثم تكلّمت بهما رأيت ذلك أخلَّ بهما" ، وهذا ذاتُ كلام سيبويه [4] .

ومن ذلك إذا التقت النون مع الباء ، لم يجعل العرب النون بـاءً، إنّما تقلب معها ميماً ، ويعلل ذلك بأنّها بعيدة عن المخرج ، وأنّها بلا غُنّة ، نحو: ممبك فى: من بك ، وعمبر يريدون : عنبر .

وكذلك يعلـل لإدغام النون مع الواو بغنّة وبلا غنّة ، وتقلب معهـا إلى واو وعلّـل عدم قلبها إلى ميم بقوله : " الواو حرف لين تتجافى عنه الشفتـان والميم

---

(1) الأصول ــ 271/3 ــ وينظر : الكتاب ــ 4ــ601
(2) الأصول ــ 271/3
(3) السابق ــ 417/3 ــ وينظر : شرح المفصل ــ 125/10
(4) الأصول ــ 401/3 ــ وينظر : الكتاب ــ 574/4

كالبـــاء في الشدة والزام الشفتين " [1] فتدغم مـــع الواو بغُنّة نحـــو : ﴿ **مِّنْ وَرَآئِهِ جَهَنَّمُ** ﴾[2].

(2) مسألـــة الإمـــالـــة :-

والإمالة ظاهرة صوتية لها مواضع تجوز فيها ، فمثلاً الحروف التي جاءتْ لمعنى وختمت بألف مقصورة لا يجوز إمالتها نحو: حتى ، أمّا، إلاّ ، وفُرق بينها وبين الأسمـــاء التي انتهت مثلهـــا بألـــف مقصورة ، فتجوز إمالتها نحـــو: حُبلى وعطشى[3] ، ويدعم ابن السراج قوله هذا بقول الخليل : " لو سميت رجلاً بها أو امرأةً جازتْ فيها الإمالة "[4]، أي الحروف المُسمّى بها .

وكذلك عدم إمالة بعض الكلمات التي تنتهي بواوٍ نحو: قفى وعصى ،والدليل على أنّ الألف منقلبة عـــن واو القـــول : قفوان ، وعصوان ؛ ولأنّهـــا واويّة فلا يميلونها ولا يجوِّزون الإمالة فيها ؛ لكراهة ذلك عندهم ، فاستثقلوا الواوين فأبدلوا الواو ألفاً [5] .

3) مسألة التنوين :ـــ

ومثاله تعليله لتنوين الترنُّم ، فالمعلوم أنّ العرب ترنمت في الإنشاد ، فمدّوا الصوت حتى الحقوا بالكلمات حسب حركات نهاياتها ألفاً ، و واواً ، ويـــاءً ، في

---

(1) الأصول ــ 417/3
(2) إبراهيم : 19
(3) الأصول ــ 166/3 ، بتصرف .
(4) الكتاب ــ 248/4
(5) الأصول ــ 417/2

الأسماء ما عدا أهل الحجاز " فيدعون هذه القوافي مـــا نوِّن منها ، ومـــا لم ينون على حالها في الترنُّم ليفرقوا بينه وبين الكلام" [1] ، أي أنّـــه ليس من أصل الكلام وإنّما هو لإشباع الحرف ، مثل قول جرير:

أَقِلِّي اللَّوْمَ ــ عَاذِلَ ــ وَالْعِتَابَنْ * وَقُولِي ــ إنْ أَصَبْتُ ــ لَقَدْ أَصَابَنْ [2]

فالأصل : العتابا، أصابا، بألف الإطلاق ، ولكن حذفت هـــذه الألف ، ونابت النون منابها، لا لتكن في أصل الكلام ، ولكنّهـــا أُوجِـــدتْ لمجرد الترنُّم ومـــدِّ الصوت ومثل ذلك أيضاً قول امرؤ القيس :

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيْبٍ وَمَنْزِلِي * بِسَقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُوْلِ فَحَوْمَلِي [3]

فقد مدَّ الكسر في (فحومل) إلى الياء لغرض الترنُّم [4] .

4) مسألة الهمزات :ــ

التقاء الهمزات قد يكون في كلمتين منفصلتين أو في كلمة واحدة ، ومثال التقائهمـــا في كلمتين قولـــه تعالى : ﴿**جَـــا أَشْرَاطُهَـــا**﴾ [5] ، وقولـــه تعالى :

---

(1) الأصول ــ 385/2

(2) الأصـــول ــ 385/2 ــ وينظر : ديوان جرير ــ بشرح محمد بن حبيب ــ تح : د. نعمان محمد أمين طه ــ دار المعارف ، القاهرة ــ دون طبعة 1971 ــ 813/2 ــ وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ــ بهـــاء الدين بن عقيل ــ ت769 ــ تأليف : محمد محي الدين عبد الحميد ــ ط2 دون تاريخ ــ 18/1 ــ والخصائص ــ 158/1

(3) ديوان امرؤ القيس بن حجر الكِنْدي ــ ت540 ــ بشرح : محمد بن إبراهيم الحضرمي ــ قدّم له وحققه : د. أنور أبو سويلم ، ود. علي الهروط ــ وساعد على تحقيقه : د. علي الشوملي ــ دار عمّـــار ، الأردن ــ ط1 1991 ــ ص23

(4) الأصول ــ 385/2 ، بتصرف .

(5) محمد : 19

﴿ **يَزَكَرِيَّـــآءُ إِنَّا** ﴾ [1] ، فمن العرب من يحقّقهمـــا ــ وأكثر ذلـــك في قراءات غير

الحجازيين ــ ، وأمّا أهل الحجاز فيستثقلون تحقيقهما ، فيخففون إحداهما[2] .

ومثلها أيضاً كلمة (جاء) و الأصل جائئ ، فقد اجتمع همزتان في كلمة واحدة ، فخَفّف العربُ هذا التوالي فأبدلوا الثانية (يـــاء) ؛ لأنّ ما قبلهـــا مكسور ثم أعلّوها إعلال قاضٍ ، وكذلك إذا انفتح ما قبلها صارت ألفاً نحو : آدم وآخر فإذا جُمعتْ أو حُقّرتْ آدم قُلِبتْ الهمزة الثانية واواً تشبيهاً لها بألف خالد ، تقول : أوادم و أويدم ، كما نقول في تحقير خالد خويلد ، وذلك لانفتاح ما قبلهـــا ، و إذا وقعت الهمزة بين ألفين نحـــو : كساءان و رداءان ، فـــإنّ العـــربَ يُخفّفون النطق بهـــا عند التقائهما دون حذف ، فكأنّهم يقولون : كسآن و ردآن [3].

ومن ميلهم إلى الخفة في كلامهم ، أنَّهم يخففون أيضـــاً الهمزة في بعض الكلمات مثل: مَنْ بوك ؟، ومَنْ مُّك ؟ ؛ أي أبوك و أمك ، وحمر وأحمر ، وكذلك تخفيفهم الفعل المضارع بحذف همزة أرى و نرى ، و ذلك لكثرة استعمالهم إيَّاه[4].

5) مسألة الحركات :

يختصر العرب بعض الحركـــات بحثـــاً عن الخفـــة في استعمالهم للكـــلام أو حرصـــاً على عدم تواليها ، أو تقارب مخارج الحروف ، فمثلاً العرب كسروا

---

(1) مريم : 6
(2) الأصول ــ 404/2 ــ وينظر : الكتاب ــ 30/4 ــ وشرح المفصل ــ 118/9
(3) الأصول ــ 403/2 ــ وينظر : الكتاب ــ 33/4 ، بتصرف .
(4) الأصول ــ 400/2

أول نِعْم و بِئْس من أجل حرفي الحلق (العين و الهمزة) ، فقد كانتا : نَعِمَ و بَئِسَ ثمّ سُكِّنتْ عين الكلمة طلباً للخفة [1] .

وهناك كلمات مبنيَّة على السكون ، وقد تُحَرّك في العربية و ذلك إذا لاقاها ساكن ، والقاعدة تقول بعدم جواز التقاء ساكنين ، نحـــو : قُمِ اللَّيل ، وكَم المال ؟ ومَنِ الرَّجُـــلُ ؟ ، والفتح أحسن في مِنْ الجارّة إذا تلتهـــا (أل) ؛ لأنّ الكسر بعد كسرة ثقيل ، و هذا كثير في استعمالهم[2] .

ويستدل ابن السراج بآراء العلمـــاء السابقين له من ذلـــك استدلاله برأي أبي العباس المبرد في اختيار النصب في مثل قولنا : يا زيدُ والرجلَ ، ويختار الرفـــع في الحارث إذا قلنـــا : يا زيدُ و الحارثُ ؛ لأنّ حارث و الحارث علمان ، و ليس للألف و اللاّم فيهما من معنى يزيد تعريفهما ، وإنّما دخلتْ عنده للتفخيم ، والألف واللاّم في الرجل دخلتا بدلاً من (يا) ؛ لأنّ القول : النضرُ و الحارثُ ، و نضرُ وحارثُ بنفس المنزلة [3] في العَلَمِيَّةِ .

ساكن ، والقاعدة تقول بعدم جواز التقاء ساكنين ، نحـــو : قُمِ اللَّيل ، وكَم المال ؟ ومَنِ الرَّجُـــلُ ؟ ، والفتح أحسن في مِنْ الجارّة إذا تلتهـــا (أل) ؛ لأنّ الكسر بعد

---

(1) الأصول ــ 111/1

(2) الأصول ــ 362/2 ــ وينظر : شرح المفصل ــ 124/9 ــ و شرح شافية ابن الحاجب ــ رضي الدين الاسترابادي النحـــوي ــ ت686 هـــ ــ تح : محمد نـــور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد محي الدين عبد الحميد ــ دار الفكر العربي ــ دون طبعة 1975 م ــ 446/2 ، بتصرف .

(3) الأصول ــ 336/1 ــ وينظر : المقتضب ــ 212/4 ــ وشرح المفصل ــ 3/2

كسرة ثقيل ، و هذا كثير في استعمالهم[1] .

ويستدل ابن السراج بآراء العلمـــاء السابقين له من ذلـــك استدلاله برأي أبي العباس المبرد في اختيار النصب في مثل قولنا : يا زيدُ والرجلَ ، ويختار الرفـــع في الحارث إذا قلنـــا : يا زيدُ و الحارثُ ؛ لأنّ حارث و الحارث علمان ، و ليس للألف و اللاّم فيهما من معنى يزيد تعريفهما ، وإنّما دخلتْ عنده للتفخيم ، والألف واللاّم في الرجل دخلتا بدلاً من (يا) ؛ لأنّ القول : النضرُ و الحارثُ ، و نضرُ وحارثُ بنفس المنزلة [2] في العَلَمِيَّةِ .

وممّا يستثقله العرب في استعمالاتهم ، نطقهم بأربـــع متحركات مجتمعة في كلمة ، يذكر من ذلك ما حذف منه الحرف الأخير تخفيفاً ؛ لأنّهم لوحركوا الحرف الأخير لاجتمع عندهم أربع متحركـــات ، نحـــو : عليكمو ، و لديهمي ، فيحذفون الواو أو الياء ، و يُسكّنون الميم ، يقولون : عليكم و لدَيْهم في الوصل [3] .

وكذلك تضاف تـــاء التأنيث للفعل ؛ لتدلّ على التأنيث لا أكثر ، وهي ساكنة نحو : صنعتْ ، و هربتْ ، وإذا اتّصل ضمير الرفع المتصل بالفعل ، وهو ضمير الفاعل نحـــو : ضربْتُ ، و صنعْتُ ، و قمْنا و حضرْنَ ، فتسكَّن معه لام الفعـــل لأنَّه اسم ، وهو كالجزء من الفعـــل ؛ وكي لا تجتمع أربـــع متحركات متتالية في

---

(1) الأصول ــ 362/2 ــ وينظر : شرح المفصل ــ 124/9 ــ و شرح شافية ابن الحاجب ــ رضي الدين الاسترابادي النحـــوي ــ ت686 هـــ ــ تح : محمد نـــور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد محي الدين عبد الحميد ــ دار الفكر العربي ــ دون طبعة 1975 م ــ 446/2 ، بتصرف .

(2) الأصول ــ 336/1 ــ وينظر : المقتضب ــ 212/4 ــ وشرح المفصل ــ 3/2

(3) الأصول ــ 380/2 ــ وينظر : الكتاب ــ 292/2

ما هو كالكلمة الواحدة [1] .

ويحرّك الاسم المُشدد بأقرب الحركات للحرف المدغم بعد الألف في نحـــو كلمة : أسَحَّارٌ يا هـــذا ؟ ، يقول ابن السراج : " وكذلك تفعل بكلِّ ساكنٍ احتيج إلى حركته ، من هذا الضرب قال رجلٌ من أزد السراة :

ألاَ رُبَّ مَوْلُوْدٍ وَلَيْسَ لَهُ أبٌ * وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ [2]

و يقصد بالمولود الذي ليس له أبٌ ، عيسى ــ عليه السلام ــ ، وبذي الولد الذي لم يلده أبوان : آدم ــ عليه السلام ــ ، والشاهد هنـــا في فتـــح الدال في (يَلِدَهُ) و سكون اللاّم ، يقول : " ففتح الدال بحركة الياء لمّـــا احتاج إلى تحريكهـــا ؛ لأنّ الفتحة قريبة منها ، و أسحارٌ اسم وقع مدغماً آخره ، و ليس لرائه الأولى نصيبٌ في الحركة " [3] .

---

(1) الأصول ــ 115/2 ــ وينظر : الكتاب ــ 380/1

(2) الأصول ــ 364/1 ــ وينظر : الكتاب ــ 341/1 ، بتصرف .

(3) الأصول ــ 365/1

المبحـــث الثـــانـــي

ـ المستوى الصـــرفـــي ـ

الصرف درسٌ تناوله العلمـــاء بالتعريف ، و حدّدوا مفهومه ، وإنْ اختلفتْ الأساليب ؛ إلاّ أنّ النتيجة واحدة ، فعلـــم الصرف علمٌ تُعرف بـــه أبنية الكلمـــات وأوزانها ، وأحوال تبدُّلها من صورةٍ إلى أخرى ، ومن حـــالٍ إلى حـــال يقـــول الأشموني : " و أمّـــا في الاصطلاح فيطلق على شيئين : الأوّل تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفـــة لضربٍ من المعاني ، كـــالتحقير ، والتكسير ، واسم الفاعـــل واسم المفعـــول ... والآخر تغيير الكلمة لغير معنى طارئٍ عليهـــا ؛ ولكن لغرضٍ آخر ينحصر في الزيـــادة ، والحذف ، والإبدال ، والقلب ، والنقل ، وهـــذا القسم هـــو المقصود هنا بقولهم التصريف ... فالتصريف إذنْ هو العلمُ بأحكام بنية الكلمة بما لحروفهـــا من الأصالة و الزيادة ، والصحة والإعلال ، و شبه ذلـــك ، ولا يتعلق التصريف إلاّ بالأسماء المتمكنة ، والأفعال المتصرفة ، أمّا الحروف و شبهها فلا تعلّق لعلم التصريف بها "[1] .

ويقول عنه سيبويه: "إنه الباب الذي يعرف به الأسماء ، والصفات ،والأفعال والمعتل،وغير المعتل ،على أنّه الباب الذي يوسمه النحويون: تصريف الفعـــل "[2]

ويقول ابن السراج :" هذا الحد إنّما يُسمّى تصريفاً ، لتصريف الكلمة الواحـــدة بأبنية مختلفة ، و خصّوا به ما عرض في أصول الكلام و ذواتها من التغيير "[3] .

---

(1) شرح الإشموني على ألفيّة ابن مالك ــ تح : محمد محي الدين عبد الحميد ــ مكتبة النهضة المصريّة ــ ط1 1955 ــ 779/3

(2) الكتاب ــ 242/4 ــ بتصرف .

(3) الأصول ــ 231/3

ومثال العلل الصرفية : بناء الفعل و الاسم في الأصل بنـــاءً ثلاثيـــاً يرمز له الصرفيون بالفاء و العين و اللاّم ، ومع اختلاف حركات الفاء و العين و سكونها تعددت صيغ الاسم الثلاثي إلى اثني عشر بناءً ، بين ما حُرِّكتْ عينه ، وماسُكِّنتْ فكانت ثلاثـــة أبنيـــة ممّا سُكِّنتْ عينـــه : فَعْلٌ ، فُعْلٌ ، فِعْلٌ ، وتسعـــة للمتحركة منها : فَعِلٌ ، فَعُلٌ ، فِعَلٌ ، فَعَلٌ ، و إنَّما طرح وزن فُعِل من الأسماء دون الأفعال لثقل الكسر بعد الضم ، وكذلك طرح وزن فِعُل من الأسماء و الأفعال لثقل الضم بعد الكسر [1] .

والتعليل في هذا الطرح لثقل الكسر بعد الضمّ كما في : دُئِل ، و ثقل الضمّ بعد الكسر كما في : الحِبُك .

ومنه استعمالهم بكثرة في كلامهم بعض الكلمات مُعَلّة كالذي تكون لامه ياءً نحـــو: استحييتُ ، واستبيعتُ ، فقد أعلّوا اليـــاء الأولى إعلال إبدال ، و استبدلوا سكون الحرف السابق لهـــا بحركتها ، وحركتها نقلت إلى الحرف الساكن قبلهـــا فصارتْ : استحيْيْتُ ، و استبْيْعتُ ، وحين التقى ساكنـــان حُذِفتْ اليـــاء فقالـــوا : استحيْتُ و استبعْتُ على وزن استفلت ، وهـــذا رأي سيبويه ، بينما يعلّل المازني ذلك بالثقل لاجتماع ياءين و دخول الزوائد (السين و التـــاء) عليها ، وهو رأي ابن السراج أيضاً ، ويدلّل على ذلك بأنّه عند القول في المثنى : استحيا دليل على

---

(1) الأصول ــ 180/3 ، 181

أنّها لم تحذف لالتقاء الساكنين ؛ لأنَّه يجوز القول : استحييا ، فثقل النطق بها سببٌ في حذف الياء[1] .

ومن الإبدال أيضـــاً ، إبدالهم اللاّمـــات عند استثقالهم للحركة عليهـــا ، مثل إبدالهم اللاّم في عِصِيّ و ثِدِيّ و عِتِيّ (وقد أُبْدِلتْ الياء من الواو استثقالاً) ؛ لأنّه أخفُّ من قولك : عصوو و ثدوو و عتوو ؛ لأنّ ألف عصـــا منقلبة عن واو بدليل النسب اليها : عصويّ ، ثم جُمعتْ على فُعُول : عصوو ، الواو الأولى واو فعول والواو الثانية لام الكلمـــة ، فأبدلوا من الواو الثانية يـــاءً ، فصـــار عصوي ، ثم أدغمت الواو في الياء بعد قلبهـــا يـــاء فصار عُصُيا ، فأبدلوا ضمة العين كسرة لمناسبة الياء ، و أيضاً أبدلوا ضمة الفاء كسرة تبعاً لكسرة العين فصار عِصِيّاً [2].

ومثلما تثقل الضمة على الواو ، يثقُل عند العـــرب اجتماع ياءين أو واوين عند الجمـــع ، لأنّ اليـــاء و الواو الثانية تكون قريبة من الطرف ، وليس بينهـــا و بين آخـــر الكلمة حاجز حصين ، فيهمزون في نحـــو فواعل من : قلتُ و بعتُ فيقولون : قوائـــل و بيائـــع ، وأوائـــل من أول ، و الأصل فيها : قواول و بيايع وأواول [3] .

---

(1) الأصول ــ 250/3 ــ وينظر : شرح المفصل ــ 118/10 ــ والكتاب ــ 389/2 ــ والتصريف ــ 204/2
(2) الأصول ــ 256/3 ــ وينظر : شرح المفصل ــ 35/5 ــ والكتاب ــ 381/2
(3) الأصول ــ 291/3 ــ وينظر : شرح المفصل ــ 91/10

والتصغير بابٌ واسع من أبواب الصرف ، وهو باب يشمل الأسماء فيصغر الثلاثي و غير الثلاثي ، كلٌّ لـــه قواعد و أسس يصغر على أساسها ، ولم يصغر العــرب أين و متى و حيث و مـــا و أيُّهـــم ، وغيـــرها من الضمائر و المبنيات و كذلك استغنوا فيـــه عن تصغير أمسٍ و غـــدٍ من أظرف الزمان ؛ لبعدهما عن التمكن فهي أقرب منزلـــة للحروف ، واستغنوا عن تصغير مـــا سبق ، بتحقيرهم السنة واليوم والليلة والساعة ؛ لأنّها أكثر تمكناً [1] .

ويذكر ابن السراج في حديثه عن الإعلال فيما كانت فاؤه واواً نحو : يوْرِمُ يَوْعِدُ ، يَوْزِنُ ، فإنّ وزنهـــا يَفْعِلُ ، و لمّا وقعت الواو بين يـــاء و كسرة حُذفتْ تخفيفاً ، فصارت : يَرِمُ و يَزِنُ و يَعِدُ ، أمّا اليـــاء التي بقيت في الفعل ، فهي ياء المضارعة ، وجعلوا هذا سارياً في المضارع الذي ليس في أوّله ياء ، و كذلك في الأمر منه والمصدر ، فحذفوا الواو ، وإنْ لم تقع بين ياء و كسرة حملاً لهـــا على المضارع المبدوء بالياء ؛ كي لا يختلف بناء الفعل فيما بُدِئَ بغير ياءٍ [2].

وفي أبنية المصادر تقـــول القاعـــدة الصرفية : إنّ الأفعـــال الملحقة بأبنية الرباعي تكون على وزن فاعل ، فَعّل ، أفعل ، وما كان فيه الإعلال منها (فاعَلَ) نحو: قاتل ، وشاتم ، وقاوم ، وجالس ، فالمصدر منه (مفاعلة) ، نقول : مقاتلة مشاتمة ، مقاومة ، مجالسة ، فالميم جاءتْ عوضاً عن الألف الثانية في (فاعل)

---

(1) الأصول ــ 62/3 ــ وينظر : شرح المفصل ــ 139/5

(2) الأصول ــ 108/3 ــ وينظر : شرح المفصل ــ 59/10 ــ والكتاب ــ 233/2

والهـــاء عوض من الألف التي قبل الآخر في فعـــال، وهي ألف المصدر ، وهذه المصادر جاءتْ في المجمل على غير قياس أفعالها ، فكان الأصل أنْ تأتي قاتل : قِيتالاً وشاتم : شِيتاماً ؛ لأنّ أوّل المصدر مكسور قلبت الألف يـــاءً ، ومن العرب من يحذف هذه الياء استخفافاً ، فيقولون : قتالاً وشتاماً ، ونجد العوض أيضـــاً في وزن (فعّل) نحو : كسّر ، شمّر ، قطّع ، فمصدرهـــا : تكسير ، تشمير ، تقطيع على وزن (تفعيل) ، فكأنّ التاء التي في أوّل المصدر عوضٌ عن التضعيف في العين والياء بدلاً من ألف المصدر[1] .

والأفعـــال أحداثٌ اقترنت مع أزمـــان صنفت إلى ثلاثـــة أصناف : مـــاضٍ ومضارع ، و أمـــر ، أمّـــا من حيثُ البنـــاء و الإعراب فقد انقسمت إلى : فعل معرب وهـــو الفعـــل المضارع الخالي من النونين ــ نون النسوة و نون التوكيد المتصلة بـــه اتصالاً مباشراً ــ و فعلين مبنيين عنـــد البصريين همـــا : الماضي والأمر ــ وعند الكوفيين فعـــل الأمر معرب مجزوم ــ[2] ، ويُبنى المـــاضي على الفتح مـــا لم يعترضه ما يوجب تغير هذا الحكم من ذلك اتّصال ضمائر الرفع به والأفعـــال المعتلة الآخر تُعَلُّ عند اتصال الضمائر بها نحو: غزا و رمى ، تقول: غزوا ، ورميـــا ، بإثبات الياء و الواو ، فلم يقلبوهما رغم تحركهما و انفتاح مـــا قبلهما ، فلم يقل العرب: غزا ورمى ، بحذف الواو والياء ؛ كي لا يلتبس بالواحد[3]

---

(1) الأصول ــ 116/3 ــ وينظر : شرح المفصل ــ 48/6 ــ والكتاب ــ 243/2

(2) الإنصاف ــ 524/2 .

(3) الأصول ــ 371/2 ــ وينظر : الكتاب ــ 276/2

ويذكر أنّ من الإبدال في الحروف ، أنّ الألف في جمع التكسير نحو: خواتم دراهم ، فإنّهم حملوها على ياء التصغير ؛ لأنّها نظيرتها ، فألف التكسير تقع ثالثة ما قبلها مفتوح ، وما بعدها مكسور، وذلك نظير ياء التصغير ، فهي أيضـــاً ثالثة وما قبلها مفتوح وما بعدهـــا مكسور ، تقول : خواتم و خويتم ، و دراهم و دُرَيْهم بحمل التكسير على التصغير[1] .

والاســـم المضاف في النسب ينسب إلى جزئـــه الأوّل في الأصل ، نحـــو : عبد القيس ؛ عبديّ ، وامرؤ القيس : امرئيّ ؛ إلاّ أنّ العرب عدلوا عن هذه القاعدة إلى النسب للكُنى ــ أي الجزء الثاني ــ إذا تشابـــه الجزء الأوّل ، مخافـــة اللّبس فيقولون في النسب إلى ابن كراع ، و أبي بكر ، و ابن الزبير : كراعيّ ، بكـــريّ زبيريّ ؛ لأنّ التشابه في الجزء الأوّل المضاف كثير ، كما أنّهم ركّبوا من الاســـم المضاف اسماً واحـــداً إذا خافوا اللّبس ، يقولون في عبد شمس : عبشميّ ، وعبد الـــدار : عبدريّ[2] .

ويجمع جمع تكسير ، المخُتوم بألف ممدودة نحو: قاصعاء ، ونافقاء ، تجمع على (فعواعل) تقول : قواصع و نوافق ، فشبّهوا ألف التأنيث التي ختمت بهـــا هذه الأسماء بتاء التأنيث في نحو : قصعة و جفنة ففي جمعها تحذف التاء ، نقول: قصاع و جِفان [3] .

---

(1) الأصول ــ 399/2 ــ وينظر : الكتاب ــ 123/2 ــ وشرح المفصل ــ 29/10 ، بتصرف .
(2) الأصول ــ 69/3 ــ وينظر : الكتاب ــ 87/2
(3) الأصول ــ 26/3 ــ وينظر : شرح المفصل ــ 54/5

ويذكر في باب تكسير الصفات أنّها تجيء على تسعة أبنية فَاعِــل ، فَعِيْــل فَعُول ، فَعَال ، فِعَال ، فَيْعِل ، مَفْعِل ، مُفْعَل ، فُعَّل ، ولكلٍّ منها أبنية تأتي عليهــا فمن أبنية (فَعِيْــل) مــا جــاء على (فَعَائِل) نحو : صغير و صغائر ، وكبير وكبائر ، وعظيم وعظائم ، و قــد يستغنون عن فعائل ، بفِعَال ، فيقولون : صغار وكبار وعظام ، وهكذا [1] .

ومما علّل له ابن السراج أيضاً في هذا الباب من أوزان (فَعِيْل) ، ما كان على زنة (أفعال و أفعلاء) ، وهــو مختص بمعتل اللاّم ، نحــو : غني ، شقي صفي ، غوي ، فقد جعلوا هــذه الكلمات في الجمــع : أغنياء ، أشقياء ، أصفياء لأنّهم كرهــوا أنْ يجعلوهــا على وزن (فُعْلاء) ، فيقولون : غُنْيــاء ، صُفْيــاء شُقْيــاء ... ؛ كي لا تقلب الياء فيها ألفاً ؛ لأنّها مفتوحة وما قبلها فتحة [2] .

والنسب إلى الجمع نوعان ، النسب إلى الجمع الصحيح فينسب إلى واحــده و يذكر أنّ بعض الجمع تضاف فيه يــاء النسب لواحده ، نحــو: عبلات ، عبليّ مهالبة : مهلبيّ ، وفي النسب إلى أبنــاء فارس قالــوا : بنويّ على أنّــه اسم لهم و قالوا : أبناوي في إرادتهم جمعاً من القبائل ، مثل قبائل سعد بن زيد مناة ففرقوا بين إرادة التسمية لواحد ، وما أرادوا به الجمع أصلاً [3] .

---

(1) الأصول ــ 18/3 ــ وينظر : الكتاب ــ 208/2 ــ وشرح المفصل ــ 52/5 ، بتصرف
(2) الأصول ــ 17/3 ــ وينظر : شرح الرضي على الكافية ــ 153/2 ــ والمقتضب ــ 219/2
(3) الأصول ــ 70/3 ــ وينظر : الكتاب ــ 89/2 ــ وشرح المفصل ــ 9/6 ، بتصرف .

المبحـــث الثـــالـــث

ـ المستوى النّحْـــوي ـ

النحـــو درسٌ يقـــوم على التراكيب الكلامية و معانيهـــا ، وهـــو مبني على مجموعة من العلاقات التي تربط المعاني ، فتبين المُراد ، فنعرف به الفروق بين الكلمات وإنْ تشابهت في كتابتها ، فإذا وجدنا كتابة غير مُعلَّمة بالحركات ، فإنَّنـــا نفهم الغرض منها من سياق الجمل ، و هذا ما يختص به علم النحو .

ولم يختلف التعليل للمسائل النحويّـــة في كتاب الأصول عن التعليل للمسائل الصوتية ، و الصرفية ، وما أكثر ماعَلل له من قواعد النحو و أبوابه ، ومن ذلك تسميتهم الحركة الملازمة للاسم المبني : الضم ، الفتح ، الكسر ، وإنّمـــا خصوه بهذه التسميات ليفرقوه عن المُعْرب ، فوسموا حركاتـــه بالرفع والنصب والجر أو الخفض [1] .

كذلك في تسميتهم التنوين تنويناً ، وهو في الأصل نون صحيحة ساكنة تلحق آخر الأسمـــاء ، يقول ابن السراج :" وسموها تنويناً ؛ ليفرقوا بينهـــا و بين النون الزائدة المتحركة التي تكون في التثنية والجمع "[2] ، فالنون الزائدة نحو : عظيمان و صالحون ، و التنوين نحـــو : مسلمٌ ، مقاتلٌ ، فالنون التي تزاد بعد أحرف المد و اللين (الألف و الواو في الرفع ، و اليـــاء في النصب والجر) هي في مقـــابلة التنوين في الاسم المفرد ،والذي امتنع كونه في هذه الكلمات عند تثنيتها أو جمعها

إنَّ وأخواتهـــا : حروفٌ تدخل على الجملة الاسميّة فينتسب إليها ركناهـــا

---

(1) الأصول ــ 45/1

(2) الأصول ــ 46/1 ــ وينظر : شرح المفصل ــ 35/10 ــ والكتاب ــ 4/1 ، بتصرف .

ويصبح المبتدأ اسمها، والخبر خبرها، ويذكر ابن السراج أنّ هذه الحروف عملت في المبتدأ والخبر؛ لأنّها أشبهت الفعل الماضي في المعنى لدخولها على الأسماء وفي الحركات في بنائها على الفتح، وأشبهت الأفعال التي تقدّم مفعولها على فاعلها نحو : ضرب زيداً عمروٌ، كما أنّها عملت فيما عملت فيه الأفعال الناقصة (كان وأخواتها) ؛ إلاّ أنّهم فرّقوا بينهما بأنْ قُدِّم المنصوب على المرفوع مع إنّ وأخواتها[1] ، فكان سبب نصبها للمبتدأ علّتين شبهها للأفعال التي تقدّم مفعولها عن فاعلها ، والعلّة الأخرى كي يفرقوا بينها وبين الأفعال الناقصة.

ومن الكنايات (كم) ، ومن المعلوم كونها دالة على الاستفهام أو الإخبار وكم اسم دلّ على اسميتها تقبلها لحرف الجر و الإضافة، تقول : بكم درهماً اشتريت الكتاب ؟ ، وهي بمثابة ألفاظ العقود والأعداد المركبة، بدلالتها على العدد المبهم ، وينتصب تمييزُ كم الاستفهامية تقول: كم درهماً لكَ ؟ وكم كتاباً اشتريت ؟ ولأنّ كم الاستفهامية اسم وصح الابتداء بها ، جعلوا تمييزها منصوباً ؛ ليفرقوا بينه وبين الخبر، يقول ابن السراج : " كم درهماً لك؟ ، ... فينتصب الدرهم بعد كم ، كما انتصب بعد عشرين، وأحدَ عشرَ ؛ لأنّ كم اسم ينتظم العدد كُلَّه ، وخصّ الاستفهام بالنصب ليكون فرقاً بينه وبين الخبر... " [2] .

ويذكر في باب النداء أنّ الاسم المفرد العلم عند مناداته يُبْنى على الضمّ

---

(1) الأصول ــ 315/1 ــ وينظر : شرح المفصل ــ 128/4

(2) الأصول ــ 315/1 ــ وينظر : شرح المفصل ــ 125/4، 126 ــ والكتاب ــ 291/1

لأنّهم شبهوه بالغـــايات نحـــو : قبلُ وبعدُ ، وقد تعرب إذا أضفتهـــا ، تقول: جئت قبلك ومن بعدك، وقد بني ؛ لأنّـــه وقع موقع الأسماء غير المتمكنة ، كالمضمرات والكنايات نحو: الكاف، وأنتم، وهـــذا ؛ لأنّ حال النداء الخطاب تقول: يامحمدون على إرادة القول: ياأنتم ، مثلاً، وقد فرقوا بينه وبينها، بأنّه بني على الحركة ؛ لأنّ الأصل فيه التمكن[1] .

والأسماء الموصولة هي أسماءٌ لا يتم معناها بنفسها، فهي دائمـــاً تفتقر إلى كلامٍ يوضح معناها ؛ لأنّها مبهمةٌ دالةٌ على العموم فقولك: حضر الذي...، ناقص والمستمع يستفهم فيها عن الإخبار عن الذي، والجملة التي تتمم معنى هذه الأسماء هي(صلة الموصول) ولا يتم المعنى إلاّ بها ، ولذلك عُدّا كالشيء الواحد، وهي إمَّا أن تكـــون فعلية نحـــو قوله تعالى : ﴿ **إِلاَّ كَمَـــا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَنُ مِنَ الْمَسِّ**﴾[2] ، ومثل قوله ــ جل وعلا ــ :﴿**يُصْهَرُ بِهِ مَا فِي بُطُونِهِمْ وَالْجُلُودُ**﴾[3] وإمّـــا أنْ تكون اسميّة نحو: جاءني الذي أبوه صديقي، ويشترط في هذه الصلة اشتمالها على عائد يعود على الموصول موافقٌ له ، وكثيراً ما يحذف العرب هذا العائد لاستثقالهم اجتماع ثلاثة أشياء في الصلة ، ركني الجملة والعائد، ورابعهـــا الاسم الموصول فيقومون بتقديره ؛ لأنّهـــم استطالوا الكلام ، فلـــم يستحبّوا حذف

---

(1) الأصول ــ 333/1 ــ وينظر : الكتاب ــ 308/1 ، بتصرف .
(2) البقرة :274
(3) الحج :19

الأركان الأساسية التي لا يقوم الكلام إلاّ بهـــا في جملة الصلة ، فقولـــك : الرجل الذي ضرب زيدٌ ، أخفُّ وأحسنُ من الرجلُ الذي ضربه زيدٌ [1] .

وأسلوب التعجُّب يُعبَّر بـــه عن شدة الدهشة والحيرة من أمرٍ لمْ تجرِ العادة على حدوثه ، و يتعجب من هـــذا الأمر بوزنين قياسيين هما : ما أفْعَلَه وأفْعِلْ به إلاّ أنّه توجد أمورٌ يتعجب منها لوجود معنى التغيير فيها ، تقول : ما أجملَ السماءَ وأكرم بزيدٍ خلقـــاً... وغير ذلـــك ، وأمورٌ لا يجوز التعجب منها من ذلك الألوان والعيوب نحو : سَمُر ، حَمِر ، صَفِر ، حَوِل ، عَوِر ، وعلّة عدم التعجب منها أنّها ضارعتْ الأسماء ، وصارتْ كالخِلْقة ، فلا تجدُّد يُدهَش أو يُحَار منه ، فلا تقول : ما أحمره ، أو ما أعوره ، كما لا يجوز القول : ما أيداه ، و ما أرجله[2] .

الاستثناء المنقطع نوعٌ من أنواع الاستثناء ، لا يكون فيه المستثنى من جنس المستثنى منه ؛ ولكنْ له علاقةٌ به نحو: ما بالدار أحدٌ إلاّ دابّة ، أو ما جاءني أحد إلاّ حماراً ، وهذا النحو من الاستثناء ضارعت فيـــه (إلاّ) (لكنْ) الاستدراكية العاطفة ، فلكنْ لا يكون ما بعدها إلاّ مخالفاً لما قبلها ، و تكون مسبوقة بنفي ، فلمّا كانت (إلاّ) في هـــذا النوع من الاستثناء مسبوقة بنفي ، وما بعدهـــا منقطع عمّا قبلها ، حملها العلماء على (لكنْ) .

تنقسم الأفعال من حيث البناء و الإعراب إلى معربٍ و مبني ، والأصل في

---

(1) الأصول ــ 271/2 ــ وينظر : شرح الرضي على الكافية ــ 42/2 ــ المقتضب ــ 19/3

(2) الأصول ــ 102/1 ،103 ــ وينظر : شرح المفصل ــ 146/7 ــ والكتاب ــ 251/2

الأفعال البناء ؛ إلاّ أنّ الأصل في الفعل المضارع الإعراب ، والعلّة في ذلك كون الفعل المضارع قد ضارع أسماء الفاعلين في بعض أحوالهـــا ، فزيد يضرب في معنى ضارب ، كذلـــك الأصل في الفعل الماضي البنـــاء على حركة و ليس على سكون ، وعلّة ذلك هي مضارعته للفعل المضارع في بعض أحواله ، كمضارعته المضارع المنصوب في نحـــو: أعجبني أنْ تذهبَ ، كذلـــك في وقوعه موقعه في الجزاء نحو : إنْ تقُمْ أقُمْ ، فيقع الماضي محله فتقول : إنْ قُمْتَ قُمْتُ[1] .

وفي باب المنادى المضاف ، أنّ إضافة المنادى قـــد تكون إضافة اسم لاسم آخر نحو : يا عَبْدَ اللهِ و يا غُلامَ زيدٍ ، أو إضافة المنادى لياء النفس(ياء المتكلم) تقول : يـــا غلامي و يا أمي ، وهذه الياء يحذفها بعض العرب وهو الأجود طلباً للخفَّةِ ولكثرة ذلـــك في استعمالاتهم ، و تبقى الكسرة دليلاً عليها فيقولون : يا ربِّ ويا ابن عمِّ ويا ابن أمِّ ، وفي نحو قولـــه تعالى :﴿**يَعِبَـــادِ فَاتَّقُونِ**﴾[2] لأنّهم جعلوا هذه الياء كالتنوين في نداء المفرد نحو : يا زيدُ ؛ لأنّها بدلاً منه فلما حذفوا التنوين من نداء المفرد ، حذفوا الياء في هذا الموضع ، فهي مثله أيضاً لا تقوم ولا تؤدّي معنىً بنفسها ، وأيضاً لا يختل المعنى بحذفها ، فكان حذفها أخفُّ عند استعمالهم للمنادى المضاف إلى النفس[3] .

من أسباب منع الاسم من الصرف ، (العُجْمَة) نحو : إبراهيم وإسرائيل و إسحق

---

(1) الأصول ــ 145/2 ــ وينظر : شرح المفصل ــ 4/7 ، بتصرف .
(2) الزمر : 15
(3) الأصول ــ 341/1 ــ وينظر : شرح المفصل ــ 11/2 ــ والكتاب ــ 317/1 ،318 بتصرف .

وغيرهـــا ؛ ولكنّهم جاوزوا هذه القاعدة مع أسمـــاء العلم المذكر الأعجمية الثلاثيّة الساكنة الوسط نحـــو: نوح و لوط وهود ، كما في قولـــه تعالى : ﴿ **امْرَأَتَ نُوحٍ وَامْرَأَتَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ** ﴾ [1] ، فقد صرفوها لخفتها[2]

الأسباب التي تمنع الاســـم من الصرف تسعة ، وواحـــد من هـــذه الأسباب التأنيث اللاّزم نحـــو : سعاد ، طلحة ، أمّا ما كانت به علامة التأنيث الفارقة بين المذكر و المؤنث كالصفات نحو : قائمة و قاعدة فهي مثل التاء في الأفعال نحو : ضربت ، صنعت ، غير مانعة من الصرف ؛ لأنّها جيء بها فقط فرقاً بين المذكر و المؤنث[3] .

حروف العطف لا يستغنى المعنى عنهـــا ففي مثـــل قولـــك : مررت بزيدٍ وعمراً ، و ذهبت إلى أبي بكرٍ و خالداً ومـــا إلى ذلك ، فعمراً و خالداً منصوبان مع وجود واو العطف ومعطوفٌ عليـــه مجرورٍ ، فـــالعطف هنـــا على الموضع لأنّهما لم يأتيا مجرورين و الفعل لازم ؛ وإنّما نصبا على تقدير فعلٍ متعدّ تقديره : أتيتُ عمراً ، أو أتيتُ خالداً ، ولمّا دلّ الفعلان اللازمان : مرّ وذهب على المعنى استغني بهما عن العامل الثاني بعد واو العطف ، ومن ذلك قول الشاعر:

جِئْنِي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرٍ لِقَوْمِهِمُ * أوْ مِثْلَ أسرةِ مَنْظُوْرِ بنِ سَيّارِ

---

(1) التحريم : 10
(2) الأصول ــ 92/2 ــ وينظر : شرح المفصل ــ 70/1 ــ والمقتضب ــ 353/3
(3) الأصول ــ 83/2 ــ وينظر : الكتاب ــ 15/2 ــ وشرح المفصل ــ 59/1

على تقدير : هات مثل أسرة منظور[1] .

يعرف المتكلّم و المخاطب بوجود علامة ظـــاهرة وهـــو الضمير في نحو : صنعتُ ، كتبتُ ، أو فَعَلتُ ، وما إلى ذلك ، أمّا في نحو : صنع و فعل فالمتحدث عنه غائب وبالتالي عدم وجود ضميرٍ ظاهرٍ دالٍّ عليه صار علامة له ، واستغني عن إظهار الضمير ، بينما إذا أسقط الضمير الدال على المتكلم نحو: فعلتُ ، كتبنا لالتبس بالغـــائب ، وفي المضـــارع فقد استُغني عـــن إظهـــار الضمير بـــأحرف المضارعة ، تقول : أنا أفعل ، ونحن نسمع ... وهكذا [2] .

نداء الترخيم بابٌ تحذف فيه أواخر الكلمات ، فإنْ كـــان الاسم رباعياً حذف آخر حرف فيه ، وإذا حُذف آخر حرفٍ منه ففيه وجهـــان : إبقاء الحركة الأصليّة على لغة من ينتظر الحرف المحذوف و يقدره كأنّه موجود ، والبنـــاء على الضم على لغة من لا ينتظر الحرف المحذوف ، فيقول في : يا حارث : يا حارُ ، وفي يا جعفرُ: يا جعفُ ــ بالبناء على الضم ــ و كذلك مـــا كان به حرف زائد نحو : حولاي ، وبردراي [3] بزيادة ألف التأنيث في آخره ، عند التسمية بـــه ، و يذكر ابن السراج أنّه يرخم عند ندائه بحذف الألف وحدهـــا ، كما تحذف هـــاء التأنيث

---

(1) الأصول ــ 65/2 ــ وينظر : الكتاب ــ 86/1 ، بتصرف .

(2) الأصول ــ 115/2 ــ وينظر : شرح المفصل ــ 92/3 ــ والكتاب ــ 380/1

(3) حولايـــا : تحاويـــل الأرض : أن تخطيء حولاً وتصيب حولاً ، والحولول الشديد الاحتيال ، وذو حوال كسحاب ، قيل من أقيال اليمن ، وحال عن العهد حولاً ، انقلب وحال لونه أسود ، وحال إلى مكان آخر ، أي تحول ، وحال الشخص ، أي تحرّك ، والحول والحيلة والقوة واحد .

بردرايا : برود الظل ، أي طيب العشرة ، وأبرده الثرى والمطر بردهما ، وهذا الشيء مبردة للبدن . قال الأصمعي : " قلتُ لأعرابي ما حملكم على نومة الضحى ؟ قال : إنّها مبردة في الصيف ، مسخنة في الشتاء والباردة الغنيمة الحاصلة بغير تعب .

تاج العروس ــ السيد محمد مرتضى الزبيدي ــ دار صادر ، بيروت ــ دون طبعة 1966 ــ 301/2 و297/7 ــ بتصرف .

وحدها في نحو : يا فاطم ترخيماً لفاطمة ، يقول ابن السراج :" لأنّ الحرف الذي قبل آخره متحرك ، فأشبهت الألف التي للتأنيث ، الهاء التي للتأنيث "[1] ونحو قول الجُهَيْنة [2] :

يَا هَوْذَ ذَا التَّاج إنَّا لاَ نَقُوْلُ سِوَى * يَا هَوْذَ يَا هَوْذَ إمَّا فَادِحٌ دَهِمَا

أي يا هوذة .

من مرفوعات الأسمـــاء (الفاعل و نائب الفاعل) ، و الفاعل هـــو الاســـم الدال على من وقع منه الفعل نحو : حضر زيدٌ وغادر الزائرُ ، أو تعلّق به نحو: مرض زيدٌ و مات عمروٌ ، أمّا نائب الفاعل فهو اسم يرتفع بعد فعل مبني للمفعول أو بعد اسم المفعول ؛ لينوب عن فـــاعله ؛ لأغراضٍ متعدِّدة نحو: سُمِعَ الخبرُ وما مضروبٌ زيدُ ، فلمّا صَحّ أنْ يكون المفعول نائباً عن الفاعل ، كان لابُدّ من تغيير صيغة الفعل للفرق بينهمـــا ، فكـــان بناء الفعل المبني للمعلوم بفتح فائِهِ بينما بُنِي الفعـــل المبني للمجهول على ضمِّ فائِهِ ، وكسر أو فتح عينه ، حسب نوع الفعـــل يقول ابن السراج : " إذ كانوا قد فرقوا بينهما فجعلوا (ضَرَبَ) للفاعل مفتوح الفاء و(ضُرِبَ) للمفعول مضموم الفـــاء مكسور العين"[3] .

---

(1) الأصول ــ 360/1 ــ وينظر : الكتاب ــ 339/1

(2) الجهينة : هي سُعْدى بنت الشمردل ، من قبيلة جهينة . والهوذ في البيت : هي القطاة الأنثى ، وبها سمي الرجل هوذة .

شجرة الذر في تداخل الكلام بالمعاني المختلفة ــ صنعه الإمام: أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللّغوي ــ ت351 ــ قدّم له و حققه وعلّق عليه محمد عبد الجواد ــ دار المعارف ، مصر ــ ط2 1968 ــ ص79

(3) الأصول ــ 73/1 ــ وينظر : شرح المفصل ــ 71/7 ــ والكتاب ــ 18/1

ويذكر في باب التقديم والتأخير نحو : هذا يومُ تضربُ زيداً ، لا يجوز تقديم زيدٍ على يومٍ ولا على تضربُ ، وقد أجازوا : أنـــا طعامك غيرُ آكلٍ، بحمله على (لا)، فكأنّ (غير) هنا واقعة موقع(لا) ، فاستغني بغير عن لا ، يقول ابن السراج : " والحقُّ في ذا عندي أنْ يكون طعامك منصوباً بغير آكلٍ هذا ؛ و لكنْ تُقَدِّر ناصباً يفسره (هذا) ، كأنّك قلت : أنا لا آكل طعامك واستغنيت ب(غير آكل) " [1] .

ويفرقون بين المتمكن و غير المتمكن في بـــاب الإضافة ليـــاء المتكلم فعند ضافة غلامٍ مثلاً إلى يـــاء المتكلم تقول : غلامي ، و قاضون عند إضافتها ليـــاء المتكلم تقـــول : قـــاضيّ ، وفي مسلمون : مسلميّ ، ويذكر ابن السراج أنّ مـــن العرب من يقول في الإضافة إلى بشرى : بُشرايَ ، بفتح اليـــاء ، بشريّ و يقول: " وأمّا قولهم عليَّ : عليك ، ولديَّ : لديك ، فإنّما ذلك ليفرقوا بينها و بين الأسماء المتمكنة ". و أيضـــا لأنّهـــا أشبهتْ الأفعـــال في قلب ألفيهـــا ياء عند اتصالهـــا بالضمائر مثل : أعطى : أعطيت [2] .

وفي حديثه عن إعراب الفعل معتل الآخر ، يذكر أنّه في حال النصب تظهر علامة الإعراب ــ الفتحة ــ ما عدا معتل الآخر بالألف ؛ لتعذُّر ذلك ، تقول: كي يغزوَ ، و لن يرميَ ، وهو هنا يتساوى مع الصحيح نحـــو : لن يقتلَ ، كي يلعبَ

---

(1) الأصول ــ 228/2 ــ وينظر : المقتضب ــ 377/4 ، بتصرف .
(2) الأصول ــ 365/2 ــ وينظر : الكتاب ــ 104،105/2 ــ والحُجّة في القراءات ــ ابن خالويه ــ 32/1

أمّا في حال الرفــع فمع تساوي المعتل و الصحيح في الحــكم الإعــرابي ــ الرفع بالضم ــ إلا أنّ الحركة لا تظهر على المعتل ؛ بــل يُسكّنْ حرف العلّة تقول : هو يرمي ، وهذا يغزو ، وفي الصحيح هذا يقتلُ ، و يذهبُ ، وإنّما امتنع ظهور الضمّةِ على آخر المعتل لثقل النطق به مضموماً ، فلا تستطيع القول:يغزوُ أو يسعىُ أو يرميُ [1] . يعني بذلك أنّ ظهور الضمة على المعتل بالواو أو اليــاء فيه ثقل .

و يذكر أنّ لام الجر في نحــو: لِعبدِ اللهِ مالٌ ، مكسورة عند النطق بهــا مع الاسم الظاهر ، و الأصل في هذه اللاّم الفتح ، فعند اتّصالها بالكنايات تقول : لك ولــه؛ إلاّ أنّهــا كسرت مع الظاهر حتّى لا تلتبس بلام الابتداء المفتوحة ، نحــو: لعمروٌ أذكــى من خالدٍ ، فكسر لام الجرّ ؛ للفرق بينهمــا ، و لأمن اللّبس علــى السامع[2] .

لم ، لمّا ، لام الأمر، لا الناهية ، هي أحرفٌ تدخلُ على الأفعال المضارعة و تجزم فعلاً واحــداً ، تقول : لــمْ يضربْ ، ولمّا يأتِ ، لا تسعَ ، و لتدعُ ، ولا يجوز حذف هذه العوامل ؛ لأنّها ضعيفة ، فلا تعمل إذا حُذفتْ ، فلا تقول مثلاً في إعراب يضربْ : هو فعلٌ مضارعٌ مجزوم بلمْ محذوفة ، ولا يجوز ذلك حتى في

---

(1) الأصول ــ 164/2

(2) الأصول ــ 124/2 ــ وينظر : الكتاب ــ 389/1 ــ وشرح المفصل ــ 26/8

الضرورة الشعرية ، و قد جوزوا ذلك مع لام الأمر ، في نحو قــول الشاعر متمم بن نويرة يرثي أخاه مالك بن نويرة :

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ البَعُوْضَةِ فَاخْمِشِي * لَكِ الوَيْلُ حُرَّ الوَجْهِ أو يَبْكِ مَنْ بَكَى

على تقدير: أو لِيبكِ ، ولا يجــوز هــذا مع غير لام الأمر؛ لئــلا يلتبس الإيجاب بالسلب[1] .

ويذكر في حديثه عن الحروف التي أشبهتْ الأفعال (إنَّ وأخواتهــا) ، أنّ (إنّ) إذا خُفِّفتْ ، فالأكثر إلغــاء عملها مــع إفادتها للتوكيد ، و يجب أنْ تلزمها اللاّم (الفارقة) عوضاً عمّا حُذِفَ منها ، و للفرق بينهــا و بين إنْ النافية تقول : إنْ زيدٌ لقائِمٌ ، ومن ذلك قوله تعالى :﴿**إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ**﴾ [2] وقولــه جلّ وعلا :﴿**وَإِنْ وَّجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَسِقِينَ**﴾[3] ، فإذا قلت : إنْ زيدٌ قائمٌ ، فإنْ نافية أي ما زيدٌ قائمٌ ؛ لِخلو الخبر من اللاّم[4] .

والمشتقات هي أسماء عملت عمل أفعالهــا لمشابهتها لهــا في بعض الأمور منهــا اســم الفاعل الذي حُمِل في العمل على الفعل ، ولذلك عمل عمله من حيثُ التعدّي و اللُّزوم ، فاسم الفاعل من كَتَبَ : كاتِبٌ درسَهُ ، ومن قَعَدَ : قاعدٌ ، فهو مثله تماماً في هذا الأمر ، و يقولون : اسم الفاعل فرع الفعل في العمل ، ومنهــا

---

(1) الأصول ــ 157/2 ــ وينظر : الكتاب ــ409/1 ــ وشرح المفصل ــ60/7 ، بتصرف.
(2) الطارق : 4
(3) الأعراف : 101
(4) الأصول ــ 217/2 ــ وينظر : شرح المفصل ــ 72،71/8 ــ والكتاب ــ 311/2 ــ والمقتضب ــ 56/2

الصفة المشبهة باسم الفاعل ، فهي فرع الفرع، ومن قاعدتها مسألة(حَسَن وجهه) فإنّه يجوز فيها عدة أوجـــه ، من اتصال أحد الكلمتين أو كليهما بالألف و الـــلاّم وأوجه التعريف و عدمـــه ،من ذلك أنّهم يقولون : فلان حَسَنُ الوجه ، ومنهم من يحذف الألف و اللام فيقول : حسن وجهاً ، ومنهم من يحذف الألف إذا قصدوا به وجها بعينه ، فيأمنون بذلك اللبس من إرادة غيره ، كذلك لما في حذفها من الخفة في كلامهم[1] .

---

(1) الأصول ــ 133/1 ــ وينظر : شرح المفصل ــ 84/6 ، بتصرف .

الخَــاتِمَــة

عندما أتممتُ كتــابة هذه الدراسة ، وضعت تصورات ، خرجتُ منهــا بنتائج وهي :

1) إنّ كتاب الأصول لم يكن كتــاب تقعيد نحْوي فحسب ، أو مجرد ترتيب لكتاب سيبويه ؛ وإنّمــا هو كتابٌ درس فيه ابن السراج الأصول متأثراً بالمنطق ، وهــو أصولي تنــاول فيه الاستحسان ، واستصحاب الحال ، والقيــاس .... وغيرها من الأصول ، وأكبر دليل على ذلك ، هذه الدراسة التي ضمّتْ من القياس العلل التي وردت فيــه وقد وجدته معلّلا للظاهرة الواحدة بأكثر من علّة ، بما أسمــاه العلل الثواني والثوالث.

2) إنّ العلّة تطوّرتْ ضرورية ؛ لتفسير الظواهر اللغويّة ، واهتمّ العلماءُ بها ببيان شروطها ، وقوادحها ، ومسالكها، فهي مهمّة للعلم والعلماء .

3) هنــاك توافق كبير بين الأصول الفقهيّة والكلاميّة الفلسفيّة ، والنحْويّة ، وكــلٌّ منها أثّر في الآخر لاختلاطه به ، وقد يظنُّ الدارس عند قراءته لهذه الدراسة ، أنّه لاعلاقة لهذا المبحث بمضمونها ، ومــا كان عرضي له ؛ إلاّ لأنّ العلّة ركنٌ من أركــان القياس ، ومهمّة في تفسير الظواهر ، والقياس أصلٌ من الأصول في كل تلك العلوم .

4) إنّ التعليل ظلّ تعليميّاً ، بسيطاً منذ زمن التقعيد ، حتّى القرن الثالث ، ثمّ تطوّر تطوّراً كبيراً بـــأثر الترجمة ، وقــد ساهم في توضيح القواعد ، فقد كـــانتْ رغبة النحاة الوقوف على الحكمة من القاعدة النحويّة ، وتمكينها ، وتثبيتها ، وفي إثراء اللّغة ، وأنّهـــا لم تكن تمحُّلاً ولا تسلية أو تبدّع من قبل العلماء ؛ بل أظهر التعليل الحكمة التي اتّسمتْ بهـــا لغتُنـــا العربيّة في بدايات القرن الثاني ، فابن أبي إسحق قيل عنه إنّه أول من بعج النحو ، ومدّ القيـــاس ، وشرح العلـــل ، حدث هذا بعد الانتهاء من وضع المناهج اللُّغويّة بقليل .

5) كثيراً مـــا يُظنّ أنّ التعليل نتاج المنطق الأرسطي اليوناني ؛ ولكن التعليل لـــم يُعرف بعد اختلاط العرب مع غيرهم ، أو بعد ترجمة العلوم ؛ بل عُرف قبل ذلك والتشابه الذي وُجد بين القياس اليوناني والقياس العربي في القواعد ، نتج من تأثر العلوم بعضها ببعض .

6) إنّ كتـــاب الأصول لم يكن يقتصر فيه ابن السراج على آرائه وتعليلاته ؛ بـــل كـــان يرجع لأقوال أساتذته الذين سبقوه مستقلاً عنهم في بعض الأحيان ، كما أنّه خرج عن آراء البصريين ، موافقاً للكوفيين في بعض العلل والأحكام .

7) لم تكن العلل عند ابن السراج عللاً جدليّة ، منطقية مثلمـــا آلت إليـــه في زمن الزجاجي وابن جنّي ومن تلاهما ؛ بل كان تعليله لغويّاً ، تعليميّاً ، قياسيّاً .

وأخيراً أسأل الله العون والتوفيق ، والاستفادة ، وأسأله أنْ يصلّي علـــى الحبيب المصطفى محمد ــ صلّى الله عليه وسلم ــ سلاماً ملء السموات و الأرض .

وآخر دعوانا أنْ الحمد لله ربُّ العالمين .

المـــراجـــع

المصحف الشريف ــ برواية قالون عن نافع .

1) **ابن الأنباري وجهوده في النحو** ــ تأليف جميل علوش ــ الدار العربيّة للكتاب ، ليبيـــا تونس ــ دون طبعة **1981**

2) **أثر الدلالة النحويّة واللّغويّة في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعيّة** ــ عبد القادر عبد الرحمن السعدي ــ مطبعة الخلود ــ ط**1 1986**

3) **الإحكام في أصول الأحكام** ــ سيف الدين أبي الحسن الآمدي ــ مؤسسة الحلبي وشركاه ــ ط**1 1968**

4) **ارتشاف الضرب** ــ أبو حيـــان الأندلسي ــ ت **745** ــ تح مصطفى أحمـــد النمـــاس ــ مكتبة القضحاني ــ ط**1 1984** .

5) **الإرشاد إلى علم الإعراب** ــ الكيشـــي ــ ت**695** ــ تح : عبد الله الحسينـــي ، ومحســـن العميري ــ جامعة أمُّ القرى ، مكة ــ ط**1 1989** .

6) **إرشـــاد الفحول إلـــى تحقيق الحق من علم الأصول** ــ تأليف : محمد بن علي بن محمد الشوكاني ــ دار الفكر ، بيروت ــ دون طبعة ودون تاريخ .

7) **أسرار العربيّة** ــ أبو البركات عبد الرحمن الأنباري ــ ت**577** ــ دار الآفاق العربيّـــة ــ تح : محمد بهجة البيطار ــ دون طبعة ودون تاريخ .

8) **الأشباه و النظائر في النحو** ــ أبو الفضل جلال الدين السيوطي ــ ت**911** هـــ ــ تـــح : طه عبد الرؤوف سعد ــ مكتبة الكليات الأزهريّة ــ طبعة جديدة **1975** .

9) **أصول الفقه الإسلامي** ــ محمد مصطفى شلبي ــ دار النهضة العربيّـــة ، بيروت ــ دون طبعة.

10) **أصول الفقـــه** ــ محمد أبو زهرة ــ دار الفكر العربـــي ــ دون طبعـــة ودون تاريـــخ

11) **أصول النحـــو العربي في نظر النحـــاة ورأي ابن مضاء وضوء علـــم اللغة الحديـــث** د. محمد عيد ــ عام الكتب ــ دون طبعة ودون تاريخ .

12) **أصول النحو العربي** ــ محمود أحمد نحلة ــ دار الثقافة العربيّة ، بيروت ــ ط**1 1987**م

13) **الأصول في النحو** ــ أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي ــ ت**316** هـ ــ تح: عبد الحسن الفتلي ــ مؤسسة الرسالة ــ ط**3** **1988** .

14) **الأصول** ــ تمّام حسّان ــ عالم الكتب ــ ط**1** **2000** .

15) **الإعــراب في جدل الأعراب ولمع الأدلّة في أصول النحو** ــ أبو البركات الأنبــاري ــ ت**577** ــ تحقيق سعيد الأفغاني ــ مطبعة الجامعة السوريّة دون طبعة **1957** .

16) **الأعلام** قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ــ تأ : خير الدين الزركلي ــ دار العلم للملايين ، بيروت ــ ط**6** **1984** .

17) **الاقتراح في علم أصول النحو** ــ جلال الدين السيوطــي ــ ت**911** ــ تح : محمد حسن الشافعي ــ دار الكتب العلميّة ، بيروت ــ ط**1** **1998** .

18) **الإمتاع والمؤانسة** ــ أبو حيّن التوحيدي ــ ت**400 هـ** ــ تح : حسن السندوسي ــ لجنة التأليف والترجمة والنشر ، مصر ــ ط**1** دون تاريخ .

19) **أنبــاه الرواة على أنباه النحــاة** ــ جمال الدين أبي الحسن القفطي ــ تح : محمد أبــو الفضل إبراهيم ــ مطبعة دار الكتب المصريّة ــ ط**1** **1952** .

20) **الانتصار لسيبويه على المبرد** ــ أبو العباس أحمد بن ولاّد التميمي النحــوي ت**332 هـ** تح : زهير عبد المحسن سلطان ــ مؤسسة الرسالة ، بيروت ــ ط**1** **1996م** .

21) **الإنصــاف في مسائل الخلاف بيــن النحويين : البصريين والكوفيين** ــ أبو البركــات الأنبــاري ــ ت**577** ــ تــأليف : محمد محي الدين عبد الحميد ــ المكتبة العصريّــة بيروت ــ دون طبعة **1993** .

22) **الإيضاح في شرح المفصل** ــ أبو عمر عثمان بن الحاجي النحوي ــ ت **646هـ** ــ تح : د. موسى بنــاي العليلي ــ وزارة الأوقــاف والشؤون الدينية ــ دار إحيــاء التراث ــ الجمهورية العراقية ــ دار العلوم ــ مطبعة العاني بغداد ــ دون طبعة **1982م** .

23) **الإيضاح في علل النحو** ــ أبو القاسم الزجاجي ــ ت**337** هـ ــ تح : د. مازن المبارك دار النفائس ــ ط**6** **1996** .

24) **البدور الزاهرة في القراءات العشــر المتواترة من طرفي الشاطبية و الدّرّة** ــ تأليف : عبد الفتاح عبد الغني القاضي ــ دار السلام ، القاهرة ط**1** **2004 م** .

25) **البسيط في شرح الجمل** ــ أبي الحسن ابن الربيع ــ ت**688** هـ ــ دار الغرب الإسلامي بيروت ــ ط**1** **1986** .

26) **بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنحاة** جلال الدين السيوطي ــ تح : د.محمد عمر ــ مكتبة الخانجي ، القاهرة ــ ط**1** **2005**

27) **تــاج العروس** ــ السيّد محمد مرتضى الزبيدي ــ دار صادر ، بيروت ــ دون طبعــة **1966** .

28) **تاريخ الأدب العربي** ــ كارل برو كلمان ــ نقله إلــى العربيّة د. رمضان عبد التواب ــ راجعه : د. السيد يعقوب بكر ــ دار المعارف ، مصر ــ دون طبعة و دون تاريخ .

29) **تاريخ الفكر الفلسفي** ــ أرسطــو والمدارس المتأخرة ــ د. محمد علي أبو ريّان ــ دار المعرفة الجامعة ــ ط**3** **1972** .

30) **تاريــخ الفلسفة اليونانيّــة** ــ يوسف كرم ــ مكتبة النهضة المصريّــة ــ ط**5** **1966** .

31) **تاريخ بغداد** أول مدينة إسلاميّة منذ تأسيسها حتى سنة **463 هـ** ــ للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ــ ت**463 هـ** ــ دارالفكر ، بيروت ــ دون طبعة ودون تاريخ

32) **التبيان في إعراب يعرض لأهم وجوه القراءات ويعرب جميع آي القرآن** ــ تأ : أبــو البقــاء عبد الله بن الحسين العكبري ــ ت**616 هـ** ــ تح : علــي محمد البجاوي ــ دار الشام للتراث ، بيروت ــ دون طبعة **1976** .

33) **التبيين عن مذاهب النحويين والبصريين والكوفيين** ــ أبو البقاء العكبري ــ ت **538هـ** د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ــ دار العرب الإسلامي ، بيروت ط**1** **1987م** .

34) **التعليل اللّغوي في كتاب سيبويه** ــ رسالة دكتوراه ــ إعداد : شعبان محمد عوض .

35) **تقويم الفكر النحوي** ــ علي أبو المكارم ــ دار الثقافــة ، بيروت ــ دون طبعــة ودون تاريخ .

36) **حاشية الصبّان** ــمحمد بن علي الصبّان على شرح علي بن محمد الأشموني لألفيّة ابــن مالك ــ المكتبة الكبرى ، مصر ــ دون طبعة **1931** م .

37) **الحجة في علل القراءات السبع** ــ أبو الحسن بن أحمد بن خالويه الفارسي ــ تح : علي النجــدي ناصف ، ود. عبد الحليم النجــار ، ود. عبد الفتــاح الفتلي ــ مراجعة : محمد علي النجار ــ دون طبعة ودون تاريخ .

38) **الخصائص** ــ أبو الفتح عثمــان بن جنّي ــ ت**392 هـ** ــ تح : عبد الحكيم بن محمد ــ المكتبة التوفيقيّة ــ دون طبعة ودون تاريخ .

39) **الدراســات اللغويّة عند العرب إلى نهاية القرن الثالث** ــ محمد حسين آل ياسين ــ دار مكتبة الحياة ، لبنان ــ ط**1 1980** .

40) **الدراسات النحويّة واللغويّة ومنهجها التعليمي في البصرة إلى القرن الثالث الهجري** ــ جاسم السعدي ــ وزارة التربية ــ ط**1 1973** .

41) **ديوان الأعشى** ــ ت **629** ــ دار صادر ، بيروت ــ دون طبعة **1966**.

42) **ديوان الفرزدق** ــ قدّم له وشرحــه : مجيد طراد ــ دار الكتاب العربي ، بيروت ــ ط**2 1994** م.

43) **ديوان امرئ القيس بن حجر الكنْدي** ــ ت**540** ــ بشرح : محمد بن إبراهيم الحضرمي قدّم له وحققــه : د. أنور أبو سويلــم ، ود. علي الهروط ــ ساعد على تحقيقه د. علي الشوملي ــ دار عمّار ، الأردن ــ ط**1 1991** .

44) **ديوان حسان بن ثابت** ــ شرحــه وكتــب هوامشه وقدّم لــه الأستاذ : عبدأ مهنّا ــ دار الكتب العلميّة ، بيروت ــ ط**3 2002** .

45) **ديوان جرير** ــ بشرح محمد بن حبيب ــ تح د. نعمان محمد أمين طه ــ دار المعارف القاهرة دون طبعة **1971**م .

46) **الرد على النحاة** ــ أبو العباس ابن مضاء القرطبــي ت **092هـ** ــ تح شوقي ضيف ــ دار المعارف ،مصر ط2 **1982**م .

47) **الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه** ــ د. مــازن المبارك ــ دار الكتــاب اللبناني ، بيروت ــ ط**1 1974** .

48) **ســر صناعة الإعراب** ــ تأ : أبو الفتح عثمان بن جني ــ ت**392 هـ** ــ تح : د. حسن هنداوي ــ دار القلم ، دمشق ــ ط**1 1985** .

49) **شجرة الدر في تداخل الكلام بالمعاني المختلفة** ــ صنعه الإمام : أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللّغوي ــ ت**351** ــ قدّم له وحققــه وعلــّق عليــه ــ محمد عبد الجواد ــ دار المعارف مصر ــ ط**2 1968**م .

50) **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** ــ أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي ــ ت**1089** المكتب التجاري للطباعة و النشر و التوزيع ــ دون طبعة ودون تاريخ .

51) **شرح أبن عقيل على ألفية ابن مالك** ــ بهــاء الدين ابن عقيل ت **796** ــ تأليف : محمد محي الدين عبد الحميد ــ ط**2** دون تاريخ .

52) **شرح الأشموني على ألفيّة ابن مـــالك** ــ تح : محمد محي الدين عبد الحميد ــ مكتبـــة النهضة المصريّة ــ ط**1** **1955** .

53) **شرح التسهيل لابن مالك** ــ جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الحيّاني الأندلســـي ــ ت**672** ــ تح د. عبد الرحمن السيد ــ د . محمد بدوي المختون ــ هجر للطباعة والنشر ط1 1990م .

54) **شرح التصريح على التوضيح** ــ خالد عبد الله الأزهري على ألفيّة ابن مالك ــ ابن هشام الأنصاري ــ دار الفكر ، بيروت ــ دون طبعة ودون تاريخ .

55) **شرح الرضي على الكافية** ــ تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ــ جامعة قاريونـــس ط**1** **1978** .

56) **شرح المفصل** ــ موفق الدين بن يعيش النحوي ــ ت **643هـ** ــ عالم الكتب بيروت ــ دون طبعة ودون تاريخ .

57) **شرح شافية ابن الحاجب** ــ رضي الدين الاستراباذي النحوي ــ ت**686** ــ تح : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محي الدين عبد الحميد ــ دار الفكر العربي ــ دون طبعة **1975** .

58) **صون منطوق الكلام ــ عن فنون المنطق والكلام** ــ جلال الدين السيوطي تح : علـــي سامي النشار ــ دون طبعة ودون تاريخ .

59) **طبقات الأمم** ــ تأليف : القاضي ابن صاعد الأندلســـي ــ ت**462 هـ** ــ حققه وشرحـــه وذيّلـــه بالفهـــارس ، المستشرق : لويس شيخو ــ المطبعة الكاثوليكيّة ، بيروت ــ ط**1** **1330** .

60) **طبقات الشعراء ــ** ابوعبدالله محمد بن سلاّم الجمعي ــ تح : د. عمر فاروق طبـّاع ــ دار الأرقم بن أبي الأرقم ــ ط 10 ــ 1997م .

61) **طبقات النحويين واللّغويين** ــ أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي ــ تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ــ دار المعارف ، مصر ــ دون طبعة **1973** .

62) **ضحى الإسلام** ــ أحمد أمين ــ مكتبة النهضة المصريّة ــ ط**3** **1964** .

63) **ظاهرة الإعراب في النحو وتطبيقها في القرآن** ــ أحمد سليمان ياقوت ــ دار المعرفـــة الجامعية ــ ط**1** **1994** .

64) **ظاهرة التنوين في اللغة العربيـــة** ــ تأ : د. عوض المرسي جهاوي ــ دار الرفاعـــي بالرياض ، مكتبة الخانجي ، بالقاهرة ــ **ط1** **1982** .

65) **ظـــاهرة قياس الحمل فـــي اللّغة العربيّة بين علمـــاء اللّغـــة القدامـــى والمحدثيـــن ــ** د. عبد الفتاح البجّة ــ دار الفكر ــ ط**1** **1998** .

66) **الظواهر اللّغويّة في التراث النحوي ، الظواهر التركيبيّة** ــ علي أبو المكارم ــ القاهرة الحديثة للطباعة ، القاهرة ــ ط**1** **1968** .

67) **العقد الفريد** ــ الفقيه أحمد بن محمد عبد ربه الأندلسي ــ تح محمد سعيد العريان ــ دار الفكر ــ دون طبعة ودون تاريخ .

68) **علل النحو** ــ أبو الحسن محمد بن عبد الله الورّاق ــ ت**381** هـــ ــ تح : محمود محمد نصّار ــ دار الكتب العلميّة ، بيروت ــ ط**1** **2002** .

69) **علم أصول الفقه** ــ عبد الوهاب خلاف ــ دارالقلم ، الكويت ــ ط**15** **1983** .

70) **عيون الأنبـــاء في طبقـــات الأطباء** ــ تأليف : ابن أبي أصيبعة ــ دار الثقافة العربيّـــة بيروت ــ ط**2** **1987** .

71) **فقه اللّغة في كتب العربيّة** ــ عبدة الرجحي ــ دار النهضة العربيّة ، بيروت ط**1** **1974** .

72) **الفكر اللغوي** ــ محمد فتيح ــ دار الفكر العربي ــ ط**1** **1989** .

73) **الفهرست** ــ أبـــو الفرج محمد إسحق المعروف بابن النديـــم ــ ت**380** هـــ ــ خطّـــه وشرحـــه وعلّق عليه وقدّم لـــه : د.يوسف علي طويل ــ وضع فهارسه : أحمد شمس الدين ــ دار الكتب العلمية ، بيروت ــ دون طبعة **1996** .

74) **في أصـــول اللّغة والنحـــو** ــ د. فؤاد حنّا ترزي ــ مطبعة دار الكتب ، بيروت ــ دون طبعة **1969** م .

75) **في أصول النحو** ــ سعيد الأفغـــاني ــ المكتب الإسلامي ، بيروت ــ دون طبعة **1987**.

76) **القيـــاس في النحو العربي ، نشأته و تطوره** ــ د. سعيد جاسم الزبيدي ــ دار الشروق ط**1** **1997** .

77) **القياس في النحو ، مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريّة لأبي علي الفارسي ــ** د. منى الياس ــ دار الفكر ــ ط**1** **1985** .

78) **كتاب التعريفات** ــ علي بن محمد الشريف الجرجاني ــ ت**816** ــ مكتبة لبنان ، بيروت ط**1** **1969** .

79) **كتاب الحيوان** أبو عثمان الجاحظ ــ تح : عبد السلام هارون ــ دار الجيل ، بيروت ــ ط1 1996 .

80) **كتــاب العين** ــ أبــو عبــد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي ــ ت175 هــ ــ تح : د. مهدي مخزومي ، ود. إبراهيم السامرائي ــ دار الرشيد ــ ط1 1980 م .

81) **كتــاب سيبويه** ــ أبــو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ــ ت180 هــ ــ تح: عبد السلام هارون ــ دار الجيل ، بيروت ــ ط1 دون تاريخ .

82) **الكليــات معجم المصطلحات والفروق اللّغويّة** ــ أبو البقــاء الكفوي ــ ت1094 راجعه د.عدنان درويش ، ومحمد المصري ــ مؤسسة الرسالة ــ ط2 1993 .

83) **الكوكب الدُّري فيمــا يتخرج على الأصــول النحو من الفروع الفقهيّة** ــ جمــال الدين الآسنوي ــ ت772 هــ ــ تح : محمد حسن عواد ــ دار عمّــار للنشر والتوزيع ــ ط1 1985 .

84) **لســان العرب** ــ أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأفريقي المصري ــ دار صــادر بيروت ــ ط1 1968 .

85) **اللّغــة العربيّة بين المعياريّة والوصفيّة** ــ تمّام حسّان ــ مكتبة الأنجلو ، مصر ــ دون طبعة 1958 .

86) **اللّغة العربية وعلومهــا** ــ عمر رضــا كحّالة ــ مكتبة النسر ، دمشق ــ دون طبعــة 1971 م .

87) **المتبــع في شرح اللُّمع** ــ أبــو البقــاء العكبري ــ ت 616 ــ تح د. عبد الحميد محمد الزوي ــ منشورات جامعة قاريونس ــ ط1. 1994م .

88) **مجالس العلمــاء** ــأبــو القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي ــ ت 340 ــ تح عبد السلام هارون ــدار التراث العربي ، الكويت ، دون طباعة 1962م .

89) **المدارس النحويّة** ــ شوقي ضيف ــ دار المعارف ، القاهرة ــ ط7 1992 .

90) **مدرسة البصرة النحويّــة ، نشأتهــا وتطورهــا** ــ عبد الرحمن السيد ــ دار المعارف بمصر ــ ط1 دون طبعة .

91) **مراتب النحويين** ــ أبــو الطيب عبد الواحد بن على اللغــوي ــ تح محمد أبــو الفضل إبراهيم ــ دار النهضة المصرية ط2 1974م .

92) **المزهر في علـــوم اللّغة وأنواعهـــا** ــ عبد الرحمن جلال الدين السيوطي ــ ت**911** ــ شرحه وضبطه وعنون موضوعاته وعلّق على حواشيه : محمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ــ دار الفكر ، دار الجيل ــ دون طبعة ودون تاريخ.

93) **المستوفي في النحـــو** ــ كمـــال الدين أبى سعيد الفر ان ــ تح :محمد بدوي المختون ــ دار الثقافة العربية ــ ط1 **1987** .

94) **معـــاني القران** ــ أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ــ ت 207هـــ ــ تح :الأستاذ محمد على النجارــ الهيئة المصرية العامة للكتاب ــ ط1 ــ 2000 .

95) **معجم الأدباء** ــ ياقوت الحموي ــ دار المستشرقين ، بيروت ــ دون طبعة ودون تاريخ

96) **مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب** ــ أبو محمد عبد الله بن هشلم الأنصاري ــ ت**761** تح: محمد محي الدين عبد الحميد ــ دار الشام للتراث ، بيروت ــ دون طبعة ودون تاريخ .

97) **مفتـــاح العلوم** ــ أبـــو يعقوب يوسف ابن أبي بكر السكاكي ــ ت**626** ــ ضبطه وكتب هوامشه : نعيم زرزور ــ دار الكتب العلميّة ، بيروت .

98) **المفصل في تـــاريخ النحو العربي قبـــل سيبويه** ــ د. محمد خير الحلوانـــي ــ مؤسسة الرسالة ، بيروت ــ ط**1** **1979** .

99) **المقتضب** ــ أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ــ ت **285** ــ تح حسن حمد ــ مراجعة د.راميل يعقوب ــ دار الكتب العلمية ، بيروت ــ ط**1** **1999م** .

100) **مقدّمة ابن خلدون** ــ دار الكتاب العربي ، بيروت ــ ط**5** دون تاريخ .

101) **مناهج البحث عند مفكري العرب ، واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي** ــ د. على سامي النشار ــ دار النهضة العربيّة ، بيروت ــ ط**1** **1984** .

102) **المنصف** ــ شرح الإمـــام ابن جنّي لكتـــاب التصريف لأبي عثمـــان المازني ــ تح : إبراهيم مصطفى و عبد الله الأمين ــ وزارة الثقافة والإرشاد القومي ــ الإدارة العامة للثقافة ــ ط**1** **1960** .

103) **النحو العربي ، العلة النحوية ــ نشأتها وتطورها** ــ د. مازن المبارك ــ دار الفكر ــ ط**3** **1981** .

104) **النحو العربي والدرس الحديث ، بحث في المنهج** ــ د. عبدة الراجحي ــ دار النهضة العربية ــ ط**1** **1979** .

105) النحـــو العربي ومناهج التأليف والتحليل ــ شعبان عوض محمد العبيدي ــ جامعـــة قاريونس ــ ط**1 1989** م .

106) النحو وكتب التفسير ــ د. إبراهيم عبد الله رفيدة ــ المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ــ ط**1 1982** ، ط**2 1984**

107) نزهة الألبـــاء في طبقات الأدباء ــ أبو بكر الأنباري ــ تح : محمد أبو الفضل إبراهيم دار نهضة مصر ، القاهرة ــ دون طبعة ودون تاريخ .

108) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ــ محمد طنطاوي ــ دار المعارف ــ ط**2 1995** .

109) نظريّة التعليـــل في النحو العربي بين القدمـــاء و المحدثين ــ د. حسن خميس سعيد الملخ ــ دار الشروق ، الأردن ــ ط**1 2000** .

110) همـــع الهوامع في شرح جمع الجوامع ــ جلال الدين السيوطي ت **119هـ** ــ تح : د. عبد العال سالم مكرم ــ عالم الكتب ــ ط**1 2001م** .

111) وفيّـــات الأعيان وأبناء الزمـــان ــ أبو العباس شمس الدين ابن خلّكان ــ ت**681** تح : إحسان عبّاس ــ دار صادر ، بيروت ــ دون طبعة ودون تاريخ .

الدوريات :

مجلّة دوريّة للأبحاث اللّغويّة ونشأة الترجمة والتعريب ــ مكتبة تنسيق التعريب في الوطن العربي ، الرباط ــ أبحاث ودراسات عام **1977م** .

الرسائل الجامعيّة :

1) التأويـــل والتعليل في النحـــو العربي ــ رسالـــة مقدّمـــة لنيل درجة الإجازة العاليـــة (الماجستير) في الدراسات اللغوية ــ إعداد الطالب : مصطفى عبد المطّلب سلامة النجار ــ إشراف د. محمد خليفة الأسود ــ جامعة الفاتح ــ كلية اللغات ــ قسم اللغة العربية ــ الدراسات العليا ــ سنة : 1991 م .

2) العلل النحويّة عند الأندلسيين ــ رسالة ماجستير ــ إعداد الطالب : محي الدين سالم .

الفهرس

الموضوع	***الصفحة***
المقدّمة	**1**
التمهيد	**7**
الفصل الأول : مظاهر التعليل وتطوّره	**13**
المبحث الأول : ماهيّة العلّة ومتعلّقاتها	**14**
المبحث الثاني : العلاقة بين الأصول وأثرها في تطور العلّة	**24**
المبحث الثالث : مظاهر التعليل وتطوره قبل ابن السراج	**39**
المبحث الرابع :مظاهر التعليل و تطوره حتّى بداية القرن الرابع الهجري	**53**
الفصل الثاني : أنواع التعليل في كتاب الأصول :	**68**
المبحث الأول : التعليل الاستعمالي	**71**
المبحث الثاني : التعليل التحويلي	**84**
المبحث الثالث : التعليل القياسي	**93**
المبحث الرابع : التعليل الدلالي	**101**

الفصل الثالث : مستويات التعليل في أصول ابن السراج : **109**

المبحث الأول : المستوى الصوتي **111**

المبحث الثاني :المستوى الصرفي **120**

المبحث الثالث : المستوى النحْوي **128**

الخاتمة **141**

المراجع **144**

الفهرس **153**